



لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني

التقرير العاشر من الدورة 2016-2017



لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني

علاقات المملكة المتحدة مع تركيا

التقرير العاشر من الدورة 2016-2017

رصد المحضر الرسمي المتعلق بهذا التقرير

أمر مجلس العموم بطباعته

في 21 آذار/مارس سنة 2017

نشر بتاريخ 25 آذار/مارس سنة 2017 من قبل سلطة مجلس العموم

HC 615

لجنة الشؤون الخارجية

ويعين مجلس العموم لجنة الشؤون الخارجية لدراسة النفقات، والإدارة، وسياسة وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، والهيئات العامة المرتبطة بها.

• الأعضاء الحاليون:

- النائب كريسين بلانت (حزب المحافظين، ريجيت)
- النائب جون بارون (حزب المحافظين، باسيلدون وبيليريكاي)
- النائب آن كلويد (حزب العمال البريطاني، سينون فالي)
- النائب مايك غايبس (حزب العمال البريطاني، إلفورد الجنوبية)
- النائب ستيفن جيثينز (الحزب الوطني الإسكتلندي، فايف الشمالية الشرقية)
- النائب مارك هندريك (حزب العمال البريطاني، بريستون)
- النائب آدم هولواي (حزب المحافظين، غرايف شام)
- النائب دانيال كوزنسكي (حزب المحافظين، شروزبوري وأتشم)
- النائب إيان موراي (حزب العمال، أدنبرة الجنوبية)
- أندرو روزينديل (حزب المحافظين، رومفورد)
- ناظم الزهاوي (حزب المحافظين، ستراتفورد - أون - أيفون)

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عضواً آخر، كان عضواً في اللجنة خلال البرلمان، هو:

- النائبة ياسمين القرشي (حزب العمال، جنوب شرق بولتون)

- الصلاحيات:

تعتبر اللجنة إحدى اللجان المختارة للإدارات، التي تحدد صلاحياتها من خلال مجلس العموم، لا سيما في القرار رقم 152. يمكنك التعرف على هذه الصلاحيات على شبكة الإنترنت، من خلال الموقع الاتي: www.parliament.uk.

- النشر:

تنشر تقارير اللجنة على الموقع الإلكتروني للجنة على العنوان الاتي: www.parliament.uk/facom. ويتم طباعتها بأمر من مجلس النواب.

وتنشر الأدلة المتعلقة بهذا التقرير في صفحة الاستفسار الخاصة بموقع اللجنة.

- موظفو اللجنة:

الموظفون الحاليون في اللجنة هم: كريس ستانتون (كاتب)، نيك بيش (كاتب ثان)، أرييلا هاف وزوي أوليفر-واتس (كبار المتخصصين في اللجنة)، أشلي غودوين ونيكولاس ويد (اختصاصيون في اللجنة)، كلير جينيس (مساعد اللجنة العليا)، جيمس هوكاداي وسو بانساناثان (مساعد اللجنة)، إستل كيري (مسؤولة وسائل الاعلام).

- جهات الاتصال:

يجب توجيه جميع المراسلات إلى:

كاتب لجنة الشؤون الخارجية: مجلس العموم؛ لندن "س واي 1 أي 0 أي أي".

ويمكنكم الاتصال على هذا الرقم للاستفسار: 6105 7219 020.

أو على عنوان البريد الإلكتروني للجنة: fac@parliament.uk

المحتوى

7	المُلخَص
9	المقدمة
11	1. علاقة "تفهم"، خلال فترة حاسمة بالنسبة لتركيا والمملكة المتحدة.
11	علاقة "تفهم"
11	محاولة الانقلاب وتفهم المملكة المتحدة المتفرد لتركيا
12	تباين مع الاتحاد الأوروبي خاصة
13	مجتمع منقسم في تركيا
13	انقسام ثقافي وسياسي
16	آثار الاستفتاء على توسيع نطاق سلطة الرئاسة
19	2. العلاقة "الإستراتيجية"، وتأثيراتها على تركيا والمملكة المتحدة.
19	علاقة "إستراتيجية"
20	تعزير التجارة
22	التعاون الأمني
23	مقاتلات "تي أف-إكس" ومبيعات الأسلحة الأخرى
25	دور تركيا في محاربة تنظيم الدولة
26	دور تركيا في أزمة المهاجرين واللاجئين
29	هل سيؤثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على هذه العلاقة الإستراتيجية؟
31	حتمية حقوق الإنسان، وعلاقتها بشؤون التجارة والدفاع
31	تأثير الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على حقوق الإنسان في تركيا
31	دور المبادلات التجارية في تأمين النفوذ البريطاني في تركيا:
34	3. محاولة الانقلاب، "والغولنيون"
34	محاولة الانقلاب في الخامس عشر من تموز/يوليو 2016
35	الحكومة التركية "والغولنيين"
36	الروايات المتضاربة
37	تقارير عن تحالف سابق، وأسباب انهياره
39	جذور العداء مع "الحركة الغولنية"
39	وصف "الإرهابيين"

39	اعترافات
40	نطاق الحركة الغولنية، ومخاوف حول الأدلة الظرفية
42	المحاكمات
44	ما تعرفه وزارة الخارجية البريطانية حول الدور الذي اضطلع به الغولنيون في محاولة الانقلاب
45	4.رد الحكومة التركية على تهديدات محاولة الانقلاب
45	حالة الطوارئ
48	موجة الاعتقالات والإقالات بعد محاولة الانقلاب
49	الإقالة بموجب المرسوم
50	مجال القطاعات المتأثرة بالانقلاب
51	وسائل الاستئناف والجبر
53	5.رد الحكومة التركية على تهديد حزب العمال الكردستاني
53	التهديد من حزب العمال الكردستاني وانهيار وقف إطلاق النار
56	حقوق الإنسان في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني
56	حظر التجول
57	وفيات المدنيين، والأضرار التي لحقت بالملكات المدنية
58	ادعاءات التعذيب
58	نقص في المراقبين الخارجيين
59	حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب، وسياسة تركيا في شمال سوريا
63	6.حالة الديمقراطية في تركيا
63	دور تركيا كنموذج ديمقراطي
64	المخاطر والقيود المسلطة على الديمقراطية في تركيا
64	الانتخابات
65	حرية التعبير
67	المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وحرية التجمع
68	المعارضة السياسية، وقضية حزب الشعوب الديمقراطي
69	السلطة القضائية
71	الاستنتاجات والتوصيات
81	المحضر الرسمي

82	الشهود
83	الادلة الكتابية المنشورة
84	قائمة التقارير الصادرة عن اللجنة خلال البرلمان الحالي

إدراك للدراسات والاستشارات

الملخص

كدولة حيوية تواجه فترة متقلبة، تحتاج تركيا وتستحق الدعم الذي قدمته لها المملكة المتحدة، حيث أنها تستضيف عددا كبيرا من اللاجئين، أكثر من أي بلد آخر في العالم، وتلعب دورا حاسما في منع الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من عدم كفاية الدعم الدولي الذي تتلقاه من أجل القيام بذلك. بالرغم من التهديد الإرهابي المحدق بها من قبل حزب العمال الكردستاني وفروعه، لم تتوان تركيا عن تقديم العديد من المساهمات المهمة في معركة مكافحة تنظيم الدولة التي يخوضها العالم بأسره.

علاوة على الدعم الذي قدمته المملكة المتحدة لها للدفاع عن نفسها ضد الإرهاب، أصبحت تركيا تعتبر المملكة المتحدة صديقا مقربا للشعب التركي بعد إدانته المحاولة الانقلابية التي تعرضت لها تركيا، في 15 تموز/يوليو 2016، وتضامنها معها. ونظرا للتهديدات الخطيرة التي كانت تترص بالنظام التركي، أخبرتنا وزارة الخارجية البريطانية، بأن التفهم الذي أبدته المملكة المتحدة تجاه تركيا، خلال تلك الفترة العصيبة، كان فريدا من نوعه. وفي الحقيقة، فإن المملكة المتحدة كانت تعرف بتعاطفها الشديد مع العديد من القضايا قبل أن تنتقد أي قضية أو بلد. وهذا ما كان يميزها عن بلدان أخرى، خاصة بقية البلدان الاعضاء في منظمة الاتحاد الأوروبي، وفقا لوجهة نظر الحكومة التركية.

شددت الحكومتان؛ البريطانية والتركية، على الفرص الكامنة في توسيع علاقاتهما التجارية، إلى جانب التعاون في مجال الدفاع والامن. ولكننا كنا نتوقع أن البلدين سوف يتشاركان في المصالح أكثر من القيم، خوفا من أن تعتبر المملكة المتحدة من البلدان التي لا تعير أهمية لحقوق الانسان، نظرا لأنها تسعى لإقامة علاقة "إستراتيجية" مع تركيا.

على الرغم من تركيز وزارة الخارجية على "تفهم" تركيا، فإننا نعتقد أن عدم كفاية التمويل المقدم إلى وزارة الخارجية قد أدى إلى إضعاف قدرتها التحليلية المستقلة، وجعل قدرة المملكة المتحدة على اغتنام الفرص التي أتاحتها لها خروجها من الاتحاد الأوروبي عرضة للخطر. في الواقع، لا تعرف وزارة الخارجية سوى القليل جدا عمّن كان مسؤولا عن محاولة الانقلاب في تركيا، أو عن أتباع حركة غولن الموالين لرجل الدين الاسلامي التركي المنفي، فتح الله غولن، الذي تحمّله الحكومة التركية مسؤولية الانقلاب. وبعد البحث، وجدنا أن تحميل الحكومة التركية حركة غولن مسؤولية الانقلاب، لا تدعمه أدلة قوية متاحة للجمهور.

على نطاق أوسع، نحن لا نختلف مع موقف وزارة الخارجية، التي أعربت عن أن شدة التدابير التي اتخذتها الحكومة التركية بعد محاولة الانقلاب لها ما يبررها من التهديد. لقد استخدمت الحكومة التركية السلطات الموسعة التي توفرها حالة الطوارئ في البلاد، لاحتجاز وإقالة عدد كبير من الاشخاص، استنادا إلى تعريف غير واضح لمفهوم "الإرهاب"، وعتبة منخفضة من الأدلة. وعلى الرغم من خطورة التهديد الذي يشكله الإرهاب ومحاولة الانقلاب على تركيا، فإننا لا نستطيع أن نعتبر حجم عمليات التطهير الحالية التي طالت العديد من العاملين في قطاع التعليم أو الخدمة المدنية، فضلا عن القوات العسكرية والامن، ردة فعل ضرورية ومناسبة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الاشخاص الذين عوقبوا يعتبر كبيرا، كما أن سبل الانصاف كانت غير كافية.

في الواقع، استخدمت الحكومة التركية صلاحيات موسعة في حالات الطوارئ، كانت تهدف إلى أبعد بكثير من التصدي للانقلاب. إن المعاناة المدنية الناجمة عن الحرب بين تركيا وإرهابي حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق البلاد، والانتهاكات المزعومة لحقوق الانسان والافلات من العقاب من جانب قوات الأمن، وتآكل حرية

التعبير والتجمع، وتدهور استقلال القضاء، فضلاً عن القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، تفاقمت في أعقاب هذا الانقلاب. وباعتبار تركيا مثالا يحتذى به في المنطقة، تتعرض الديمقراطية التركية وثقافة الديمقراطية لضغوط شديدة. ونحن نشاطر القلق مع شريحة واسعة النطاق فيما يتعلق باعتقال أعضاء البرلمان الشعبي الديمقراطي واستمرار احتجازهم.

فيما يتعلق بحقوق الانسان في تركيا، يجب أن تكون المملكة المتحدة على علم بمجريات هذا الملف، كما يجب أن تناقش مخاوفها بشأن تركيا مع الأتراك علناً، في حين يجب عليها فرض نفوذها على تركيا من أجل إحداث تغيير ذي قيمة. ونحن نؤيد توسيع العلاقات التجارية والدفاعية بين المملكة المتحدة وتركيا، ليس فقط للفوائد التي يمكن أن ترجع على كلا البلدين، والأمن والازدهار الذي يمكن أن يتحقق لكليهما، ولكن أيضاً بسبب القوة التي يمكن أن تمنحها هذه الروابط للمملكة المتحدة في أنقرة، حيث نتوقع أن تستخدم المملكة المتحدة هذه القوة والنفوذ من أجل إيجاد تسوية لقضايا حقوق الانسان العالقة في أنقرة. لذلك، نوصي بأن تركز وزارة الخارجية البريطانية في تقريرها الذي ستقدمه حول حقوق الانسان والديمقراطية على أنّ تركيا يجب أن تكون من الدول التي يجب عليها وضع حقوق الانسان على رأس قائمة أولوياتها.

في القرن الحادي والعشرين، تولى الرئيس رجب طيب أردوغان قيادة تركيا. وفي يديه الآن يكمن مستقبل البلاد؛ فإما أن تكون دولة قمعية أو ديمقراطية. وخلال زيارتنا لتركيا في سنة 2017، شجعنا على إجراء مصالحة بين جميع الأطراف المتعادية، لطالما نادى بها السلطة العليا في تركيا، لكن معارضي الرئيس أردوغان. فضلاً عن مجموعة من الناشطين ورجال الأعمال والمواطنين الأتراك، كانوا غير موافقين على إجراء مثل هذه المصالحة.

تعيش تركيا انقسامات اجتماعية وثقافية عميقة، لا تتجلى على الصعيد السياسي فقط، بل أيضاً في المنافسة بين أولئك الذين يملكون وجهات نظر مختلفة لكيفية السيطرة على الدولة. ومن المتوقع أن تؤدي الحملات الانتخابية قبل الاستفتاء الدستوري المحدد في 16 نيسان/أبريل 2017 إلى تفاقم هذه الانقسامات. ولم تذكر وزارة الخارجية الأميركية الا القليل من هذه الانقسامات، الا أنها تملك معرفة كبيرة بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وحزب العدالة والتنمية، والنضالات الحالية في تركيا. وعلى الرغم من أن هذه الانقسامات متجذرة في تاريخ تركيا، الا أنها تساعد في تحديد التحديات التي ستواجهها تركيا في المستقبل.

يجب الا تكون العلاقة التي تقيمها وزارة الخارجية مع تركيا فقط مع جهاز الدولة، أو مع أي طرف أو شخص يسيطر عليها حالياً، بل يجب على المملكة المتحدة أن تسعى إلى إقامة علاقة أعمق وأكثر دواماً مع الشعب التركي بجميع اختلافاته وخلفياته. مع العمل على دعم قيم حقوق الانسان، والديمقراطية وسيادة القانون، التي ستكون ركيزة الحفاظ على المصالح الاقتصادية والأمنية للمملكة.

المقدمة

1 . إن أهمية علاقة المملكة المتحدة مع تركيا، وأهمية تركيا، بوصفها دولة تقع بين أوروبا والشرق الأوسط، كانت واضحة للجنة منذ أن عملت على تحديد نتائج الحرب الأهلية في سوريا، والحرب ضد تنظيم الدولة. وقد أثار تحليل اللجنة لهذه الموضوعات أسئلة حول سياسة المملكة المتحدة تجاه تركيا، وأهداف تركيا، التي كنا نرغب في الإجابة عليها من خلال تحقيق كامل.

علاوة على ذلك، وفر لنا تقرير لجنة العلاقات البريطانية التركية حول دور تركيا الإقليمي، المنشور في 4 نيسان/أبريل 2012،¹ خلفية مفيدة بالنسبة لنا. بيد أن الاستنتاجات التي خلص إليها هذا التقرير كانت مفردة في التفاؤل. وقد تزامن قرار المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، ومحاولة الانقلاب التي عانت منها تركيا، في 15 يوليو/تموز 2016، مع توقيت التحقيق الذي قمنا به.

2. التطرق للعديد من المواضيع المهمة، ومنها:

- الحالة الراهنة للعلاقات بين المملكة المتحدة وتركيا، والسجل الأخير لوزارة الخارجية في إدارة هذه العلاقة.
- أوضاع الحقوق والقيم التي تدعمها وزارة الخارجية، في تركيا، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع، وحقوق الأقليات، ووضع الديمقراطية.
- تطورات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وكيف يتأثر ذلك بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- السياسات الأجنبية والأمنية لتركيا في الشرق الأوسط، وكيف تتفق مع سياسات وزارة الخارجية البريطانية في المنطقة. بما فيها:
 - سياسات تركيا تجاه الجماعات الكردية المختلفة، داخل تركيا وخارجها.
 - موقف تركيا من ثورات الربيع العربي.

3. تلقينا مجموعة واسعة من المذكرات المكتوبة، التي تتناول هذه المواضيع وغيرها، والتي تم نشرها على الموقع الإلكتروني لهذا التحقيق.²

- دور تركيا كعضو في حلف الناتو، وشريك عسكري للمملكة المتحدة، وقدراتها العسكرية في مكافحة تنظيم الدولة.

ونشكر جميع المؤلفين على عملهم ومساهماتهم. كما أنه بالإضافة إلى هذه الأدلة المكتوبة، استمعت اللجنة أيضا إلى أدلة شفوية في ثلاث جلسات علنية، ولذلك فهي تشكر كل الذين ساهموا في القيام بهذا التحقيق:

1 لجنة الشؤون الخارجية، التقرير الثاني عشر للدورة 2010-12، حول العلاقات بين المملكة المتحدة وتركيا، ودور تركيا الإقليمي، قرار مجلس العموم 1567.

2 لجنة الشؤون الخارجية، "منشورات التحقيق في علاقات المملكة المتحدة مع تركيا"، التي تم الحصول عليها في 13 آذار/مارس 2017

- أ- الأستاذ ويليام هيل؛ أستاذ فخري في مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن. السيد ضياء ميرال؛ كاتب وأكاديمي تركي. السيد بيل بارك؛ كبير المحاضرين في قسم الدراسات الدفاعية بكلية كينغ/جامعة لندن. الأستاذة روزماري هوليس؛ أستاذة العلوم السياسية ودراسات الشرق الأوسط بجامعة لندن.
- ب- يوكسال آلب أصلان دوغان؛ المدير التنفيذي للتحالف من أجل القيم المشتركة. أوزكان كيليش، رئيس جمعية الحوار.
- ج- أرتغرول كوركشو؛ عضو البرلمان التركي، والرئيس الفخري لحزب الشعوب الديمقراطي في تركيا.
- د- ألان دنكان؛ عضو البرلمان البريطاني، ووزير الدولة لشؤون أوروبا والأمريكيتين في وزارة الخارجية البريطانية. ليندسي أبلي؛ مدير عام دائرة أوروبا في وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث.
- 4- وقامت اللجنة بزيارة إلى تركيا، خلال شهر كانون الثاني/يناير 2017، أجرت خلالها العديد من الاجتماعات في أنقرة وإسطنبول وأضنة. ونود أن نشكر لجنة الشؤون الخارجية، التابعة للجمعية الوطنية الكبرى لجمهورية تركيا، التي وجهت لنا الدعوة للزيارة، فضلا عن موظفي السفارة التركية في لندن، وجميع المؤسسات التركية الأخرى التي سهلت زيارتنا ووفرت لنا الأمن. كما نسجل شكرنا لموظفي السفارة البريطانية في أنقرة، والقنصلية البريطانية في إسطنبول على العمل الكبير الذي قاموا به لدعم الزيارة.
- 5- وخلال زيارتنا لتركيا، أتيحت لنا الفرصة للاجتماع وطرح الأسئلة على كل من: الرئيس رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء بين علي يلدرم، ووزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ووالي أضنة محمود ديميرتاش، فضلا عن ممثلين عن جميع الأحزاب الأربعة في البرلمان التركي. ونشكرهم جميعا على كرم ضيافتهم. علاوة على ذلك، كانت لقاءاتنا مع مجموعة واسعة من الناشطين والصحفيين والمحللين، وكذلك مع رجال الأعمال والمواطنين الأتراك الشباب ذات قيمة كبيرة لهذا التحقيق.
- 6- وتود اللجنة أن تشكر مستشارنا المتخصص، غوناي يلدرز³ على عمله الدؤوب واهتمامه بتفاصيل تدعم تحقيقنا.

3 في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2016، أعلن غوناي يلدرز عن اهتمامه بتعيينه مستشارا خاصا للجنة الشؤون الخارجية: "لقد كنت أعمل لدى هيئة الإذاعة البريطانية كمنتج ومراسل منذ سنة 2007. ثم تحولت إلى العمل بدوام جزئي مع "بي بي سي"، منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 2016. بدأت دراسة الدكتوراه في قسم علم الاجتماع في جامعة "كامبردج" سنة 2016. أنا لا ألتقي التمويل من أي إدارة حكومية في الوقت الراهن. أنا عضو في نقابة الاتحاد الوطني للصحفيين، لكن ليس لدي أي دور نشط في هذه النقابات. وتجدر الإشارة إلى أن زوجتي هي أيضا طالبة دكتوراه". لجنة الشؤون الخارجية، المحضر الرسمي لسنة 2016-17. وفي آذار/مارس 2017، قام السيد يلدرز بتحديث إعلانه عن اهتمامه بإبلاغ اللجنة بأنه لم يعد يعمل لدى هيئة الإذاعة البريطانية اعتبارا من كانون الثاني/يناير 2017.

1. علاقة "تفهم"، خلال فترة حاسمة بالنسبة لتركيا والمملكة المتحدة

علاقة "تفهم"

محاولة الانقلاب وتفهم المملكة المتحدة المتفرد لتركيا

7. شهدت تركيا، في مساء الخامس عشر من تموز/يوليو سنة 2016، محاولة انقلابية. وفي الواقع، اعتبر هذا الحدث تهجماً على المسار الديمقراطي في تركيا. ويعود الفضل في إحباطه، إلى حد كبير، إلى شجاعة العديد من أفراد الشعب التركي الذين نزلوا إلى الشوارع، لمعارضة الانقلاب الذي أودى بحياة ما لا يقل عن 241 شخصاً. من جهتهم، تمكن أعضاء من لجنة الشؤون الخارجية البريطانية من تقديم التعازي، والتعبير عن دعمهم للديمقراطية، وذلك عند زيارتهم لتركيا في كانون الثاني/يناير سنة 2017. ويحتوي الفصلان الثالث والرابع من هذا التقرير على دراسة مفصلة لمحاولة الانقلاب وعواقبها.

8. تستخدم وزارة الخارجية البريطانية كلمة "تفهم" بصفة متكررة؛ في إشارة منها إلى إدراكها بمدى التأثير الذي رافق محاولة الانقلاب على تركيا، كما تشير إلى أن هذا التفهم يُعتبر سمة مركزية ومميزة لعلاقة المملكة المتحدة مع تركيا. وفي هذا الإطار، أخبرنا عضو البرلمان البريطاني، السير ألان دنكان، وزير الدولة في وزارة الخارجية المكلف بأوروبا والقارة الأمريكية، بالإضافة إلى تركيا، أن:

"محاولة الانقلاب تمثل القضية الرئيسية على المستوى النفسي والعقلي، فضلاً عن الموقف الذي يتخذه أعضاء الحكومة التركية والشعب التركي في الوقت الراهن.⁴ [...] وفي حال عجزت عن استيعاب ذلك، فلن تكون قادراً على تفهمهم أبداً أو أن تجمعك بهم علاقة سليمة".⁵

9. كما أخبرنا السير ألان أن التفهم الذي أبدته المملكة المتحدة لتركيا يكاد يكون فريداً من نوعه. وحين سُئل عما أرادت تركيا من خلال علاقتها بالمملكة المتحدة، أجاب السير:

"أرادت الاحترام، والالتزام على جميع الأصعدة، فضلاً عن التفهم الواضح، وهو ما نجحنا، تقريبا، في إثباته بشكل فريد، خلال المأزق الذي تمر به. يشعر الأتراك أنهم يتعرضون لاعتداء مستمر ومنظم من قبل العديد من الأطراف، وذلك على المستوى الداخلي، إثر محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو، ومن قبل حزب العمال الكردستاني وتنظيم الدولة".⁶

وعند حديثه عن كيفية تفرّد المملكة المتحدة في ردّ فعلها إثر محاولة الانقلاب، مقارنة ببلدان أخرى، شدّد السير ألان مجدداً على أهمية اتباع أسلوب متفهم:

"في الوقت الذي تسرّع فيه الجميع في إبداء ردود الفعل، وهم يجلسون على كراسيهم المريحة، مشيرين بأصابعهم، حاولنا أن نفهم بالضبط ماهية محاولة الانقلاب. [...] وقد كان هذا بالتأكيد ما ميّزنا عن بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، بل أيضاً عن العديد من البلدان الأخرى. في الحقيقة، تبنينا موقفاً مميزاً، اعتمد بالأساس

4 سؤال 134

5 سؤال 137

6 سؤال 132

على التعاطف، قبل توجيه أي شكل من أشكال النقد، في حين مال البعض الآخر على الفور إلى توجيه الانتقادات وتباطؤوا في إبداء تعاطفهم لغاية هذه اللحظة.⁷

تباين مع الاتحاد الأوروبي خاصة

10. بين السير ألان أن تفهم المملكة المتحدة للوضع التركي كان على النقيض من مواقف بلدان الاتحاد الأوروبي، حسب وصفه لها:

"أعتقد أن العديد من الأوساط قد افتقرت للتفهم بشكل كاف، لا سيما داخل الاتحاد الأوروبي، حول ما اضطرت تركيا لمواجهته ولا تزال تواجهه إلى الآن.⁸ [...] في الأثناء، مثل طرح الأسئلة وفهم الوضع في المقام الأول أمران مهمان بالنسبة للأترك، وذلك قبل التعرض للنقد في وقت لاحق. في المقابل، سارع الاتحاد الأوروبي إلى الإفراط في الانتقاد.⁹ بالتالي، اتضح أن حكمنا نحن [المملكة المتحدة] في إظهار فهمنا الواضح لما كانت [تركيا] تمر به، مثل الخيار الصحيح. كما يسرني أن أقول إنهم يقدرون موقفنا، فيما نقدر نحن تقديرهم".¹⁰

11. ارتبطت الانتقادات، التي ذكرها السير ألان أنفا، بشكل كبير بتبعات محاولة الانقلاب. ويشمل ذلك، بغض النظر عن إجراءات أخرى، إعلان حالة الطوارئ في تركيا، واحتجاز عدد كبير من الأشخاص من مختلف القطاعات أو فصلهم من العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل الرابع من هذا التقرير يحتوي على دراستنا حول ردود الفعل حول محاولة الانقلاب. تمثلت حجة الحكومة التركية، التي أيدها السير ألان، في أن الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، لم يبد التفهم الكافي حول التهديد الذي واجهته تركيا. وعلى العكس تماما، انتقل بسرعة كبيرة إلى إدانة الإجراءات التي اتخذتها ردا على ذلك. وقد جاء في الرسالة الخطية التي وجهتها السفارة التركية في لندن إلى لجنة الشؤون الخارجية، أن رد فعل الاتحاد الأوروبي بخصوص محاولة الانقلاب قد أضر بالعلاقة التي تجمع تركيا بالكتلة الأوروبية:

"للأسف، انخفض مستوى الثقة لدى الرأي العام، كما تراجع دعم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في تركيا بشكل كبير [...] وعلى الأرجح أن أكثر الأسباب أهمية تعود إلى عجز الاتحاد الأوروبي عن فهم ما مرت به تركيا خلال محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز/يوليو، حيث تأخروا وأخطأوا في إبداء رد فعلهم. والجدير بالذكر، أن تركيا تمر بفترة صعبة للغاية. بالتالي، يحتاج الشعب التركي إلى الشعور بتفهم وتفاعل الاتحاد الأوروبي بشكل أفضل في ظل التهديدات الإرهابية التي تواجهها تركيا، أيا كان مصدرها".¹¹

12. بغية إظهار تفهمها، سارعت المملكة المتحدة إلى إبراز تضامنها مع تركيا بعد محاولة الانقلاب. وفي هذا الصدد، أخبرتنا وزارة الخارجية البريطانية في رسالتها الخطية بأن:

"المملكة المتحدة أدانت محاولة الانقلاب على الفور، وقدمت دعما قويا للمؤسسات الديمقراطية والنظام الدستوري في تركيا، حيث أن الوقوف جنبا إلى جنب مع حليف موثوق به، بالإضافة إلى الدفاع عن الديمقراطية ورفض العنف كوسيلة للاستيلاء على السلطة، قد مثلت جميعها أمورا بالغة الأهمية في نظر المملكة المتحدة. ولو أن النجاح كان حليف الانقلابيين، لكانت العواقب المترتبة على كل من تركيا، وشركائها،

7 سؤال 137

8 سؤال 160

9 سؤال 191

10 سؤال 146

11 السفارة التركية TUR0043 سؤال 5

والمنطقة بشكل عام، وخيمة للغاية. وفي أعقاب المكالمات الهاتفية التي أجراها [رئيس الوزراء] ووزراء الخارجية والدفاع، سافر الوزير المكلف بأوروبا والقارة الأمريكية إلى أنقرة، يومي 20 و 21 تموز/يوليو، لتقديم التعازي بسقوط العديد من الأرواح، فضلا عن إظهار التضامن البريطاني مع تركيا. بالتالي، كانت تلك أول زيارة يؤديها وزير من دولة غربية كبرى للبلاد بعد محاولة الانقلاب. علاوة على ذلك، أظهر وزير الخارجية دعم المملكة المتحدة لتركيا خلال زيارته، بين 25 و 27 من أيلول/سبتمبر".¹²

من جهتها، حدثتنا السفارة التركية عن التقدير الذي أبدته تركيا بخصوص هذا التضامن:

"كانت المملكة المتحدة أول دولة أوروبية تعرب عن دعمها القوي والواضح لتركيا في أعقاب محاولة الانقلاب، فضلا عن كونها أول دولة أوروبية ترسل مبعوثا رفيع المستوى إلى تركيا لتقديم التعازي الرسمية. نتيجة لذلك، كان لهذا الدعم قيمة استثنائية في نظر الأتراك، كما لاقى ترحيبا كبيرا من قبلهم".¹³

13. نحن نرحب بإدانة المملكة المتحدة الشديدة لمحاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو سنة 2016. حيث كان ذلك بمثابة تهجم على الديمقراطية التركية. لقد قمنا بإدانة هذا الهجوم، كما قدمنا تعازينا عن الخسائر في الأرواح. ومن خلال إبدانها السريع لتضامنها، أكدت وزارة الخارجية أن القيادة التركية كانت تعتبر المملكة المتحدة صديقا وحليفا للشعب التركي. وخلافا لذلك، لا يزال الخطاب الشعبي في تركيا، الذي تغطي عليه مناهضة الغرب، فضلا عن الشكوك التاريخية حول السياسة البريطانية، يؤثران على التصورات التي تتبناها المملكة المتحدة في تركيا.

مجتمع منقسم في تركيا

انقسام ثقافي وسياسي

14. خلال عملنا على تطوير فهمنا الخاص للوضع الحالي في تركيا، لاحظت لجنة الشؤون الخارجية انقسامات عميقة داخل المجتمع التركي. كما أخبرنا شهود أن هذه الانقسامات قد أثرت بشكل عميق على السياسة التركية، ذلك أنها زادت من المنافسة الشديدة بين الفصائل المختلفة الساعية إلى بسط سيطرتها على الدولة في تركيا. وفي هذا الإطار، صرح لنا ضياء ميرال، من مركز التحليل التاريخي وبحوث النزاعات، قائلا:

"أعتقد أن جانبنا من ذلك يعود إلى أن الدولة تمثل في حد ذاتها شيئا جذابا في تركيا، حيث تعتبر رمزا للقوة والربح على حد سواء. فضلا عن ذلك، ليس بالإمكان تخيل إحداث تأثير سياسي أو ديني من دون السيطرة على الدولة. ويندرج هذا في إطار موروث دولة قومية قوية، لطالما حكمت بطريقة معينة".¹⁴

وأشار بيل بارك، من "كلية كينغ" التابعة لجامعة لندن، في أدلته إلى أن مجموعة من الفصائل تسعى للسيطرة على الدولة في تركيا، حتى وإن كان ذلك عبر تسلمهم للسلطة بشكل غير رسمي؛ أي دون انتخابهم للحكم:

"داخل تركيا، تحتدم الصراعات حول العديد من الأمور، من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة. في الحقيقة، ترى الحكومة التركية في أتباع فتح الله غولن دولة موازية، وهو أمر صحيح، ولكن في المقابل، يمثل كل من [حزب العدالة والتنمية الحاكم] والكماليين دولا موازية على حد سواء".¹⁵

12 مكتب وزارة الخارجية TUR0010 الفقرة 7

13 السفارة التركية TUR0012 الصفحة 2

14 سؤال 34

15 سؤال 34

15. تُعتبر هذه المنافسة للسيطرة قوية للغاية، نظرا للانقسام العميق داخل المجتمع التركي. وقد قيل لنا إن وجهات النظر المختلفة في تركيا، الراسخة جزئيا في الأيديولوجيا وفي جوانب أخرى؛ على غرار الثقافة، والموقع، والعقيدة، قد دفعها الخوف إلى استبعاد بعضها البعض، في حين أنها جميعا تسعى للسيطرة على الدولة. وقد أخبرنا المجلس الثقافي البريطاني بأن

"أقطاب [تركيا] تتعدد بين: محافظين، وأفراد تقليديين أو متدينين منفتحين من جهة، وأولئك الذين يُعرفون بمنهجهم الليبرالي والعلماني والتقدمي من جهة أخرى. نتيجة لذلك، اعتاد هذان "النصفان" للمشهد التركي على عدم الثقة ببعضهما البعض، وعدم التفاعل فيما بينهما".¹⁶

في هذا السياق، أخبرنا البروفيسور هيل، من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، أن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، وصف في خطابه الانقسام بين "هم ونحن" المستعمل في لغة الأسود والأبيض، حيث إن حزب العدالة والتنمية أخذ بالتحزب من خلال رسم دعمه من جانب واحد معين:

"هناك خطاب ألقاه [أردوغان]، قبل مدة، سلط من خلاله الضوء على الأتراك البيض والأتراك السود. بالنسبة للأتراك البيض، فتلك إشارة إلى المؤسسة الكمالية القديمة، التي تنحدر نسبة كبيرة منها، بشكل عرضي، من اللاجئين القادمين من روسيا والبلقان وبلدان أخرى. أما الأتراك السود، فذلك يعني سكان الأناضول الأصليين، الذين يمثلون حاليا الأغلبية على رأس السلطة. وأضاف البروفيسور هيل أنه "كان هناك تقسيم بين الأتراك البيض والأتراك السود، وأردوغان هو تركي أسود". بالتالي، فهو يوجه نداء متميزا إلى ذلك الشق".¹⁷

16. يؤكد الباحثون أحيانا على هذا الانقسام الأساسي داخل المجتمع التركي، من خلال استخدام مصطلح "الإسلام السياسي" مقابل "العلمانية". في الأثناء، يواجه حزب العدالة والتنمية، الذي يمثل تيارا إسلاميا، المؤسسة "العلمانية الكمالية"¹⁸ المهيمنة تاريخيا.

وفي هذا الصدد، أوضح لنا الشهود أن المواقف تجاه العقيدة كان لها نصيب مهم في الانقسام داخل تركيا، ولكنهم أوردوا أن وصف حزب العدالة والتنمية "بالإسلامي" أمر غير دقيق على نطاق واسع. كما قيل لنا إن المطالبات "بقانون الشريعة"، مهما كان تفسير ذلك، كانت في انخفاض وتراجع داخل تركيا،¹⁹ فيما ارتفع الدعم الانتخابي لحزب العدالة والتنمية.

في هذا الإطار، شددت الدكتورة كاترينا دالاكورا، أستاذة العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، على العناصر القومية التي تتميز بها أيديولوجية كل من أردوغان وحزب العدالة والتنمية، فضلا عن التزامهم بالعلمانية:

"في الواقع، يُعتبر أردوغان تركياً قومياً وإسلامياً على حد سواء، كما أن لدى سمته الإسلامية بصمة قوية، وهو الأمر الذي اتضح في زيارته لمصر سنة 2011، حين نصح جماعة الإخوان المسلمين المصرية بفوائد العلمانية".²⁰

16 المجلس الثقافي البريطاني TUR0034 الفقرة 9-1

17 سؤال 29

18 الكمالية: نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك ورويته لدولة علمانية عصرية

19 سؤال 29 (ضياء ميرال)، وسؤال 26 (بيل بارك)

20 الدكتورة كاترينا دالاكورا TUR0021 الفقرة 3

17. اتفق الشهود على أنه بالرغم من أهمية الدين بالنسبة للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية، إلا أن ذلك كان في إطار تعزيز مكانته الشخصية والاجتماعية، أكثر منه لخلق دور رسمي للإسلام في القوانين أو الدستور أو مؤسسات الدولة.²¹ في المقابل، وكما أن مقاربة "الإسلامي مقابل العلماني" قد وُصفت بشكل مبسط للغاية، قيل لنا أيضا إن هذا ليس بمثابة تقسيم اجتماعي واقتصادي صارم بين "غني" و"فقير". وبين الشهود أن التقسيم داخل تركيا متجذر في الاختلافات الثقافية الواسعة، فضلا عن أنه تجلى في سياسة منقسمة ومثيرة للانقسام. وفي هذا السياق، نوّه ضياء ميرال إلى الانقسام، وأثاره الإشكالية على تركيا:

"لم تعد المسألة تتلخّص في أن الأتراك العلمانيين أغنياء والمحافظون هم الفقراء. في الحقيقة، نجد في تركيا نخبة ثرية من المحافظين. كما تشتعل الحروب الثقافية في البلاد بين المؤسسة الكمالية التقليدية وأتراك الساحل من ناحية، والأتراك المحافظين من ناحية أخرى، الذين يتميزون بالقيم الثقافية الأناضولية. بالتالي، يمتد تاريخ تركيا إلى 100 سنة من المظالم، والإدارة والنظام العسكري، وردود الفعل عليها. وفي حال كانت هناك أيديولوجية واحدة، فسأشرحها من منظور سوسيولوجي في مواجهة جمهور الناخبين، الذين دائما ما يغلب عليهم الخوف. وقد أكدت محاولة الانقلاب خوفهم من أنه في حال سقط أردوغان وحزب العدالة والتنمية، فسوف يعودون بالزمن إلى الوراء. بعبارة أخرى، سيكون هناك نظام عسكري علماني أكثر تشددا في أنقرة، وسيقوم باستبعادهم. ويفسر هذا الأمر استخدام العديد من العبارات من قبيل "قف بثبات، نحن نحمي ظهرك. إذا سقط هو، فسنسقط نحن"، والتي تحمل الكثير من ذلك الخوف. وأقرب ما يمكنني قوله عن هذه الأيديولوجية هو أنها الحفاظ على عنصر التظلم الذي ستخسره الجماعة المعارضة لأردوغان في حال اختفى حزب العدالة والتنمية.²²

18. على النقيض مما ترويه قنوات الإعلام الرئيسية عن تركيا،²³ فإن المجتمع التركي ليس منقسما بين قطبين، سواء كانوا علمانيين ليبراليين أو "محافظين دينيين". في الواقع، تتعدد أقطاب المجتمع، ويتعمق انقسامه بين مختلف المجموعات الإسلامية والقومية، والعلمانيين، والليبراليين، والأكراد، والعلويين، وغيرهم. وقد أظهرت الانتخابات والاستفتاءات السابقة أن أكبر هذه الفئات تتمثل في المعسكر المؤيد لأردوغان. ويؤدي ذلك إلى المنافسة على السلطة السياسية التي يُنظر إليها على أنها لعبة لا رابح فيها ولا خاسر، ما يترك مجالا صغيرا للتوصل إلى التوافق بين الأطراف المتنافسة.

19. إن تركيا بلد منقسم بشدة، كما أن درجة التفاعل السياسي بين تفسيراتها الاجتماعية والثقافية والدينية المتنافسة تبدو محدودة، فضلا عن أن خوفها من بعضها البعض عظيم. وفي هذا السياق، تثير السيطرة على الدولة، والقوة، المطامع؛ ذلك أن كل جانب يسعى لحماية أنصاره من خلال تقوية ذاته، بالتزامن مع استبعاد خصومه. إن العلاقة التي تقيمها وزارة الخارجية البريطانية مع تركيا لا يجب أن تكون حصرية مع الرئيس رجب طيب أردوغان، أو مع حزب العدالة والتنمية وحده. بالإضافة إلى ذلك، لا يجب أن تكون مع جهاز الدولة فقط، أو مع أي طرف أو شخص يسيطر عليه حاليا. يجب على المملكة المتحدة أن تبحث عن صلة أعمق، وبالتالي أكثر ديمومة. فضلا عن ذلك، لا بد من أن تدعم المملكة المتحدة البرامج التي تعزّز الالتزام مع الشعب التركي، أي كانت الخلفية التي يحملونها، علاوة على العمل على التمسك بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي تعود بالنفع على الجميع.

21 سؤال 24 (ضياء ميرال)، وسؤال 26 (بيل بارك)

22 سؤال 28

23 فوز أردوغان بتركيا منقسمة، بي بي سي نيوز، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2015

آثار الاستفتاء على توسيع نطاق سلطة الرئاسة

20. على الرغم من أن منصب الرئاسة في تركيا يُعتبر فخريا إلى حد كبير، بموجب أحكام الدستور التركي الحالي، فقد أخبرنا شهود أن رجب طيب أردوغان يواصل ممارسة السلطة التي يتمتع بها كرئيس للجمهورية، كما فعل في الوقت الذي كان فيه رئيسا للوزراء. أما الأدلة على تساؤلنا فتشير إلى أنه، وعلى الرغم من أن الدستور الحالي ينص على أن الرئيس لا ينبغي أن ينتمي إلى حزب سياسي، فإن السلطة التي يمارسها الرئيس أردوغان تتجذر في سيطرته على حزب العدالة والتنمية من جهة، وأغلبية حزب العدالة والتنمية في البرلمان من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية قد حصل على الأغلبية البرلمانية منذ انتخابه لأول مرة على رأس الحكومة في سنة 2002، باستثناء فقدان هذه الأغلبية لفترة وجيزة بين انتخابات حزيران/يونيو وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 2015. وفي هذا الإطار، قال بيل بارك، من "كلية كينغ" بجامعة لندن، إن حزب العدالة والتنمية قد شمل للمرة واحدة نطاقا واسعا من وجهات النظر، ولكنها أصبحت فيما بعد متجانسة على نحو متزايد وتستند إلى الولاء الشخصي للرئيس:

"عندما تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم للمرة الأولى، جمع بين مختلف التيارات والأطراف من ليبراليين وعلمانيين. ولكن أغلبهم غادر الحزب؛ إما بتسريح من قبل أردوغان، أو من تلقاء أنفسهم، أو لأنهم سبوا المتاعب. وقد تزايد ولاء وطاعة الحزب لأردوغان نفسه، إذ إنهم يدينون له بوصولهم للحكم. وقد قام أردوغان باختيار معظم النواب في الانتخابات مؤخرا، كما يعتمد عليه الشعب لرعايتهم ويتعاطفون معه. أعتقد أن حزب العدالة والتنمية شهد تحولا لا يستهان به، وأصبح بمثابة مرآة عاكسة لشخص أردوغان أكثر مما كان عليه عندما وصل للحكم لأول مرة".²⁴

21. إلى جانب سيطرة الرئيس أردوغان على حزب العدالة والتنمية، أفاد شهود بأن سيطرة الحزب الحاكم على عدة مؤسسات أخرى في تركيا، تراقب سلطة الحكومة التركوية بصفة رسمية أو غير رسمية، في اتساع ملحوظ. ويندرج ضمن هذا الوضع تسييس القضاء، على النحو المبين في الفصل السادس، الذي شهد تعيين وإقالة قضاة. كما أن ممارستهم للسلطة القضائية أصبحت تشوبها الانتماءات الحزبية على نحو عملي. في هذا السياق، تمتلك القوات المسلحة تاريخا من التدخل ضد الحكومات المدنية في تركيا. وقد صرح بيل بارك بأن المحاكمات النوعية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية ساهمت في تغول الحكومة على الجيش:

"أسفرت محاكمات "إرغينكون" و"بالوز" للدولة العميقة عن إدانة المئات من ضباط الجيش واستقالة مئات آخرين، سنة 2012 و2013. وعلى الرغم من أن هذه الأحكام ألغيت نظرا لما يشوب الأدلة من تلفيق وابتداع إلى حد كبير، فقد تم فرض الحياد على السلطة السياسية المحلية للجيش التركي، وهي نتيجة تم تعزيزها بتزايد تدخل الحكومة في إجراءات الترقية للموظفين العموميين".²⁵

واستخلص ضياء ميرال قائلا: "في الوقت الراهن، لا يوجد أحد آخر في غياب أردوغان، وهذا من صنعه".²⁶

24 سؤال 23

25 السيد بيل بارك TUR 0032 الفقرة 2

26 سؤال 28

22. جعل رجب طيب أردوغان نفسه مركز تركيا في القرن الحادي والعشرين، مثلما فعل مصطفى كمال أتاتورك سابقا في القرن العشرين. والجدير بالذكر أن الخيارات التي يتخذها أردوغان حاليا ستحدد ما إذا سيكون إرثه العام إيجابيا إلى حد كبير بالنسبة لتركيا وغيرها. تملك الخيارات الخاطئة القدرة على إحداث كارثة واسعة النطاق تتجاوز حدود تركيا. أما القرارات الصائبة فمن شأنها أن تعزز مكانة تركيا بصفتها دولة ليبرالية وديمقراطية، وهو ما يؤسس لرابط فلسفي وأيديولوجي بين الغرب والشرق.

23. تناقش تركيا حاليا إمكانية إضفاء الطابع الرسمي على السلطة الفعلية للرئيس، من خلال تعديل الدستور التركي؛ لتوسيع سلطة الرئاسة. البروفيسور ويليام هيل، من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية في جامعة "لندن"، صرح بأن هناك اتفاقا شاملا على ضرورة مراجعة الدستور التركي الحالي، الذي تم سنّه في الثمانينيات، في ظل الحكم العسكري، والذي يتضمن شروطا تقييدية.²⁷ كما أضاف البروفيسور أيضا، أنه يمكن للتعديلات المقترحة أن تُؤول على أنها ستحدث "فارقا بسيطا" على أرض الواقع، نظرا لما يتمتع به الرئيس أردوغان من سلطة فعليا.²⁸ غير أن هناك مقاومة لإنشاء هذه السلطة رسميا ضمن الدستور المعدل.

24. من شأن التعديلات المقترحة على الدستور²⁹ أن تزيد من سلطة الرئيس بطرق مختلفة، تشمل: إلغاء منصب رئيس الوزراء، وإخضاع الوزراء لمحاسبة الرئيس. من جانب آخر، سيتم تعيين جميع كبار القضاة من طرف السياسيين، وأغلبهم من طرف الرئيس. علاوة على ذلك، سيكتسب الرئيس السلطة لاقتراح ميزانية الدولة في إطار المقترحات، وسيتخلص من بعض الرقابة التي تخضع لها الرئاسة حاليا. وقد أقر البرلمان التركي التعديلات المقترحة، في شهر يناير من سنة 2017،³⁰ في ظل أغلبية أعضاء حزب العدالة والتنمية الذين طلبوا الدعم من عناصر من حزب الحركة القومية، بهدف بلوغ نسبة التصويت المطلوبة. في المقابل، عارض كل من حزب الشعب الجمهوري المعارض وحزب الشعوب الديمقراطي الإصلاحات المرتقبة. ومن المقرر الآن عرض التغييرات المقترحة للدستور على الشعب التركي، من خلال استفتاء سيقام في 16/أبريل/2017، ليؤول بالفرض أو الموافقة، ومع أن النتيجة المرتقبة تبدو وشيكة، لكنها غير مؤكدة.

25. تضمّنت تحقيقاتنا وجهات نظر مختلفة من حيث تبعات إحكام قبضة أردوغان على السلطة التنفيذية مستقبلا، في حين قدم منتقدوه ومعارضوه نظرة سلبية تجاه هذه النتيجة. وصرحت الدكتورة ناتالي مارتن، من جامعة "نوتنغهام ترنت"، أن الاستفتاء، بالإضافة إلى سياسات أخرى متعلقة بالرئيس أردوغان، "يجب أن يُرى من منظور انتزاع السلطة على مر العقد الماضي، (...) والهدف من هذا كله هو تعزيز طموحات أردوغان الشخصية".³¹ ومن جهته أفاد حزب الشعب الجمهوري المعارض، في بيان له، أن أردوغان يعتزم، من خلال توسيع صلاحياته الخاصة، إضفاء الشرعية لنظام يقصي الجميع ما عدا ناخبيه".³²

27 ويليام هيل TUR0007 الفقرة 6.

28 ويليام هيل TUR0007 الفقرة 6.

29 للحصول على تلخيص للتعديلات المقترحة، انظر في ملخص المركز للدراسات التركية حول التعديلات المقترحة للدستور التركي، بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر، والمجلس الأوروبي، حيث أفادت لجنة البندقية أن التعديلات المقترحة في تركيا ستمثل خطوات خطيرة إلى الوراء للديمقراطية، وذلك في 15 كانون الثاني/يناير.

30 مرتت تركيا آخر فصل لتعديلات الدستور في 15 كانون الثاني/يناير 2017 (وكالة الأندلس)

31 الدكتورة ناتالي مارتن TUR0016 الفقرة 7

32 حزب الشعب الجمهوري TUR0038 الجزء 1

26. في المقابل، اتضح لنا السبب وراء احتواء التوسع الرسمي لصلاحيات السلطة التنفيذية لمزايًا، وذلك سواء في ظل حالة الطوارئ أو تعديلات الدستور. وعلى سبيل المثال، كتبت مينا توكسوز، من معهد "تشاتام هاوس"، في سياق مقالها عن الاقتصاد التركي قائلة إن:

"الدعم الشعبي واسع النطاق يستند على الرفع من صلاحيات السلطة التنفيذية على التصور الذي يقضي بوجود نظام حزبي برلماني مختل بشكل متكرر، والذي أدى في وقت سابق إلى انقلاب عسكري. وينعكس هذا الرأي في الدعم المقدم لوجوب حالة الطوارئ من قبل غرفة التجارة التركية، عقب محاولة الانقلاب في شهر تموز/يوليو الماضي. كما رحب فريق السياسة الاقتصادية الحكومي بصلاحيات السلطة التنفيذية في ظل حالة الطوارئ، بغية استغلال الفرصة لتمرير قوانين المعاشات وسوق العمل وغيرها من الإصلاحات الهيكلية، التي يصعب تمريرها على المستوى السياسي خارج نطاق حالة الطوارئ. وقد مكن هذا التحول الاستبدادي من انتكاسات كبرى في السياسة العامة؛ مثل ترميم العلاقات مع روسيا، الذي أدى إلى إعادة إطلاق خط أنابيب غاز "ترك ستريم"، وفتح محادثات مع إسرائيل حول التعاون بشأن احتياطات الغاز في الشرق الأوسط.³³

27. من المقرر أن يدلي الأترك، في السادس عشر من نيسان/أبريل سنة 2017، بأصواتهم في استفتاء حول إمكانية تعديل الدستور التركي، الذي من شأنه أن يوسع نطاق سلطة الرئيس. وباعتبار أن هذا الأمر مرتبط باختيار الشعب التركي، فيجب على حكومة المملكة المتحدة ألا تدعم جانباً أو جهة ما.

28. من شأن التغييرات المقترحة أن ترسخ بشكل دستوري مركزية السلطة في المنصب الرئاسي، متجاوزة بذلك وظائف الرئيس الحالية. وخلافاً لذلك، فقد تعتبر المملكة المتحدة من وجهة نظرها أن الموافقة على التغييرات المقترحة لن تحدث أي فارق فعلي في نطاق الحكم في تركيا أو في السياسة التركية على المدى القصير، نظراً إلى أن الوضع الحالي لن يخرج عن نطاق القانون. في المقابل، تحوم المخاوف حول توقيت الاستفتاء، ذلك أنه يأتي في مرحلة تشهد تراجعاً في حريات التعبير والتجمع في تركيا. بالتالي، يبدو من الصعب التنبؤ باستفتاء عادل، وحر، وذي مصداقية، في الوقت الذي تشهد فيه الانتقادات الموجهة ضد الحكومة من طرف وسائل الإعلام، ونواب المعارضة، والمنظمات المدنية، إما الإسكات أو الإقصاء. من ناحية أخرى، أدى فرض حالة الطوارئ إلى تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية بشكل ملحوظ، وذلك بالتزامن مع تقييد بعض الحقوق والحريات. نتيجة لذلك، فمن المرجح أن تزيد حملة الاستفتاء الطين بلة، بغض النظر عن نتائجها، وتلقي بظلالها سلباً على كل من الانقسامات العميقة التي لاحظناها داخل المجتمع التركي، وحادّة المنافسة للسيطرة على الدولة.

29. إن تسوية هذه المسألة الدستورية يجب أن تمنح للرئيس أردوغان خيارات إستراتيجية، حيث تكون مصلحة المملكة المتحدة واضحة عند دعمها للسياسات البناءة، التي تشمل القضية الكردية، وتعافي السياسة التركية من المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من تموز/يوليو سنة 2016. فضلاً عن النهوض باستقلال القضاء وسيادة القانون، إلى جانب الحقوق الإنسانية والسياسية الأخرى، والحرص على ديمومة المسار الاقتصادي الناجح، علاوة على التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجهها تركيا، والتي سنتناولها لاحقاً في هذا التقرير. إن تشكيل إرث إيجابي لرمز قيادة السياسة التركية خلال القرن الحادي

والعشرين، يصب في مصلحة اقتصاد المملكة المتحدة، وأمنها، وقيمها، وذلك مهما كانت نتيجة الاستفتاء. بالتالي، تقف تركيا في الوقت الحاضر على أعتاب مفترق طرق لاختيار مستقبلها، فإما أن تكون بلدا قمعيا أو دولة متعاوية من ماضيها.

30. سوف تواجه تركيا تحديا رئيسيا، متمثلا في حاجتها إلى تقوية مؤسساتها الحكومية ومؤسسات الدولة، التي تم إضعافها نتيجة الحدة التي غلبت على سياسات البلاد خلال العقد الماضي، وأيضا بسبب المحاولة الانقلابية ورد فعل الحكومة في أعقابها. وعند مواجهتها للتحديات المستقبلية، ستكون تركيا في أمس الحاجة إلى مؤسسات عسكرية، ومؤسسات اقتصادية وقضائية مستقلة وفعالة، فضلا عن وسائل إعلام حرة ومؤثرة، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى. ومن جهتها، يجب على المملكة المتحدة أن تساعد تركيا على تطوير قدرات واستقلالية هذه المؤسسات.

2. العلاقة "الإستراتيجية"، وتأثيراتها على تركيا والمملكة المتحدة

علاقة "إستراتيجية"

31. استخدمت الحكومتان البريطانية والتركية كلمة "إستراتيجية" لوصف العلاقة القائمة بين البلدين. كما أكد الجانبان على اعتبار التجارة، والأمن، والتعاون الدفاعي، جزءا لا يتجزأ من تلك العلاقة. وفي هذا الصدد، صرح السير ألان دنكان للجنة الشؤون الخارجية قائلا: "نحن نريد علاقة إستراتيجية عميقة، تكون سياسية بالطبع، ولكنها تركز أيضا على التجارة".³⁴ وبالاعتماد على كلمة "إستراتيجية"، كتبت السفارة التركية أن:

"تركيا والمملكة المتحدة تتمتعان بعلاقات راسخة، قائمة بالأساس على تحالف الناتو، والشراكة الإستراتيجية، والمصالح الاقتصادية المتبادلة، والمخاوف الأمنية المشتركة. [...] كما يحمل المستقبل فرصا وفيرة لزيادة تعزيز العلاقات الثنائية. علاوة على ذلك، ستكون عدة مجالات على غرار الدفاع والأمن، ومشاريع البنية التحتية الكبرى من قبيل المطارات وتلك المرتبطة بالصحة والطاقة النووية، فضلا عن القطاعات المالية، في صدارة التعاون الاقتصادي بين البلدين".³⁵

32. في الواقع، لا تجري العلاقة بين المملكة المتحدة وتركيا بمعزل عما يحيط بهما، وإنما تحتل مكانا في إطار شبكة قائمة على العلاقات، مع الأخذ بعين الاعتبار تغيير الاتجاه الإستراتيجي المحتمل لتركيا. وقد شهدت السنوات القليلة الماضية احتكاكا متزايدا بين الاتحاد الأوروبي،³⁶ والولايات المتحدة،³⁷ وتركيا، ما أدى إلى تراجع تأثير الغرب في تركيا.³⁸ وفي هذا السياق، لم تخالف المملكة المتحدة دول الاتحاد الأوروبي فحسب، بل تميزت عن العديد من الدول الغربية الأخرى كذلك. كما شهدت الفترة ذاتها تقاربا بين الحكومة التركية وروسيا. من هذا المنطلق، نحن نشعر بالقلق من أن فقدان حلفاء المملكة المتحدة

34 سؤال 135

35 السفارة التركية، TUR0012، الفقرة 2.

36 انظر، على سبيل المثال، "تحسين تركيا لعلاقتها بالاتحاد الأوروبي يشير إلى طريق مسدود حول السفر"، فايننشال تايمز، 28 أيلول/سبتمبر 2015، و"وزير الخارجية الألماني: تركيا ابتعدت عن حصولها على عضوية الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى" رويترز، 18 آذار/مارس 2017.

37 انظر، على سبيل المثال، "العلاقات التركية الأمريكية متوترة مع وصول أردوغان إلى واشنطن"، بورنيوز، 30 آذار/مارس 2016؛ و"الولايات المتحدة وتركيا: التحالف المتوتر"، بي بي سي نيوز، 29 آذار/مارس 2016.

38 انظر، على سبيل المثال، "الانقلاب التركي يوتر العلاقات مع الغرب، فيما يتسارع انفراج الوضع مع روسيا، رويترز، 6 آب/أغسطس 2016.

الدوليين لتأثيرهم داخل تركيا قد يكون له وقع ضار على نفوذ المملكة المتحدة المحتمل على تركيا أيضا. وبالتالي، ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن تستغل علاقاتها الوثيقة مع المؤسسة التركية، للعب دور الوسيط بين تركيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على النحو المطلوب.

تعزيز التجارة

33. على الرغم من الأضرار الناجمة عن محاولة الانقلاب ورد فعل الحكومة عليها، إلا أن تركيا تمثل اقتصادا يصعب تجاهله من طرف المملكة المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان تركيا يبلغ حاليا نحو 79 مليون نسمة، وفقا لإحصاءات البنك الدولي، فيما يتوقع المعهد الإحصائي التركي، أن يرتفع هذا العدد ليتجاوز 83 مليون نسمة بحلول سنة 2023.³⁹ وفي الأثناء، لا تزال تركيا تُعتبر بلدا شابا ديموغرافيا، حيث يشير "المعهد الإحصائي التركي" إلى أن نصف السكان سيكونون تحت سن 34 بحلول سنة 2023.

كما أخبرتنا السفارة التركية في لندن أن معدل النمو في تركيا بلغ 5 في المائة بين سنة 2002 و2016.⁴⁰ وعلى الرغم من أن هذا المعدل قد تباطأ في الآونة الأخيرة؛ حيث تأثر جزئيا بالظروف الناتجة عن المحاولة الانقلابية، إلا أن كلا من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي يتوقعان أن معدلات النمو ستتجاوز 3 في المائة في المستقبل.⁴¹

34. خلال زيارتها إلى تركيا في كانون الثاني/يناير سنة 2017، اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية بممثلين عن الشركات البريطانية التي استثمرت في البلاد. وقد أشاروا إلى أن محاولة الانقلاب وعمليات التطهير التي تلتها زادت من خطر الاستثمار في تركيا، فضلا عن أن مستويات الاستثمار الإضافي قد تم كبحها في الوقت الراهن. في المقابل، ظلت هذه الشركات ملتزمة باستثمارها في تركيا بسبب الإمكانيات التي شهدها في البلاد على المدى الطويل، كما سلطت الضوء على صفات شعبها الخاصة الذي يتميز بالشباب، والنمو، والتعليم الجيد. وعلى نطاق أوسع، بينت مينا توكسوز، الخبيرة الاقتصادية بمعهد "تشاتام هاوس"، أن الاقتصاد التركي يواجه تحديات كبيرة من جهة، ويتميز بمرونة التغلب عليها من جهة أخرى، بالاعتماد على التجارة:

"منذ الأزمة المالية العالمية، ظل الاقتصاد [التركي] عالقاً عند متوسط دخل يبلغ حوالي 10 آلاف دولار للفرد الواحد، فضلا عن إنتاجية متخلفة. أما الظروف العالمية فقد كانت أكثر صعوبة، حيث تقع تركيا في منطقة غارقة في أزمة سياسية عميقة. في الحقيقة، أدت العديد من الأسباب إلى تفاقم المخاطر التي تواجهها تركيا، على غرار المستويات العالية لديون الشركات بالعملة الصعبة، وعجز هام في الحساب الجاري، وضعف في العملة، فضلا عن الارتفاع المتوقع في معدلات الفائدة الدولية، وزيادة الدفاع للعبء المالي، واستضافة 3 ملايين لاجئ. كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى تراجع تصنيف تركيا من طرف "مؤسسة موديز"، وشركة "ستاندرد أند بورز".

39 انظر، المعهد الإحصائي التركي، "التوقعات السكانية بين 2013 و2075"، تم الاطلاع عليه في 16 آذار/مارس 2017؛ والبنك الدولي، تركيا، تم الاطلاع عليه في 16 آذار/مارس 2017.

40 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 4.

41 انظر، "البنك الدولي"، تركيا، تم الاطلاع عليه في 16 آذار/مارس 2017. ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تركيا، موجز التوقعات الاقتصادية (تشرين الثاني/نوفمبر 2017)، تم الاطلاع عليه في 16 آذار/مارس 2017.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد يبدو متباطئاً على المدى القصير، إلا أن النمو المتواضع على المدى المتوسط لا يزال يعتمد على السوق المحلية الواسعة والمستويات المتواضعة للدين الاستهلاكي، التي تلقى الدعم من قطاع مصرفي قوي وقطاعات تصدير تنافسية".⁴²

35. نوهت السفارة التركية في لندن إلى أن عدد الشركات البريطانية التي تعمل حالياً في تركيا قد بلغ 2900 شركة، والتي استثمرت في مجموعة واسعة من القطاعات.⁴³ ووفقاً للسفارة، فإن هذا الأمر جعل من المملكة المتحدة "واحدة من أكبر المستثمرين في تركيا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

من جهة ثانية، تمثل المملكة المتحدة هي الأخرى سوقاً على قدر بالغ من الأهمية للصادرات التركية، حيث أضافت السفارة أن "التجارة الثنائية بين تركيا والمملكة المتحدة قد ارتفعت بنسبة 68 في المائة منذ سنة 2009، كما تجاوزت قيمتها 16 مليار دولار خلال سنة 2015. وتعد المملكة المتحدة إحدى الجهات الرئيسية (باحتمالها المرتبة الثانية) بالنسبة للصادرات التركية".⁴⁴ خلافاً لذلك، يعتبر حجم الاستثمارات التركية في المملكة المتحدة وأهمية تركيا كسوق لصادرات المملكة المتحدة منخفضاً نسبياً، إلا أنه لا يزال مهماً. وفي هذا الصدد، أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن:

"تركيا تحتل المرتبة 19 على قائمة أكبر أسواق صادرات المملكة المتحدة، حيث نقوم بالتصدير إليها أكثر، مقارنة بكل من الهند، وروسيا، والبرازيل، والمكسيك، وذلك اعتباراً من حزيران/يونيو سنة 2016. في المقابل، أسست حوالي 200 شركة تركية، في مجموعة من القطاعات، أعمالها في المملكة المتحدة".⁴⁵

36. أما فيما يتعلق بالتركيز على تعزيز التجارة بين البلدين، فقد أوردت السفارة التركية أن:

"العلاقات الاقتصادية بين البلدين ستكون هامة بشكل خاص في الفترة التي ستعقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما أن المملكة المتحدة لديها حجم تجارة أكبر مع تركيا مقارنة بدول كبرى أخرى؛ مثل روسيا والمكسيك. بالتالي، سيكون من المهم ضمان الدفع بالتجارة في طريق سالك، وبأقل قدر ممكن من العقبات بين البلدين. وفي الواقع، تمثل الاتصالات الأولية بين بلدينا، التي قد بدأت تتجه بالفعل نحو تحقيق هذه الغاية، تطوراً مرحباً به. والجدير بالذكر أنه قد تم الاتفاق على الشروع في محادثات استكشافية بين تركيا والمملكة المتحدة، خلال الزيارة الأخيرة لوزير الاقتصاد التركي إلى لندن، مع احتمال إبرام اتفاقية تجارة حرة بعد خروج بريطانيا الفعلي من الاتحاد الأوروبي".⁴⁶

37. في الحقيقة، يجمع تركيا بالاتحاد الأوروبي اتحاد جمركي، يقوم بتغطية معظم السلع دون المنتجات الزراعية غير المجهزة.⁴⁷ ومن هذا المنطلق، قالت وزارة الخارجية البريطانية إن "الترتيبات الثنائية المستقبلية ستتوقف على مفاوضات انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي".⁴⁸ مع ذلك، فإن الحكومتين؛ البريطانية والتركية قد عقدتا العزم على توسيع

42 الدكتور مينا توكسوز، TUR0033، الصفحة 1.

43 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 3.

44 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 3.

45 وزارة الخارجية البريطانية، TUR00010، الفقرة 37.

46 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 4.

47 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 12.

48 وزارة الخارجية، TUR0010، الفقرة 38.

العلاقات التجارية والاستثمارية. كما أبلغتنا السفارة التركية بأن "الفترة التي ستعقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تتيح فرصا جديدة لتحسين العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمملكة المتحدة"⁴⁹ وفي حين سيتعين على كل من تركيا والمملكة المتحدة مراعاة علاقاتهما الجمركية والعلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، فمن المرجح أن يكون هناك مجال للاتفاق على ترتيبات تجارية تفضيلية في المجالات التي لا تشملها اتفاقية الاتحاد الجمركي، مثل المنتجات الزراعية والخدمات والمشتريات العامة.

وقد قالت وزارة الخارجية إن "وزير الدولة للتجارة الدولية عرّف تركيا باعتبارها شريكا تجاريا رئيسيا، فضلا عن أن الزملاء في وزارة التجارة الدولية يتحدثون إلى نظرائهم الأتراك حول العوائق الرئيسية أمام مزيد من النمو، بالإضافة إلى الخيارات المستقبلية لعلاقتنا التجارية"⁵⁰.

38. في الحقيقة، قد يكون من غير الممكن التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع تركيا، وذلك بسبب العلاقة الحالية بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي. وباعتبار العلاقة التي تجمع تركيا بالاتحاد الأوروبي من خلال الاتحاد الجمركي، ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن توضح أي الاتفاقيات التجارية التي بإمكانها التفاوض بشأنها حاليا مع تركيا، ومتى وكيف يمكن لذلك أن يتغير، ومتى سيتم تنفيذها. كما يجب على وزارة الخارجية أن تعمل بالتعاون مع وزارة التجارة الدولية على استكشاف وتوفير فرص تجارية واستثمارية جديدة مع تركيا، في الوقت الراهن وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد البريطاني، وعلى التفاوض على ترتيبات تجارية منقحة مع تركيا بمجرد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي.

التعاون الأمني

39. بالإضافة إلى التجارة، وصفت وزارة الخارجية البريطانية التعاون الأمني بين المملكة المتحدة وتركيا بأنه يمثل محور العلاقة بينهما. وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن هذا التعاون يصب في مصلحة المنطقة بشكل أوسع، فضلا عن استفادة البلدين منه، فإن:

"التعاون على مستوى السياسة الخارجية والأمنية بين المملكة المتحدة وتركيا أمر حيوي من أجل الاستقرار في أوروبا والشرق الأوسط. من ناحية أخرى، يمثل إيجاد حل في سوريا أمرا ذا أهمية قصوى لكلا البلدين. علاوة على ذلك، تضطلع تركيا بدور هام في التحرك نحو تسوية بشأن قبرص، وذلك في رد على أهم التحديات التي يواجهها حلف الناتو وأمن الطاقة الأوروبي. كما تجدر الإشارة إلى أن دور تركيا في معالجة أزمة اللاجئين كان مهما بشكل استثنائي، مع التزامها المتواصل مع شركائها من المملكة المتحدة والأوروبيين"⁵¹.

في هذا الصدد، أضاف السير ألان دنكان "نحن [المملكة المتحدة] نعمل معهم [تركيا] أيضا على القضايا الهامة لمكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة"⁵².

49 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 3، والمفوضية الأوروبية، التجارة، البلدان، والمناطق، تركيا، تم الاطلاع عليها في 16 آذار/مارس 2017.

50 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 38.

51 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 2.

52 سؤال 135.

40. تواجه تركيا، التي تُعدّ بمثابة شريك أساسي، فترة متقلبة. بالتالي، فهي تحتاج وتستحق دعمنا لها. ومن هذا المنطلق، نحن نؤيد بناء علاقة "إستراتيجية" بين المملكة المتحدة وتركيا. كما تؤكد لنا الحكومتان البريطانية والتركية على أن هدفهما يتمثل في تعزيز علاقاتهما التجارية والتعاون الدفاعي والأمني بينهما. نتيجة لذلك، من شأن الالتزام الناجح بينهما أن يخدم ازدهار وأمن البلدين، مع العلم أن تركيا ستكون بلدا ناجحا طالما أنها تحترم المعايير الديمقراطية.

41. بالنظر إلى التعقيد الذي تتسم به تركيا الحديثة، فضلا عن طبيعة انقساماتها الداخلية، فذلك يعني أن على وزارة الخارجية البريطانية أن تدير عملية بناء هذه العلاقة بالقدرة والدقة المناسبين. في الواقع، أثارت إعجابنا القيادة والفعالية التي أظهرها سفير جلالة الملكة في تركيا، ريتشارد مور، بالإضافة إلى حسن دراية موظفيه. وفي الأثناء، تقوم وزارة الخارجية البريطانية بإدارة عملية كبرى في تركيا، ومن المهم أن يتم تزويدها بالموارد اللازمة للحفاظ على هذه العملية، وإدارة العلاقة المعقدة والمهمة مع تركيا في المستقبل.

مقاتلات "تي أف-إكس" ومبيعات الأسلحة الأخرى

42. تشير وزارة الخارجية البريطانية إلى التعاون التجاري والأمني على أنه محور العلاقة الإستراتيجية بين المملكة المتحدة وتركيا، كما تعتبر المشروع الذي يُعرف باسم "تي أف-إكس" جزءا لا يتجزأ من هذا التعاون. في الحقيقة، يمثل "تي أف-إكس" مشروعا يهدف إلى تطوير جيل مستقبلي من الطائرات المقاتلة للجيش التركي، وقد تم التوصل مؤخرا إلى اتفاق بين الشركة البريطانية، "بي أي إي سيستمز"، و"الشركة التركية لصناعات الفضاء" بهدف العمل معا على هذا المشروع. كما وقعت كلتا الشركتين على الاتفاق الرئيسي، وذلك بحضور رئيس وزراء المملكة المتحدة ونظيره التركي، في 24 من كانون الثاني/يناير سنة 2017.⁵³ ومن المفترض أن يكون "تي أف-إكس" مشروعا طويل الأمد بين المملكة المتحدة وتركيا، حيث يشمل عقودا للصناعات المرتبطة بالدفاع في البلدين، وتبادل الخبرات التكنولوجية بينهما. في هذا الصدد، قال السير ألان دنكان:

"مثل التوقيع على المرحلة الأولى من صفقة مشروع "تي أف-إكس" خطوة هامة للغاية، بإمكانها الاستمرار على المدى الطويل.⁵⁴ [...] لقد تبيننا بالأساس مبادرة إستراتيجية في غاية الأهمية، حيث نرغب في المحافظة والإبقاء عليها على امتداد سنوات عديدة، الأمر الذي سيسمح لمشروع مقاتلات "تي أف-إكس" بتسيخ المصالح التجارية الثنائية".⁵⁵

43. كتبت مجموعة حملة "مناهضة تجارة الأسلحة" في رسالتها الخطية أن "قيمة تراخيص الصادرات البريطانية المعلومة لتركيا فيما يتعلق بالمعدات العسكرية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، التي تتوفر بيانات حولها، في الفترة الممتدة من تموز/يوليو 2013 إلى حزيران/يونيو 2016، قد بلغت حوالي 466 مليون جنيه إسترليني".⁵⁶ كما أشارت المجموعة أيضا

53 "بي أي إي سيستمز"، "بي أي إي سيستمز توقع على اتفاق من أجل عقد مستقبلي مع "الشركة التركية لصناعات الفضاء" في إطار برنامج "تي أف-إكس"، تم الاطلاع عليه في 16 آذار/مارس 2017.

54 سؤال 135.

55 سؤال 146.

56 حملة "مناهضة تجارة الأسلحة"، TUR0018، الفقرة 5.

إلى أن المملكة المتحدة تهدف إلى تعزيز مبيعاتها لتركيا في مجال الدفاع، فيما أعربت عن قلقها إزاء تبعات ذلك على مسائل حقوق الإنسان، حيث صرحت أن:

"دعوة تركيا الرسمية إلى معارض الأسلحة، وإدراجها ضمن قائمة "الأسواق ذات الأولوية"، تبعث برسالة واضحة إلى الرئيس [رجب طيب] أردوغان مفادها أن الحكومة البريطانية غير مهتمة بسجله في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وذلك حين يرتبط الأمر بفرص الرفع من المبيعات العسكرية".⁵⁷

44. تفرض المملكة المتحدة قيودا صارمة على قطاع تصدير الأسلحة التي تتضمن على وجه الخصوص المعايير الموحدة للاتحاد الأوروبي.⁵⁸ وعندما سألنا السير ألان دنكان ما إذا كان واقفا من تطبيق هذه المعايير على برنامج "تي أف-إكس"، أجاب قائلا:

"نعم، تعتبر تركيا من حلفاء الناتو. ونحن نتعامل هنا مع حليفة للناتو، عضو في الناتو".⁵⁹

45. أبلغتنا وزارة الخارجية أيضا أن برنامج "تي أف-إكس" يخضع لمذكرة تفاهم، غير أنه لم يتم التوقيع على تفاصيل العقد التجاري في الوقت الذي حصلت فيه اللجنة على هذه الأدلة.⁶⁰

46. على الحكومة البريطانية أن تأخذ بعين الاعتبار إعلان الحكومة التركية سنة 2013 عن نيتها اقتناء نظام صواريخ صيني،⁶¹ لن يتم إدراجه ضمن ذخيرة حلف شمال الأطلسي،⁶² وذلك حسب قول وزير الدفاع التركي. غير أن الحكومة التركية تراجعت عن ذلك عقب ضغوطات من الغرب.⁶³ وفي الوقت الذي نشر فيه هذا التقرير، كانت الحكومة التركية تجري محادثات بشأن شراء نظام روسي لمضادات الصواريخ.⁶⁴ ويرجح أن تثير هذه الصفقة القلق بشأن صفقة "تي أف-إكس"، في وقت أصبحت فيه تركيا أقل استجابة للضغوطات الغربية.

47. نرحب بما تم التوصل إليه من اتفاقيات حول برنامج تطوير الطائرات المقاتلة "تي أف-إكس"، باعتبارها عنصرا رئيسيا ورمزا للتعاون الاستراتيجي بين المملكة المتحدة وتركيا. وينبغي استمرار هذا البرنامج لعقود، إذ من الضروري أن يعكس البرنامج المصالح المشتركة طويلة المدى لكلا البلدين، ويمكن من تخطي العقبات المتواترة في العلاقات الثنائية بين البلدين. ويجب تعزيز الشراكة الإستراتيجية التي تنطوي عليها هذه الصفقة من خلال إيضاح القيود المفروضة على استخدام أو نقل كل من تركيا والمملكة المتحدة للتكنولوجيا الحساسة والملكية الفكرية الواردة في البرنامج، سواء أثناء تصنيع الطائرة أو بعد تجميعها.

57 حملة "مناهضة تجارة الأسلحة" TUR0018 الفقرة 9.

58 مناقشة مجلس العموم، 24 مارس/آذار 2014.

59 سؤال رقم 172.

60 سؤال رقم 169 (السير ألان دنكان).

61 انظر، على سبيل المثال، لماذا اختارت تركيا ثم رفضت صاروخ الدفاع الجوي الصيني، الدفاع الأول، 3 فبراير/شباط 2016.

62 انظر، على سبيل المثال، تركيا تتطلع إلى الاتفاق مع الصين حول الصاروخ المدفعي رغم قلق حلف شمال الأطلسي، وكالة رويترز للأخبار، 19 فبراير/شباط 2015.

63 انظر، على سبيل المثال، تركيا تحت الضغط جراء الصفقة المحتملة للصواريخ الصينية، صحيفة صوت أمريكا، 8 أكتوبر/تشرين الأول.

64 انظر، على سبيل المثال، تركيا على وشك إتمام صفقة الصاروخ S-400 مع روسيا، دايلي صباح، 22 فبراير/شباط 2017.

48. يجب أن توضح الحكومة البريطانية أيضا الضمانات المعمول بها لضمان استخدام الطائرة في إطار القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تخضع المملكة المتحدة لهذه الضمانات، ومن المنتظر أن تفسر وزارة الخارجية كيفية تطبيق هذه الضمانات على برنامج "تي أف-إكس".

دور تركيا في محاربة تنظيم الدولة

49. تشمل الهجمات التي استهدفت تركيا، والتي زعم تنظيم الدولة تنفيذها أو نسبت إليه، الهجوم الانتحاري على تجمع لنشطاء أغلبهم من الأكراد في مدينة سروج، في تموز/يوليو 2015، وهجوم انتحاري على تجمع آخر لنشطاء أغلبهم من الأكراد في أنقرة، في تشرين الأول/أكتوبر، إضافة إلى الهجوم المسلح على ملهى ليلي في إسطنبول خلال احتفالات ليلة رأس السنة لإعلان بداية سنة 2017. وفي الفترة ما بين سنتي 2015 و2016، أطلق إرهابيو تنظيم الدولة في سوريا الصواريخ والقذائف المدفعية عبر الحدود التركية. وبحلول موعد تسليم السفارة التركية في لندن للأدلة الخطية الضرورية لتحقيقاتنا في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2016، قالت تركيا إن تنظيم الدولة تسبب في مقتل 254 شخصا، وجرح مئات آخرين خلال ما سبق ذكره من هجمات.⁶⁵ وقد واجهت تركيا التهديد الإرهابي من قبل تنظيم الدولة عبر عدة طرق متنوعة.

- منذ إطلاقها، خلال شهر آب/أغسطس، شهدت عملية "درع الفرات" قيام قوات المعارضة السورية المدربة من قبل تركيا، بالتعاون مع الجيش السوري الحر، بدفع تنظيم الدولة إلى التراجع خارج المنطقة السورية المناخمة للحدود التركية. ويذكر أن الجيش السوري الحر يتلقى الدعم من طرف الوحدات العسكرية التركية التي تقاتل براء، إلى جانب دعم القوات الجوية والمدفعية التركية. وحسب ما أفادت به مصادر عسكرية تركية، تغطي المنطقة السورية التي انسحب منها تنظيم الدولة، حوالي 2000 كيلومتر مربع، وذلك بحلول أواخر شهر يناير/كانون الثاني سنة 2017،⁶⁶ وهي أخذة في التوسع منذ ذلك الحين.

- قال الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في مارس/آذار 2017، إن القوات التركية قضت على أكثر من 3000 مقاتل من تنظيم الدولة خلال 18 شهرا مضت،⁶⁷ في مختلف العمليات التي قامت بها، بما في ذلك "درع الفرات". لا يزال العدد الدقيق للقتلى محل خلاف، ومن غير الممكن التأكد من ذلك. كما أنه لم يعرف على وجه التحديد عدد الجنود الأتراك الذين قضوا نحبهم في "درع الفرات". لكن يقدر العدد، حسب مصادر مختلفة، بعدة عشرات على الأقل، من بينهم اثنان أحرقا وهما على قيد الحياة بعد أن قبض عليهما من قبل تنظيم الدولة.⁶⁸

- وفي العراق، تحتفظ تركيا بقاعدة عسكرية في مدينة بعشيقة، شمال غربي الموصل. كما صرحت أنها دربت على الأقل 3000 عنصر من الميليشيات العراقية، و2500 من مقاتلي "البشمركة"، كجزء من المعركة ضد تنظيم الدولة

65 السفارة التركية، الفقرة 4.

66 عملية درع الفرات: الأهداف والمكاسب، وكالة الأناضول، 19 يناير/كانون الثاني 2017.

67 أردوغان: تركيا تقتل 1300 من عناصر تنظيم الدولة وإرهابيو حزب العمال الكردستاني، وكالة الأناضول، 4 مارس/آذار 2017.

68 انظر، على سبيل المثال، فيديو لتنظيم الدولة يظهر حرق جنود أتراك أحياء، الجزيرة، 23 ديسمبر/كانون الأول 2016.

في البلاد.⁶⁹ ولكن يبقى من غير المؤكد ما إذا وافقت الحكومة العراقية على وجود القوات التركية على أراضيها. إذ ذكرت بعض التقارير أن الحكومة العراقية وصفت الوجود التركي داخل العراق "بالتوغل التركي".

- كانت تركيا صارمة في تصديها لعبور المجندين الدوليين، الذين يسعون للالتحاق بالجماعات الإسلامية المتطرفة، التي تقاتل في سوريا والعراق. وقد أبلغتنا السفارة التركية أن تركيا، بالتنسيق مع حلفائها، تمكنت من وضع قائمة "منع دخول"، تضمنت 786 اسما في 2012، لتصبح 52 ألف اسم مع نهاية 2016، وذلك حسب الحكومة التركية. وبينما تم توقيف واحتجاز 202 من الأفراد في تركيا سنة 2012، قالت تركيا إنه بحلول الأول من أيلول/سبتمبر 2016 تم احتجاز 3934 شخصا في إطار هذه العملية، في حين بقي 1429 شخصا رهن الاعتقال.⁷⁰ وتشارك تركيا في رئاسة التحالف المناهض لتنظيم الدولة المشرف على المقاتلين الأجانب.⁷¹
- وضمن استراتيجيتها لدرء تنظيم الدولة، عملت تركيا على التصدي للموارد المالية لهذه الجماعة. كما دشنت قاعدة "إنجرليك" الجوية جنوب البلاد لاستخدام طائرات التحالف الدولي ضد التنظيم. وقالت وزارة الخارجية إن "عشرات الطائرات العسكرية البريطانية تستخدم المجال الجوي التركي كل شهر".⁷²

50. يُعتبر تنظيم الدولة بمثابة عدو مشترك لكل من المملكة المتحدة وتركيا، وقد عانت تركيا كثيرا من الإرهاب بسبب هؤلاء المتطرفين. واليوم، تعد تركيا شريكا عسكريا حيويا في الحرب ضد تنظيم الدولة، ويعزز ذلك عضويتها في حلف الناتو. لذلك، يجب على المملكة المتحدة، بصفتها شريكا استراتيجيا لتركيا، وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، أن تواصل إشراك تركيا في مكافحة تنظيم الدولة، نظرا لأن هذه القضية تعتبر من ضمن أولوياتها، وتضمن عدم تشتيت تركيا عن التركيز على هذا الهدف العسكري، على ضوء الشواغل المبينة في الفصل الخامس.

دور تركيا في أزمة المهاجرين واللاجئين

51. صرحت لنا وزارة الخارجية البريطانية أن تركيا كانت شريكا حيويا لكل من المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، في الجهود الرامية إلى منع "الهجرة غير الشرعية".⁷³ وفي سنة 2015 وأوائل سنة 2016، حلت تركيا محل طريق شمال إفريقيا، كنقطة انطلاق رئيسية للمهاجرين واللاجئين الذين يحاولون الوصول إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق البحر. ومن بين 972.500 شخص، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنهم عبروا البحر الأبيض المتوسط للوصول إلى الاتحاد الأوروبي في سنة 2015، عبر أكثر من 800 ألف شخص "بحر إيجه" الواقع بين تركيا واليونان، في حين عبر ما يقارب 150 ألفا من شمال إفريقيا. فضلا عن ذلك، شكل السوريون المتضررون من الحرب الأهلية في البلاد نصف عددهم.⁷⁴

69 السفارة التركية، الفقرة 14.

70 السفارة التركية، الفقرة 20.

71 السفارة التركية، الفقرة 20.

72 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 20.

73 سؤال 145، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، فقرة 2.

74 وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2015، قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إن "قرابة مليون لاجئ ومهاجر نزحوا إلى أوروبا في سنة 2015".

52. في آذار/مارس 2016، وقعت تركيا والاتحاد الأوروبي اتفاقاً، عملت تركيا بموجبه على تقييد تدفق الأشخاص الذين يعبرون بالقوارب إلى أوروبا. وكان تأثير ذلك الاتفاق كبيراً، من حيث الحد من مرور المهاجرين واللاجئين المغادرين من تركيا. وفي الأشهر التسعة الأولى من سنة 2016، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 165 ألف مهاجر ولاجئ قد وصلوا إلى اليونان من تركيا، أي بنسبة أقل من 57 بالمائة عن الفترة نفسها من سنة 2015.⁷⁵ وقد أخبرتنا وزارة الخارجية بأن "خفر السواحل التركي قد اعترض السفن المهاجرة عبر بحر إيجه، للحد من تدفقات الهجرة غير النظامية"،⁷⁶ وأن ذلك أدى إلى "حدوث انخفاض كبير في أعداد المهاجرين غير الشرعيين".⁷⁷

53. ساهمت تركيا أيضاً في جهود الإغاثة الإنسانية الدولية للحروب في سوريا والعراق بصفة خاصة، من خلال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تستضيف تركيا عدداً من اللاجئين أكثر من أي بلد آخر في العالم،⁷⁸ منهم حوالي ثلاثة ملايين من اللاجئين السوريين المسجلين.⁷⁹ وتستضيف حوالي 90 في المائة من هؤلاء اللاجئين في المجتمعات المحلية، وليس المخيمات،⁸⁰ فضلاً عما لا يقل عن 200 ألف لاجئ عراقي.⁸¹

54. يتزامن عدد اللاجئين الذين تستضيفهم تركيا مع الضغوط التي تواجهها البلاد على جميع المستويات، بدءاً من الميزانية الوطنية والموارد المحلية. وفي سياق الحرب الأهلية السورية، يعتبر هذا العبء مألوفاً لدى الدول الأخرى التي تستضيف اللاجئين، مثل لبنان والأردن، وهي بلدان أصغر وأقل ثراءً وتحتضن عدداً أكبر من اللاجئين، أكثر من تركيا. ولقد اكتسبنا نظرة ثاقبة على تجارب تركيا معنا عندما قمنا بزيارة مرافق للاجئين، تقع في مدينة أضنة التركية.

55. ومن بين شروط اتفاق آذار/مارس 2016، المبرم بين الاتحاد الأوروبي وتركيا،⁸² عرض الاتحاد الأوروبي على تركيا:

- 3 مليارات يورو، وتضاعف هذا المبلغ ليصبح 6 مليارات يورو، وذلك من أجل المساعدة في إغاثة اللاجئين السوريين.
- إعادة توطين كل سوري، يخرج من تركيا مباشرة، إلى الاتحاد الأوروبي، وإعادته إلى تركيا من اليونان، بعد محاولة العبور بصفة غير قانونية.
- تسريع إجراءات التأشيرات للمواطنين الأتراك (وتقديمها في مدة لا تتجاوز 90 يوماً، من أجل الدخول إلى منطقة شنغن، بشرط أن تستوفي تركيا قائمة تضم 72 معياراً بشأن حقوق الإنسان، وغيرها من القضايا).

75 في 20 أيلول/سبتمبر 2016، أشارت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى أنه "نظراً لأن قرابة 300 ألف شخص عبروا البحر الأبيض المتوسط هذه السنة، تدعو المفوضية إلى قبول مسارات للاجئين ونقلهم سريعاً من إيطاليا واليونان".

76 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 28.

77 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 34.

78 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حقائق وأرقام عن اللاجئين"، تم التوصل إليها في 13 آذار/مارس 2017.

79 مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين"، تم الاطلاع عليها في 13 آذار/مارس 2017.

80 يونيسون، TUR0022، الفقرة 4.3.

81 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 14.

82 للاطلاع على موجز، انظر وليام هابل، TUR0007، الفقرة 10؛ المفوضية الأوروبية "تنفيذ الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا؛ الأسئلة والأجوبة"، 4 نيسان/أبريل 2016.

في الحقيقة، لم يتحقق من هذا الاتفاق إلا جزء منه، حتى الآن. وفي هذا السياق، قدم البروفيسور ويليام هيل، من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن تقييمه:

"ثبت أن تنفيذ هذه الاتفاقيات صعب، نظرا لأن الرئيس أردوغان رفض تعديل بعض مواد التشريع التركي لمكافحة الإرهاب، التي تعتبر من الشروط المهمة لنجاح هذا الاتفاق. وبحلول أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2016، كان الاتفاق المتعلق باللاجئين يعمل جزئيا، حيث انخفض تدفق المهاجرين المحتملين عبر بحر إيجه إلى حد كبير؛ وتم إعادة بعض المهاجرين إلى تركيا، في حين لم تقبل دول الاتحاد الأوروبي اللاجئين القادمين من تركيا، في المقابل. دفعت المفوضية الأوروبية حصتها من 3 مليارات يورو، لكن بعض الدول الأعضاء لم تقم بذلك. وأدت موجة الاعتقالات التي أعقبت الانقلاب إلى تأخر تنفيذ اتفاق التأشيرات، ولكن من المتوقع أن يتم إحراز تقدم في سنة 2017.⁸³

56. وعلى الصعيد المالي، قالت تركيا إن استضافة اللاجئين كلفها ما لا يقل عن 12 بليون دولار، وأن هذا الرقم أخذ في الارتفاع.⁸⁴

ومع ذلك، تقول تركيا إنه من أصل 6 مليارات يورو، وعد الاتحاد الأوروبي بإعطائها لتركيا في الفترة ما بين 2016 و2018، ولغاية شهر آذار/مارس 2017، تم استلام 1.45 مليار يورو، وتم صرف 748 مليون يورو بالفعل.⁸⁵ وبالنسبة لمساهمة المملكة المتحدة، قالت وزارة الخارجية البريطانية إن:

"المملكة المتحدة أنفقت 32 مليون جنيه إسترليني على المشاريع الإنسانية في تركيا. ولقد تعهدنا بدفع أكثر من 300 مليون إلى 3 مليارات يورو كتسهيلات للاجئين في تركيا، ستدعم اللاجئين وتوفر لهم التعليم، والغذاء، والرعاية الصحية، وفرص العمل.⁸⁶ والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة بصدد إطلاق مجموعة جديدة من مشاريع الهجرة، تبلغ قيمتها أكثر من 2 مليون جنيه إسترليني، بالتعاون مع الحكومة التركية، ليتم تسليمها في الفترة 2016-2017.⁸⁷

57. تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين، أكثر من أي دولة أخرى. ولا ينبغي التقليل من شأن هذه المساهمة. كما أنها تستحق الامتنان من المجتمع الدولي بأسره، نظرا لأنها تلعب دورا حيويا في الحد من تدفق المهاجرين واللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، ومنعهم من المرور، وذلك في إطار اتفاق توصلت إليه مع الكتلة الأوروبية. ويريد الاتحاد الأوروبي أن تستمر تركيا في استضافة اللاجئين ومنعهم من المرور، لكن المبلغ الذي تم تسليمه إلى تركيا لهذا الغرض كان ضئيلا جدا، ولم يحرز أي تقدم ملحوظ. ولدعم تركيا من أجل مواجهة أزمة اللاجئين التي تهدد أمنها، وتخفيف التكاليف التي تتحملها، يجب على المملكة المتحدة أن تضغط على الاتحاد الأوروبي بسرعة لإعطاء تركيا الأموال المخصصة لهذا الهدف، التي وعد بها الاتحاد ولم يتم تسليمها بعد. وفي حين لم يتم الوفاء بشروط الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي من قبل أي من الجانبين،

83 ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 10.

84 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 19.

85 السفارة التركية، السؤال الخامس، TUR0043.

86 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 32.

87 وزارة الخارجية والكومنولث، TUR0010، الفقرة 34.

فعدم تسليم الاتحاد الأوروبي الموارد التي وعد بها لتخفيف المعاناة الفعلية للاجئين، يعزز معاداة الحكومة التركية للاتحاد الأوروبي.

هل سيؤثر انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على هذه العلاقة الإستراتيجية؟

58. من الجوانب المهمة للعلاقة بين المملكة المتحدة وتركيا، دعم المملكة المتحدة الثابت لعملية انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي. وقد عبرت مجموعة واسعة من المسؤولين الأتراك عن تقديرها لهذا الدعم، عندما قامت اللجنة بزيارة تركيا، فضلا عن تأكيد وزارة الخارجية لنا أن المملكة المتحدة لا زالت تدعم تركيا في هذه القضية.⁸⁸

أعرب العديد من الشهود عن قلقهم إزاء الموقف الذي أبدته تركيا أثناء الاستفتاء الذي أجرته المملكة المتحدة حول مسألة انسحابها من الاتحاد الأوروبي،⁸⁹ والقرار النهائي الذي اتخذته المملكة المتحدة بمغادرة الاتحاد الأوروبي، نظرا لأنه كان سيضر بعلاقات المملكة مع تركيا.

وقد قيم البروفيسور هايل هذا الموقف قائلا إن "الحكومة البريطانية تحاول تطوير علاقاتها مع تركيا، ولكن اختيارها مغادرة الاتحاد الأوروبي قد أفقدها ورقة رابحة كانت بيدها".⁹⁰

59. غير أن أهمية هذه الورقة قد تضاءلت حاليا، نظرا لأن السفارة التركية في بيانها حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، لم تشر إلا لفترة وجيزة فقط. إلا أن هذه العضوية تمثل "هدفا إستراتيجيا"⁹¹ بالنسبة لها، نظرا للحواجز والعراقيل السياسية التي توضع أمامها من أجل منعها من تحقيق هذا الهدف،⁹² وذلك وفقا للسفارة التركية. وفي هذا الإطار، اعتبر السير ألان دنكان عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي بأنها "طريق طويل".⁹³ ويبدو أن عملية الانضمام أصبحت حاليا ذات أولوية منخفضة بالنسبة لتركيا، حيث يواجه البلد حالة طوارئ، ومناقشة داخلية مثيرة للجدل حول نموذج حكومته في المستقبل، وتحديات أمنية كبيرة داخل الحدود وخارجها. ويشير تحليلنا في هذا الفصل إلى أن الحكومتين؛ البريطانية والتركية، تعتبران حاليا انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي فرصة وحافزا لتعزيز علاقاتهما الثنائية، من خلال تعزيز العلاقات التجارية والدفاعية والأمنية.⁹⁴

60. مع ذلك، فإن الفرص المحتملة المرتبطة بانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي تمتد إلى ما وراء العلاقات الثنائية بين المملكة المتحدة وتركيا.

88 سؤال 133، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 29.

89 ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 1؛ اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبين، TUR0014، الفقرة 12-13؛ الدكتور مينا توكسوز، TUR0033، صفحة 4.

90 ويليام هيل، TUR0007، الصفحة 1.

91 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 12.

92 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 12.

93 السؤال 133.

94 انظر أيضا، وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرتان 5 و44؛ وخلصت السفارة التركية إلى أن "فترة ما بعد خروج بريطانيا تمثل فرصا جديدة لتحسين العلاقات الاقتصادية بين تركيا والمملكة المتحدة"، السفارة التركية، TUR0012، صفحة 3.

وفي هذا الصدد، أشار وزير الخارجية الألماني، زيغمار غابرييل، إلى أن بناء "علاقة خاصة" بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي "سيكون فرصة تعليمية مهمة للاتحاد الأوروبي، وربما لبلدان أخرى [مثل تركيا] لوضع برامج عمل طويلة الأمد".⁹⁵

61. وقد ساءت العلاقة بين بلدان الاتحاد الأوروبي؛ مثل ألمانيا،⁹⁶ وهولندا، والنمسا، في الأشهر السابقة عندما نُشر هذا التقرير.⁹⁷ وقد يكون ذلك نتيجة فقدان تركيا رغبتها في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي، بعد الموقف الذي أبداه الاتحاد الأوروبي على خلفية محاولة الانقلاب، التي تمت مؤخرا، فضلا عن فشله في تنفيذ بنود اتفاق اللاجئين.

علاوة على ذلك، في الآونة الأخيرة، منعت كل من هولندا وألمانيا وزراء حزب العدالة والتنمية من عقد اجتماعات في هولندا،⁹⁸ مما زاد في تعميق التوتر القديم المتجدد بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. وتطورت هذه التوترات، على الرغم من أن ألمانيا تعتبر شريكا تجاريا رئيسيا لتركيا.

للدراسات والاستشارات

95 انظر، على سبيل المثال، وزير الخارجية الألماني، "تركيا" بعيدة عن عضوية الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى"، وكالة رويترز، 18 آذار/مارس 2017.

96 انظر، على سبيل المثال، ميركل تدعو إلى الهدوء على خلفية الإهانات "النازية" وتوتر العلاقات الألمانية التركية، موقع دويتشه فيله، 6 آذار/مارس 2017.

97 انظر، على سبيل المثال، لماذا يؤثر استفتاء تركيا الفوضي في أوروبا، صحيفة نيوزويك، 14 آذار/مارس 2017.

98 انظر، على سبيل المثال، لماذا تركيا على خلاف مع هولندا؟، نيو ستاتسمان، 14 آذار/مارس 2017.

حتمية حقوق الإنسان، وعلاقتها بشؤون التجارة والدفاع

تأثير الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على حقوق الإنسان في تركيا

62. أخبرنا السير ألان دنكان، وزير الشؤون الخارجية المسؤول عن تركيا، بأن المملكة المتحدة، في علاقتها مع تركيا "ستطرح الأسئلة وتفهم أولاً، قبل أن تنتقدها".⁹⁹ وفي الفصول 4 و5 و6 من هذا التقرير، ندرس مخاوف كبيرة بشأن تآكل حالة حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا. ومن الجدير بالذكر أنه في حين أن المذكرة المكتوبة التي قدمتها السفارة التركية في هذا التحقيق أشارت إلى جملة من "القيم المشتركة"¹⁰⁰ بين المملكة المتحدة وتركيا، فلم تقدم مذكرة وزارة الخارجية أي إشارة متبادلة. وبدلاً من ذلك، أشار القسم الموجز من تقرير وزارة الخارجية حول "الحقوق والقيم" في تركيا إلى أن "التقرير السنوي لمفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن تركيا، الصادر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أبرز حقيقة الحاجة إلى إجراء إصلاحات لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في تركيا".¹⁰¹

63. قد لاحظنا أعلاه أن علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي قد تدهورت مؤخراً، ويبدو أن عملية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أصبحت ذات أولوية منخفضة بالنسبة لتركيا. غير أن العديد من الشهود في تحقيقنا، أشاروا إلى أن خطة الانضمام المقررة وفرت زخماً إيجابياً لتحسين حقوق الإنسان في تركيا.¹⁰²

ومن هذا المنطلق، قالت وزارة الخارجية، في تقريرها عن حقوق الإنسان لسنة 2015، "إنه بالنسبة لتركيا، توفر عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وآفاقها وسيلة قوية للدفع نحو القيام بإصلاح في مجال حقوق الإنسان".¹⁰³ وفي الوقت الراهن، يبدو أن تأثير عملية الانضمام على تركيا قد انخفض، فأضحى من المهم أن تمارس المملكة المتحدة ضغوطاً على تركيا لضمان تحقيق هذه المعايير.

64. تعتبر المملكة المتحدة نفسها دولة صديقة من منظور الحكومة التركية. ويسعى كلا الطرفين إلى تدعيم علاقة إستراتيجية بينهما. لكن ذلك لا يعني أن المملكة المتحدة تغاضت أو حتى بررت الادعاءات حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتداعي الديمقراطية في تركيا. ومن الجدير بالذكر أنه من المهم جداً ألا تتوانى المملكة المتحدة عن توجيه الانتقادات إلى تركيا، بشكل علني أو سري، عندما يستدعي الأمر ذلك.

دور المبادلات التجارية في تأمين النفوذ البريطاني في تركيا:

65. من أجل تحقيق نفوذ فعال في تركيا، فيما يتعلق بحقوق الإنسان وقضايا أخرى، يجب على المملكة المتحدة أن تنشئ أسس ترابط في إطار العلاقة بين البلدين، بطريقة تولد النفوذ الذي تسعى إليه. وقد أفادنا عدة شهود أنهم يعتقدون أن بريطانيا تفتقر لهذه السطوة، وذلك لعدة أسباب؛ من بينها خروجها من الاتحاد الأوروبي. وقد صرحت البروفيسورة روزماري هوليس، من جامعة "سيني لندن"، أن البريطانيين فقدوا بعضاً من قيمتهم على الساحة الدولية أمام الأتراك، خاصة بعد خروجهم من الاتحاد

99 سؤال 191.

100 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 1.

101 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 11.

102 انظر، على سبيل المثال، السلام في كردستان، TUR0013، الفقرة 5.

103 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، حقوق الإنسان والديمقراطية، سم 9245، نيسان/أبريل 2016، صفحة 30.

الأوروبي.¹⁰⁴ كما أفادنا البروفيسور ويليام هيل، من مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية، "أن بريطانيا لديها كل الدوافع لدفع السلطات التركية لتكريس الديمقراطية في صلب دولتها. في المقابل، يجب عليها أن تتوخى الحذر عند انتقاد أنقرة على هذا الأساس، إذ لا يوجد عقوبات رادعة تستطيع فرضها في حالة عدم استجابة تركيا".¹⁰⁵ من جهة أخرى، صرح السير ألان دنكان أن التجارة وتنميتها من شأنها أن تمكن المملكة المتحدة من النفوذ الضروري لإحداث تأثير، حيث قال:

"ومن المرجح أن امتلاك تجارة قوية هو السبيل الوحيد للحديث بحزم عن حقوق الإنسان."¹⁰⁶

66. وأشارت اللجنة إلى أن العلاقات التجارية الجيدة بين ألمانيا وتركيا لم تمنع تدهور العلاقة بينهما. ويُفسر الفرق بين إخفاق ألمانيا في استغلال التجارة لفرض نفوذها على تركيا، وقدرة إيران وروسيا على تحقيق ذلك بأمرين اثنين: أولاً؛ نجاح كل من إيران وروسيا في النأي¹⁰⁷ بعلاقات الطاقة والتجارة مع تركيا عن المصالح الجيوسياسية المتضاربة بينهم. ثانياً؛ تمكّن روسيا وإيران من جعل الأطراف الإقليمية الفاعلة في المنطقة؛ مثل الأكراد،¹⁰⁸ وسيلة ضغط محتملة ضد تركيا. لكن، يمكن للمملكة المتحدة أن تعتمد على التعاون الأمني مع تركيا، خاصة فيما يتعلق ببرنامج "تي أف-إكس" وتبادل المعلومات الاستخباراتية، فضلاً عن دور الوساطة المحتملة بين تركيا وحلفاء بريطانيا في الغرب.

67. أفادنا عدة شهود، في إطار تحقيقنا، أن السعي إلى تعزيز العلاقات التجارية يعتبر جانباً رئيسياً من جوانب السياسة الخارجية في تركيا، وأن التجارة تلعب دوراً هاماً في تشكيل علاقات تركيا مع بلدان مختلفة. كما أوضح لنا اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبيين، أن هذه السياسة وضعت في السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية الحالي، عقب انتخابه لأول مرة سنة 2002. وتم تطبيق هذه السياسة فيما بعد، خلال فترة وجود رجب طيب أردوغان في منصب رئيس الوزراء، وقبل أن يصبح رئيساً للبلاد. وأفادنا الاتحاد بما يلي:

"خلال فترة تولي أردوغان لمنصب رئيس الوزراء، تم تطوير سياسة خارجية أكثر فاعلية، مهدت الطريق لتنمية التجارة والاستثمار في المناطق المجاورة لتركيا، لا سيما الشرق الأوسط. ولم يتم تكريس هذه السياسة الجديدة لتحقيق السلام والازدهار في المنطقة فقط، بل سمحت أيضاً لتركيا بتحسين علاقاتها الاقتصادية في المنطقة".¹⁰⁹

104 سؤال 20.

105 ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 4.

106 سؤال 136.

107 انظر، على سبيل المثال، تأثير أزمة اليونان على العلاقات التركية الروسية، منظمة شبكة القيادة الأوروبية، 11 مارس/أذار 2015. تركيا وإيران: مرارة الأصدقاء وأحضان المنافسين، منظمة مجموعة الأزمات الدولية، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016.

108 انظر، على سبيل المثال، ورقة الأكراد ضد تركيا، روسيا اليوم، 9 ديسمبر/كانون الأول 2015.

109 اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبيين، TUR0014، الفقرة 24.

وفي إطار تقديم مثال وطني محدد، قدمت ليديا سيزر، المحللة المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط، رسالة خطية لشرح الدور الفعال الذي لعبته العلاقات التجارية في تشكيل سياسات تركيا تجاه ليبيا، قبل وأثناء وبعد الثورة الليبية سنة 2011.¹¹⁰

68. تشير الأدلة إلى أن إيلاء تركيا أهمية لعلاقاتها التجارية، دفعها للتواصل وإبرام اتفاقيات مع الدول التي تجمعها بها خلافات، ولعل المثال الأبرز هو روسيا. وكمثال على العلاقات المتوترة تاريخياً، تجمع تركيا وروسيا خلافات معاصرة، ليست أقلها الحرب السورية؛ إذ يدعمان الأطراف المتنازعة هناك. غير أن العلاقات بينهما شهدت تحسناً مؤخراً، كما تعزز التعاون الدبلوماسي بينهما. وخلال زيارتنا إلى تركيا، في شهر يناير/كانون الثاني 2017، سألت لجننتنا أردوغان عن الأسس التي تقوم عليها علاقات بلاده الجيدة مع روسيا، على الرغم من الخلافات السياسية بينهما، فأشار الرئيس التركي في رده على سؤال اللجنة إلى الحجم الكبير للتجارة بين تركيا وروسيا، باعتبارها شأناً استراتيجياً حيوياً. وذكرت السفارة التركية في لندن أيضاً أن التجارة تمثل أساس التعاون بين تركيا وروسيا، رغم عدة خلافات أخرى:

"على الرغم من تباين وجهات النظر بشأن بعض القضايا، اعتمد بناء العلاقات بين تركيا وروسيا على التركيز على مجالات التعاون. تؤمن تركيا أن الحوار يمثل أمراً رئيسياً لحل الخلافات وتتمين شراكتها مع روسيا. من هذا المنطلق، أصبحت تركيا وروسيا شريكين مهمين خلال العقد الماضي، واستطاعا تطوير تعاون شامل قائم على التفاهم المتبادل، لا سيما في مجال الطاقة والتجارة."¹¹¹

69. في مجال حقوق الإنسان، يجب على وزارة الخارجية البريطانية أيضاً أن تعزز نفوذ المملكة وترابطها مع تركيا، لتأمين استجابة أنقرة لها. وبما أن تدعيم الروابط الدولية أصبح يمثل أولوية للسياسة الخارجية التركية، فمن المرجح أن تضمن العلاقات الوطيدة بين البلدين للمملكة المتحدة زيادة النفوذ في عدة مجالات أخرى، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان. مع ذلك، نعتقد أن تصريح السيد ألان دنكان حين قال "من المرجح أن امتلاك تجارة قوية هو السبيل الوحيد للحديث بحزم عن حقوق الإنسان"، يجب أن يرقى إلى مستوى أن تبادر بريطانيا إلى إثارة مسألة حقوق الإنسان كلما استوجب الأمر ذلك. في السياق نفسه، يجب ألا يستند تدعيم المملكة لقيم حقوق الإنسان على "التجارة الجيدة" أو غيره من الشروط. بالإضافة إلى ذلك، أصبح تعزيز الروابط التجارية الدولية أولوية للسياسة الخارجية التركية. وعلى سبيل المثال، تشير العلاقات التركية الروسية إلى أن التجارة القوية تمثل حافزاً لتركيا للتوصل إلى حل مع الدول التي تخالفها في مجالات السياسة الأخرى.

70. نحن نؤيد توسيع نطاق العلاقات في مجالي التجارة والدفاع بين المملكة المتحدة و تركيا، ليس بسبب تأثيرها على أمنهما وازدهارهما فحسب، بل أيضاً بسبب المكانة القوية التي من المفترض أن تستمدها المملكة المتحدة من تلك الروابط في أنقرة. كما نتوقع أن تستخدم المملكة المتحدة هذه المكانة، على الأقل، من أجل إيصال صوت مخاوفها المتعلقة بحقوق الإنسان.

110 ليديا سيزر، TUR0024.

111 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 21

71. بالتالي، ينبغي أن تسعى المملكة المتحدة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وضمن التجارة على حد سواء، حيث أن المسألتين تحملان مصالح متكاملة، وليست متناقضة. في الواقع، تحتاج حماية حقوق الإنسان والنجاح التجاري للمملكة المتحدة في تركيا إلى سيادة القانون وسلطة قضائية محايدة، فضلا عن وضع حدّ لعمليات التطهير التي أعقبت محاولة الانقلاب، وإنهاء الصراع الداخلي، والقضاء على الإرهاب، وأن يكون للحكومة البريطانية صوت مسموع في أنقرة.

3. محاولة الانقلاب، " والغولنيون "

محاولة الانقلاب في الخامس عشر من تموز/يوليو 2016

72. حاولت عناصر من القوات المسلحة التركية، في مساء يوم الجمعة 15 تموز/يوليو 2016، الإطاحة بالحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية المنتخب، وذلك بهدف إزاحة الرئيس التركي المنتخب، رجب طيب أردوغان، من السلطة، إلا أنهم فشلوا في ذلك. في الواقع، نجح الرئيس في الخروج من فيلته الواقعة في ميناء مدينة "مرمريس"، والعودة إلى إسطنبول قبل أن يتمكن الجنود المتمردون من الوصول إليه. من ثم تحدث أردوغان إلى وسائل الإعلام عبر هاتفه المحمول، داعيا الأتراك للتصدي للمحاولة الانقلابية عبر الخروج إلى الشوارع، وسرعان ما غمرت البلاد مظاهرات عامة كبرى. وعلى الرغم من التاريخ التركي الحافل بالانقلابات العسكرية، إلا أن تلك الحادثة مثلت أول محاولة قُوبلت بمقاومة من الشعب وغالبية قوات الأمن. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاولة قد أودت بحياة ما لا يقل عن 241 شخصا.¹¹²

73. يعود فشل الانقلاب إلى الإرادة الشعبية التي رفضته، فضلا عن أن غالبية قوات الأمن كانت موالية للنظام الحاكم. بالإضافة إلى سقوط مئات القتلى، اتسمت ليلة محاولة الانقلاب بأعمال عنف، نتج عنها آلاف الجرحى، كما ألحقت أضرارا جسيمة بالمؤسسات الوطنية في تركيا. من جهة أخرى، اعتُبر الهجوم على البرلمان التركي بقصفه من قبل طائفة متمردة، في وقت كانت تُعقد فيه جلسة طارئة، دليلا على وحشية المحاولة الانقلابية، والتهديد الذي وجهته للمسار الديمقراطي في الآن نفسه. في الأثناء، تكاتف جميع الأحزاب البرلمانية التركية الأربعة، من خلال إدانتها لمحاولة الانقلاب.

74. في الحقيقة، لا تزال التحقيقات جارية للكشف عن الجهة المسؤولة عن محاولة الانقلاب، والأسباب الكامنة وراء ذلك. وفي هذا الصدد، أشار شهود التحقيق الذي قمن به إلى أربع جهات، قد تكون متورطة في المحاولة الانقلابية، من وجهة نظرهم:

- أولا: الواعظ الإسلامي التركي، فتح الله غولن، الذي يقيم في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، بالإضافة إلى مؤيديه والحركة المرتبطة بهم، الذين نشير إليهم باسم "الغولنيون".
- ثانيا: عدّة عناصر من الجيش الذين يتبنون أيديولوجية "مصطفى كمال"، والمعروف باسم "أتاتورك"، الذي يُعتبر الأب المؤسس للجمهورية التركية، ذلك أنهم ورثوا أفكاره المرتبطة بالحفاظ على تقليد إقامة الدولة العلمانية داخل تركيا، وتنصيب العسكر كوصي على هذا التقليد. كما أن هذه العناصر ترتبط بالنظرة القومية

التركية، والتي تتخذ موقفاً متشدداً فيما يتعلق بقضايا الأقلية الكردية التركية، ومعارك الدولة ضد الجماعة الإرهابية الكردية، المتمثلة في حزب العمال الكردستاني. وقد أشار الشهود إلى هؤلاء العناصر باسم "الكمايين"¹¹³.

- ثالثاً: عناصر أخرى من الجيش، كانت قد عملت على الحفاظ على امتيازاتها، وأحياناً مناصبها، داخل القوات المسلحة¹¹⁴.
- رابعاً: أفراد من الجيش، تم الكذب عليهم أو خداعهم من أجل المشاركة في المحاولة الانقلابية، أو أنهم أُجبروا على المشاركة من طرف قادتهم¹¹⁵.



75. في الوقت الذي قدّم فيه شهودنا نظريات حول مجموعات ومصالح متعددة داعمة للانقلاب، تصر الحكومة التركية على إلقاء اللوم حصراً على "الغولنيين". في الواقع، لا يقتصر التصور القاضي بأن "الغولنيين" هم المسؤولون عن محاولة الانقلاب، على حزب العدالة والتنمية والحكومة التركية فقط، حيث سمعنا هذا الرأي في تركيا من مجموعة واسعة من الناس في إطار لقاءاتنا. وفي هذا السياق، يُعد إلقاء اللوم حصراً على "الغولنيين" عاملاً مهماً؛ ذلك أنه كان مبرراً وسبباً في استمرار الجهود المبذولة من قبل الحكومة لاقتلاعهم من مواقع النفوذ العامة في تركيا. والجدير بالذكر أن هذه الحملة بدأت قبل محاولة الانقلاب، ومن ثم شهدت كثافة ملحوظة في أعقابها، من خلال توظيف الصلاحيات الممنوحة بموجب حالة الطوارئ في تركيا. كما يبدو أن الرئيس أردوغان قد وصف محاولة الانقلاب بأنها "هدية من الله" لهذا السبب بالتحديد.¹¹⁶ يتضمّن الفصل الرابع من هذا التقرير الدراسة التي أجريناها حول رد الحكومة التركية، فيما نكرس القسم التالي من هذا الفصل لدراسة الصراع بين "الغولنيين" والحكومة التركية، فضلاً عن موقف وزارة الخارجية البريطانية من هذه المسألة.

الحكومة التركية "والغولنيين"

113 انظر، على سبيل المثال، سؤال 32 (ضياء ميرال)، والبروفيسور تيم جاكوبي، TUR0002، الفقرة 3 و4 و11. أجبر المتآمرون الانقلابيون على قراءة تصريح على قناة تلفزيونية حكومية "TRT"، باسم "مجلس السلام في الوطن". وقد تم تفسير كل من اسم المجلس، وخطاب البيان، على أنهما يشيران إلى الأيديولوجية الكمالية. انظر، على سبيل المثال، "كيف فشل الانقلاب العسكري التركي"، ذي أسوشيند برس، 20 تموز/يوليو 2016.

114 انظر، على سبيل المثال، وصف الانتهازية من قبل ضياء ميرال، سؤال 32 (ضياء ميرال)، أو وصف الضباط العسكريين الذين يحاولون الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية والمالية من قبل الأستاذ تيم جاكوبي، TUR0002، الفقرة 15. نظرية واحدة واسعة تشير إلى أن مؤامرة الانقلاب تم إطلاقها قبل الأوان من قبل ضباط توقعوا عملية تطهير، فسعوا إلى حماية أنفسهم من الفصل من الخدمة. انظر، على سبيل المثال، سؤال 30 (ويليام هيل) وحقائق الانقلاب، "15 تموز/يوليو محاولة الانقلاب والهيكل الموازية للدولة" (أب/أغسطس 2016)، صفحة 16.

115 انظر، على سبيل المثال، ضياء ميرال، سؤال 32، ودايلي صباح "15 تموز/يوليو المحاولة الغولنية للانقلاب" (3 تموز/يوليو 2016)، ص 15 "قال الجنود إنهم كانوا يمارسون التمارين: قال الجنود في شهادتهم إن قادتهم قالوا لهم إن ذلك كان مجرد تمرين عسكري. والادعاءات المتداولة في وسائل الإعلام هي أن الجنود رفيعي المستوى احتجزوا الجنود حتى الساعة 9 مساءً لتدريبهم الليلي، وأمرهم فيما بعد بإخراج الذخيرة للقيام بمناورات عسكرية. قال جندي في شهادته: "حين خرج الشعب وتسلق الدبابات، أدركنا أنه ليس تمريناً عسكرياً".

116 للاطلاع على إشارة الرئيس أردوغان إلى "هدية من الله"، انظر إلى موقع يوتيوب، تم الإطلاع عليه في 13 آذار/مارس 2017، حول تطهير الغولنيين قبل الانقلاب، انظر تأكيد "الغولنيين" أنفسهم على فصل 60 ألفاً منهم قبل سنة ونصف من الانقلاب، لصلاتهم مع الحركة، TUR0036، الفقرة 14 ج74. انظر أيضاً، على سبيل المثال، بيل بارك، TUR0032، الفقرة 6، الذي يشير إلى استخدام الرئيس أردوغان لعبارة "هدية من الله".

الروايات المتضاربة

76. يتسم الصراع بين الغولنيين والحكومة التركية بالعمق والمرارة. وفي هذا الإطار، فإننا نمتنع عن استخدام مصطلحات تستعملها الحكومة التركية في تصريحاتها، على غرار "منظمة فتح الله الإرهابية" أو "التنظيم الموازي" أو تلك التي يطلقها "الغولنيين" على أنفسهم، من قبيل "حزمت" و"جماعة". من هذا المنطلق، تعتمد استنتاجاتنا وتوصياتنا على دراستنا لكلا المنظورين، كما نستخدم خلالها مصطلح "الغولنيين".

77. في هذه المرحلة، ليس في نيتنا التأكيد على الحجج التي قدمها كلا الجانبين، مع ذكر التفاصيل التي ترافقها، بل نعرض بالأحرى موجزا لها. وفي الواقع، قدم الجانبان مواد شاملة بغية توضيح وجهات نظرهما، ونحن بدورنا نطرح بعض الروابط لعدة أمثلة تُعتبر توضيحية، لكنها بالتأكيد غير شاملة.¹¹⁷ وقد استمعنا إلى وجهة نظر الحكومة التركية، خلال زيارتنا لتركيا، في إطار الاجتماعات التي شملت محادثات مع كل من الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية.

فضلا عن ذلك، قمنا بنشر رسالتين خطيتين للحكومة التركية، ضمن التحقيق الذي أجريناه، قدمتهما لنا السفارة التركية في لندن.¹¹⁸ كما شمل تحقيقنا الاستماع إلى وجهة نظر المجموعات والأفراد المتمثلة في "الغولنيين"، بالإضافة إلى أننا قد نشرنا رسالات خطية لهذه الجماعة،¹¹⁹ وعقدنا جلسة شهادة شفوية مع أفراد يمثلون "الغولنيين"، في أمر نادر الحدوث؛ وهو استجواب هذه المنظمة علنا.

78. بالاعتماد على هذه المصادر، بإمكاننا أن نشير إلى أن الحكومة التركية تصف "الغولنيين" على أنهم مجموعة متآمرة وارهابية على درجة عالية من التنظيم والخداع؛ حيث تتخفى وراء أعمالها الخيرية، بغية التغطية على هدفها الحقيقي، الذي يتمثل في تشكيل دولة موازية للتسلل داخل الحكومة التركية الحالية، وتقويضها واستبدالها. وترى الحكومة التركية أن "الغولنيين" هيكل قيادة وتحكم مركزي ومعقد، كما أنه يعتمد على طاعة أوامر فتح الله غولن، الذي يحتل قمة التسلسل الهرمي.

79. في الواقع، تحمّل الحكومة التركية "الغولنيين" المسؤولية عن محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو، فضلا عن العديد من التطورات السلبية الأخرى داخل تركيا. وتركز الحكومة بشكل خاص على إعطاء "الغولنيين" الأولوية لتأسيس المؤسسات التعليمية التي تستخدمها كواجهة من أجل التغلغل داخل الدولة. كما أضافت الحكومة التركية أن الحركة أرسدت نظاما يسمح بالغش في الامتحانات، بهدف الدخول إلى مؤسسات الدولة. وعلاوة على أنشطتها التعليمية، تقول الحكومة إن

117 بالنسبة لبعض الحجج المعارضة لل"غولنيين"، والمنظور المعادي لهم، انظر، دايلي صباح "15 تموز/يوليو محاولة "الغولنيين" للانقلاب" (3 تموز/يوليو 2016). 15 تموز/يوليو، 2016: وكالة الأناضول، حركة غولن ومحاولة الانقلاب في تركيا: الجدول الزمني (تموز/يوليو 2016). أو حقائق الانقلاب 15 تموز/يوليو، محاولة الانقلاب والتنظيم الموازي 2016 (أب/أغسطس 2016)، بالنسبة لبعض الحجج الدفاعية عن "الغولنيين"، والمنظور الداعم لهم، انظر مركز الدراسات "حزمت" و"تتش"، أو "فتح الله غولن السيرة الذاتية"، الألبوم من قبل "معهد غولن".

118 السفارة التركية، TUR0012، والسفارة التركية، TUR0043.

119 مركز الدراسات "حزمت"، TUR0009. التحالف من أجل القيم المشتركة ومنبر الحوار، TUR0035. التحالف من أجل القيم المشتركة ومنبر الحوار، TUR0041. وأبلغت هذه المنظمات المستوحاة من غولن اللجنة أنه من الصعب التحدث باسم الحركة ككل، لكنها قدمت طرحها كممثل ممكن من منظور "الحركة الغولنية" الأوسع. وقال السيد أوزكان كيليش، رئيس مجتمع الحوار: "نحن لا نتكلم نيابة عن غولن، ولكننا نعتقد أن لدينا أدلة كتابية وشفوية على حد سواء، تعكس وجهة نظر "حزمت" المشتركة". سؤال 42.

"الغولنيين" أنشأوا مجموعة من وسائل الإعلام لأغراض دعائية ونشر الأخبار الخاطئة، فضلا عن مجموعة واسعة من شبكات الأعمال السرية لجمع الأموال.

80. في المقابل، يصف "الغولنيين" أنفسهم على أنهم منظمة اجتماعية خيرية مستوحاة من تفسير معتدل وديمقراطي للإسلام، لا يتعارض مع أسس الدين، ويشمل العلمانية مع التركيز على الإحسان، وفعل الخير، والحوار، والتعليم. وعلى الرغم من الرؤية الشائعة التي تضع فتح الله غولن على قمة التسلسل الهرمي، إلا أن "الغولنيين" يرون أنهم يفتقرون إلى هيكل منظم، من أعلى الهرم إلى أسفله، يحتوي الحركة بأكملها. في المقابل، يؤكدون على أن حركتهم إنما هي مستوحاة من شخص غولن، ولا تخضع لسيطرته، كما تعتمد على شبكات غير رسمية لربط المتطوعين، الذين يشتركون في الأفكار، من مختلف أنحاء العالم.

81. يرفض "الغولنيين" التهم الموجهة إليهم بالتسلل والتغلغل داخل الدولة، حيث يعتبرون أي وجود لمؤيديهم داخل مؤسساتها محض صدفة، كما أن وجودهم هناك نابع، في المقام الأول، من نجاح المدارس التي يديرها "الغولنيين"، وليست عملا منظما. فضلا عن ذلك، يشير "الغولنيين" إلى أن وجهة نظرهم قد تم اضطهادها، فأصبحوا بالتالي مجبرين على حماية أنفسهم. من جهة أخرى، يعتبر "الغولنيين" أنفسهم مسالمين إلى حد كبير، وأن الحكومة التركية حملتهم المسؤولية، دون أي أساس، عن محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو، فضلا عن تطورات سلبية أخرى، وأن الحكومة التركية تضطهدهم في محاولة لإزالة أي تهديد محتمل لحكم الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

تقارير عن تحالف سابق، وأسباب انهياره

82. على الرغم من أن السفارة التركية لا تشير إلى تحالف سابق بين "الغولنيين" وحزب العدالة والتنمية في رسالتها، كما يغيب الأمر عن التقارير الأخرى الصادرة عن الحكومة التركية، إلا أن العديد من الشهود؛ كمديرة قسم أوروبا في وزارة الخارجية البريطانية، ليندسي أبلبي،¹²⁰ قد أخبرونا أن الطرفين كانا متحالفين فيما مضى. من جهتهم، يعترف "الغولنيين" بدعمهم لحزب العدالة والتنمية ضد "ترسيخ العلمانية"، ضمن الأدلة التي قدموها خلال تحقيقنا،¹²¹ كما نتفهم أن الرئيس أردوغان قد أشار إلى الرابطة السابقة بين حزبه و"الغولنيين" على أنها "خطأ".¹²² في هذا الصدد، أفاد المحاضر الأول في قسم الدراسات الدفاعية في كلية "كينغ" بجامعة "لندن"، بيل بارك، في رسالته المكتوبة إلينا أن:

"الغولنيين"، الذين يتمتعون في العادة بتعليم أفضل من [المؤيدين] الرئيسيين لحزب العدالة والتنمية، قد قاموا باختراق القانون، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات الدولة؛ مثل سلك الشرطة والبيروقراطية. وسرعان ما قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بتعقب الكثيرين منهم، في حين تعاطفت معهم عدّة شخصيات من الحزب الحاكم".¹²³

120 سؤال 180، 181 [ليندسي أبلبي].

121 منصة التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 32.

122 "ارتكبت خطأ، وأنا أعتذر"، وطن، 5 آب/أغسطس 2016.

123 بيل بارك، TUR0032، الفقرة 4.

وحين سئل السيد بارك، ضمن شهادته الشفهية، عن نسبة اللوم التي يضعها على عاتق "الغولنيين" في محاولة الانقلاب، قال إن:

"المسؤولية المباشرة ربما تصل إلى 60 في المائة. [...] كما أن المسؤولية بمعنى أعمق تقع على حزب العدالة والتنمية، نظرا لوجود العديد من "الغولنيين" في سلك الضباط".¹²⁴

83. في الحقيقة، يبدو من غير الواضح متى وكيف توترت بالضبط العلاقة بين حزب العدالة والتنمية والحركة "الغولنية"، حيث أن الغولنيين أنفسهم أكدوا، من خلال الأدلة التي قدموها، وجود اختلافات كبيرة بينهم وبين حزب العدالة والتنمية سياسيا وأيديولوجيا. لكن ما يمكن ملاحظته من وسائل الإعلام التركية هو التالي:

- منذ شهر أيار/مايو سنة 2013، كانت العلاقة بين حزب العدالة والتنمية وحركة غولن متوترة، لكنها ليست مقطوعة تماما [خلال زيارته للولايات المتحدة، أرسل أردوغان نائبه لزيارة لفتح الله غولن في ولاية بنسلفانيا. ووصف أردوغان ذلك اللقاء بأنه "زيارة إنسانية" تحكّمها "علاقة الأخوة والصداقة التي كانت تربطهما في الماضي". وفي الواقع، اعترف أردوغان بذلك في البداية، لكنه سعى إلى تكذيب تلك الشائعات من خلال قوله إن علاقته مع غولن متوترة].¹²⁵
- في المقابل، تفككت تلك العلاقة فيما بعد، وازدادت العدواة بينهما بعد أن قامت الحكومة التركية، في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2013، بإغلاق المدارس الإعدادية التابعة لفتح الله غولن في تركيا، والتي كانت ستشكل ضربة لقلب النظام، نظرا لأنها تسعى لنشر مبادئ وأيديولوجيات حركة غولن من خلال التغلغل في قلب المنظومة التعليمية التركية.¹²⁶
- أما في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة 2013، فقد تم تفسير سلسلة من اتهامات الفساد ضد شخصيات بارزة في حزب العدالة والتنمية بأنها انتقام من قبل المتعاطفين مع حركة غولن، الذين يعملون داخل جهاز السلطة القضائية.¹²⁷ ويذكر بعض الموالين لحركة غولن أن الحكومة التركية استأنفت إجراءات التطهير ضد الحركة منذ كانون الأول/ديسمبر 2013.¹²⁸ فضلا عن ذلك، يقولون إن 60 ألف شخص فصلوا من وظائفهم، حتى قبل محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو سنة 2016.¹²⁹

124 سؤال 32 (بيل بارك)

125 انظر، على سبيل المثال، خلال الزيارة التي قام بها نائب رئيس الوزراء، أكد أردوغان أنها "زيارة إنسانية"، صحيفة ديلي نيوز، 19 مايو/أيار 2013.

126 انظر، على سبيل المثال، أردوغان يطلق حربا أخرى، صحيفة ديلي نيوز، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2013؛ و"أردوغان: لن نتراجع عن إصلاح التعليم"، وكالة الأناضول، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

127 انظر، على سبيل المثال، سنكشف هؤلاء المندسين مهما كان الثمن: رئيس الوزراء التركي، وكالة الأناضول، 18 كانون الأول/ديسمبر 2013. رئيس الوزراء التركي يدعو إلى

التحقيق في محاولة الانقلاب وكالة الأناضول، 15 كانون الثاني/يناير 2014. "عملية مكافحة الكسب غير المشروع هي حملة تشويه": رئيس الوزراء التركي، وكالة الأناضول، 29

كانون الأول/ديسمبر 2013.

128 يشير حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، بشير مرارا وتكرارا إلى التاريخ.

129 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، الفقرة 14 ج، 74.

84. كان حزب العدالة والتنمية وحركة غولن حليفين، كما يُعتبران من الحركات ذات التأثير الإسلامي، التي سعت إلى تحدي المؤسسة الكمالية والقيادة العسكرية. في الحقيقة، يرفض مسؤولون من حزب العدالة والتنمية الإشارة إلى حقيقة هذا التحالف الماضي، مما يعزز قلقنا من أن تطهير المتعاطفين مع حركة غولن يزيد من توتر هذا الصراع وتفاقمه.

جذور العداء مع "الحركة الغولنية"

وصف "الإرهابيين"

85. تم وصف حركة غولن رسمياً في تركيا بالمنظمة الإرهابية في شهر نيسان/أبريل سنة 2015،¹³⁰ فضلاً عن أن وزارة الداخلية التركية اعتبرت فتح الله غولن أحد الإرهابيين المطلوبين لتركيا في 28 تشرين الأول/أكتوبر سنة 2015.¹³¹ كما وصف مجلس الأمن القومي التركي حركة غولن "بمنظمة فتح الله الإرهابية" في شهر أيار/مايو سنة 2016، أي قبل ستة أسابيع من محاولة الانقلاب.

86. في المقابل، يعتبر الغولنيون أن تعريفهم "كإرهابيين" غير شرعي بموجب القانون التركي. ويؤكدون أنه بموجب دستور تركيا، لا يمكن إلا للأمم المتحدة أو المحكمة العليا أن تطلق تسميات الإرهابيين، وبما أن أياً من هاتين المؤسستين لم تصنف الغولنيين على أنهم إرهابيون، فإن ذلك مخالف للقانون.¹³² كما شككت مذكرة من مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان في صحة قانونية تعريف حركة غولن على أنها إرهابية في تركيا، لأسباب إجرائية.¹³³ كما أشارت هذه المذكرة إلى أنه "يجب على المفوض أيضاً أن يحيط علماً بأن استعداد هذه المنظمة لاستخدام العنف، هو عنصر لا غنى عنه في تعريف الإرهاب، الذي لم يكن واضحاً للمجتمع التركي عموماً حتى محاولة الانقلاب"، مما يثير التساؤل حول أساس تسمية الغولنيين على أنهم إرهابيون قبل محاولة الانقلاب. فيما تؤكد الحكومة التركية في المقابل أن اعتبار حركة غولن إرهابية أمر قانوني وحقيقي.

اعترافات

87. كانت أغلب الأدلة التي قُدمت حتى الآن لإثبات تورط حركة غولن في محاولة الانقلاب قولية أو عرضية، وكثيراً ما تستند على اعترافات. وقد تم التشكيك في صحة هذه الاعترافات في بعض الحالات، وسط اتهامات بأنها أُخذت تحت الإكراه. ومن الأمثلة البارزة، التي كثيراً ما استشهد بها الفريق المناهض لحركة غولن، الاعتراف المزعوم المقدم من ليفنت توركان، مساعد رئيس الأركان العامة التركية، الجنرال خلوصي آكار، الذي ادعى أن متآمري الانقلاب احتجزوه كرهينة، على الرغم من أنه كان عضواً في حركة غولن، مدبرة الانقلاب.¹³⁴ ولكن في قضية توركان، ظهرت¹³⁵ صورة تشير إلى أنه ربما يكون قد أصيب بجروح أثناء الاحتجاز. ويناقش الفصل الخامس من هذا التقرير مزاعم التعذيب التي تستخدمها قوات الأمن التركية.

130 انظر، على سبيل المثال، تركيا: سبعة من منظمة غولن متهمون بالإرهاب، وكالة الأناضول، 9 نيسان/أبريل 2015.

131 انظر، على سبيل المثال، تركيا: سبعة من منظمة غولن متهمون بالإرهاب، وكالة الأناضول، 9 نيسان/أبريل 2015.

132 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، الفقرة 65.

133 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان، مذكرة حول الآثار المترتبة على التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ في تركيا (تشرين الأول/أكتوبر 2016) في مجال حقوق الإنسان، الفقرة 20: "وعلاوة على ذلك، لم يتم الاعتراف بحركة غولن بعد كمنظمة إرهابية في حكم نهائي لمحكمة النقض التركية، والذي يعتبر إجراء قانونياً حاسماً في النظام القانوني التركي عندما يتعلق الأمر بتصنيف منظمة على أنها إرهابية"، وفقاً للسلطات التركية.

134 انظر، على سبيل المثال محاولة الانقلاب التي قامت بها حركة غولن في تركيا، وكالة الأناضول: جدول زمني (تموز/يوليو 2016) صفحة 42-43. أمثلة على اعترافات أخرى في دايلي صباح 15 يوليو/تموز، محاولة الانقلاب حركة غولن (3 تموز/يوليو 2016) صفحة 27.

135 انظر، مساعد قائد الأركان التركي يعترف بالولاء لحركة غولن، ديلي نيوز، 20 تموز/يوليو 2016.

على صعيد آخر، اختتم غاريث جينكينز، وهو محلل مقيم في تركيا يعمل كزميل غير مقيم في معهد الأمن والسياسة الإنمائية، مقالة نشرت في 26 يناير 2017، بقوله إنه

"على الرغم من مُضي أشهر من الاستجواب المستمر، فمن الواضح أنه لم يتم بعد نشر أي دليل مقنع حول كيفية تخطيط الانقلاب أو تنسيقه. وما من شك في أن هذه الأدلة لو ظهرت، لم تكن السلطات التركية لتضيق فرصتها نشرها وتعميمها".¹³⁶

88. يندرج مثال بارز آخر ضمن الأدلة القولية، يتعلق بشهادة الجنرال أكار الذي احتجزه أحد قادة الانقلاب رهينة، وهو العميد هاكان إفريم، وأرغمه على التحدث إلى فتح الله غولن عبر الهاتف خلال محاولة الانقلاب. كما يذكر أنه غالباً ما يُستشهد بهذا المثال من قبل الفريق المناهض لغولن لتأكيد مشاركته شخصياً في تنظيم الانقلاب. وقد قال الجنرال إنه رفض التحدث إلى غولن.¹³⁷ وأفادنا العديد من الشهود أن فرضية ضلوع الغولنيين في الانقلاب إذا كانت صحيحة، فمن المرجح جداً أن يعلم فتح الله غولن بذلك.¹³⁸ غير أن بيل بارك يلقي ظللاً من الشكوك على عرض القيام بمكالمة هاتفية مع فتح الله غولن على الجنرال أكار:

"تتمثل إحدى المعضلات التي تواجه هذه الفكرة في فرضية أن تكون هذه المنظمة بهذا القدر من الغباء، لتطلب من رئيس هيئة الأركان العامة محادثة زعيم المنظمة، وهي على علم بمعارضته لهم. علماً بأنه يمكن لهذه المنظمة الاستيلاء على الدولة بطريقة سرية، والاستيلاء على الاقتصاد نوعاً ما بطريقة أوسع. وتمثل هذه الفكرة محل نزاع. إضافة لذلك، يذكر أن الضابط المرافق، الذي يعتقد أنه من قام بعرض المكالمة الهاتفية مع غولن على رئيس الأركان، تعرض للضرب المبرح عندما اعترف في البداية بذلك. إذا، لست متأكداً هنا من إمكانية الحديث عن حدوث مكالمة هاتفية".¹³⁹

نطاق الحركة الغولنية، ومخاوف حول الأدلة الظرفية

89. كما أن حجم حركة غولن ونطاقها وطبيعتها اللامركزية تلقي بظلال الشك على صحة الاتهام الشامل للمنظمة، ومن ثم لأي طرف مرتبط بها بالإرهاب. لكن هذا الأمر يثير على الأقل التساؤلات حول ما إذا كانت الأدلة المعتمدة في هذا الاتهام ظرفية للغاية في حالة الأفراد. ومن بين نشاطاتها العالمية والمؤسسات التي أنشأها الغولنيون حول العالم، ذكر عناصر المنظمة:

- حوالي 2000 مؤسسة تعليمية في 160 دولة حول العالم،¹⁴⁰ بما في ذلك ما يقارب 100 إلى 120 مؤسسة في الولايات المتحدة الأمريكية¹⁴¹، وما يقارب 800 مؤسسة تعتبر من أحسن المدارس في تركيا.¹⁴² وتقول الحكومة

136 الخرافات والأسرار: ستة أشهر من الانقلاب الغريب لتركيا، محلل تركيا، 26 كانون الثاني/يناير 2017.

137 انظر، على سبيل المثال، ذكرت هذه الرواية في صحيفة دايلي صباح، محاولة انقلاب 15 يوليو/تموز (3 يوليو/تموز 2016) الفقرة 26.

138 انظر، على سبيل المثال، السؤال 32 (ضياء ميرال)، والسؤال 31 (ويليام هيل).

139 السؤال 31 (بيل بارك).

140 مركز حزم للدراسات، TUR0009، الفقرة 8: برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 6.

141 السفارة التركية، TUR0043، الفقرة 3.

142 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 50.

التركية إن المدارس التابعة لحركة غولن تمثل جزءاً من إستراتيجية شائنة تعتمد على المنظمة، بما في ذلك جمع الإيرادات والتغلغل في قطاع التعليم العمومي في تركيا. وأخبرنا السير ألان دنكان أنه تم إغلاق 15 جامعة، وأكثر من 1000 مدرسة خاصة في تركيا، يزعم أنها تابعة لغولن، عقب محاولة الانقلاب.¹⁴³

- تتضمن وسائل الإعلام التابعة للحركة الغولنية في تركيا على الأقل 13 محطة تلفزيونية وإذاعية، قالت جماعة غولن إن الحكومة التركية استولت عليها أو قامت بإغلاقها.¹⁴⁴ وقد كانت صحيفة زمان، التي كانت تحقق أعلى المبيعات في تركيا، حسب الغولنيين،¹⁴⁵ إحدى هذه الوسائل.¹⁴⁶
- مرافق طبية ومنظمات إغاثة دولية.¹⁴⁷
- شركات الحركة.¹⁴⁸
- نقابات عمال.¹⁴⁹

وصرح الغولنيون أن القيمة الإجمالية للأراضي والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها، من مدارس وجامعات ومستشفيات وجمعيات خيرية تابعة لمنظمة "حزمت" التابعة لحركة غولن، تقدر بـ15 مليار دولار.¹⁵⁰ 90. وأكد الغولنيون على أن الحركة لم تحافظ على تسلسل هرمي من الأعلى إلى الأسفل يربط الأعضاء بصرامة في الحركة. عوضاً عن ذلك، كرروا القول بأن الحركة تتكون من مجموعة من الشبكات¹⁵¹ التي وصفت بأنها (غير رسمية) بدلاً من (مفككة)،¹⁵² وأنها تستند إلى الإلهام والتطوع والعمل الخيري:

"بصفتها حركة اجتماعية، لا تعتمد حركة "حزمت" على هيكل تنظيمية هرمية تضم الحركة ككل. عوضاً عن ذلك، تعتمد الحركة على شبكات غير رسمية وسلطة أخلاقية وقيادة أساسية لتعبئة القاعدة الشعبية التي تدعم الأنشطة الرسمية للحركة".¹⁵³

91. نظراً للمدى الذي تشغله هذه المنظمة وتنظيمها غير الرسمي المزعوم، قال أعضاء جماعة غولن إن الأفراد يتم ربطهم بالحركة من طرف الحكومة التركية، وبالتالي تسليط العقوبات عليهم بتهمة الإرهاب استناداً إلى عدة أدلة. ومن بين هذه الأدلة، ذكر الغولنيون الروابط الظرفية؛ مثل المدارس التي يرتادها أبناؤهم، والبنك الذي يتعاملون معه (اعتبر بنك آسيا مرتبطاً بجماعة غولن)، إضافة إلى استعمال تطبيق الرسائل "باي لوك" الذي تم ربطه أيضاً بالغولنيين، وأي صحف يقرؤون، والجمعيات الخيرية التي يتبرعون لها أو يشاركون فيها.¹⁵⁴ ويزعم الغولنيون أن الأدلة المقدمة من طرف المخبرين المزعومين غالباً ما تشكل الأساس الذي تركز عليه القضايا ضد الأفراد.¹⁵⁵

143 السؤال 199.

144 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 14 ب.

145 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 35.

146 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035؛ يشير إلى صحيفة زمان.

147 معهد غولن، اليوم السيرة الذاتية لفتح الله غولن، تم التوصل إليه في 13 مارس 2017.

148 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 14 ج.

149 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 44.

150 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 25.

151 السؤال 151 (أوزجان كيليش).

152 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 5، قال: "للتوضيح، لم نذكر في أي جزء من البيان أن "حزمت" شبكة واسعة النطاق".

153 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 7.

154 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 28: مركز حزمت للدراسات، TUR0009، الفقرة 9.

155 برنامج التحالف من أجل القيم المشتركة والحوار، TUR0035، الفقرة 28: مركز حزمت للدراسات، TUR0009، الفقرة 9.

92. تحدى الشهود المشاركون في تحقيقنا ادعاء الغوليين بعدم وجود هيكل هرمي للمنظمة. وقال ضياء ميرال للجنة إن حركة غولن تتضمن طبقات تميز بين أولئك الذين تأثروا بتعاليم غولن، وأولئك الذين يشكلون الجانب السياسي والمهني الفاعل في الحركة؛ أي الأشخاص الذين تدفع لهم الحركة ويتحركون تحت إمرتها.¹⁵⁶

93. وعلى أساس فهمهم لطبيعة حركة غولن، قال هؤلاء الشهود للجنة إنه من غير الوارد ألا يعلم فتح الله غولن بتورط المنتسبين لحركته في الانقلاب العسكري، وأنه كان سيضطر للسماح بأي نشاط. وأشار ضياء ميرال إلى أنه في "حالة ضلوع أحد الضباط الغوليين في الانقلاب فمن المستحيل أن يكون ذلك من تلقاء نفسه، ذلك أن محاولتهم ستذهب أدراج الرياح. ومن المستحيل أن يبادر ضابط منتسب لحركة غولن بالفعل دون استشارة غولن والحصول على موافقة ضمنية أو مباشرة".¹⁵⁷ كما أشار البروفيسور ويليام هيل أيضا إلى "عدم تصديقه جهل غولن التام حول الأمر برمته، وعدم قدرته على إيقاف ذلك في حال إحاطته بأي معلومة عن الانقلاب. ويجد هذا الأمر مستحيلا".¹⁵⁸

المحاكمات

94. ألقّت الحكومة التركية على الفور باللوم على أعضاء حركة غولن في محاولة الانقلاب، وقامت بذلك في ذات ليلة الانقلاب؛ 15 يوليو/تموز 2016. غير أن إدانة المحاكم التركية للأشخاص المشاركين في الانقلاب على أساس الأدلة، ناهيك عن إدانتهم للقيام بذلك بدوافع غولونية، أثبتت ببطء وتعقيد العملية. واستنتج غاريث جينكينز من اللوم الفوري لحركة غولن أنه كان افتراضا وليس استنتاجا قاطعا".¹⁵⁹

95. سألت اللجنة السفارة التركية في لندن، بعد ستة أشهر من وقوع محاولة الانقلاب، عما إن كانت المحكمة قد أدانت أشخاصا لمشاركتهم في الانقلاب، ناهيك عن إدانتهم بالمشاركة على أساس دوافع غولونية. لكن، لم تقدم لنا السفارة أية أرقام عن عدد المدانين، وقالت عوضا عن ذلك إنه "بما أن العملية القضائية ما زالت جارية، فإنه لا يمكن تحديد عدد الأشخاص الذين يخضعون للتحقيقات الجنائية".¹⁶⁰ وحين طُرح السؤال نفسه في ذات الوقت على وزارة الخارجية البريطانية، لم نحصل على أي جواب شاف حول أي إدانة من قبل المحكمة، مثلما كان الحال مع السفارة التركية. وقالت وزارة الخارجية:

"أفاد وزير العدل التركي، في الأول من فبراير/شباط 2017، أنه تم فتح 1094 محاكمة ضد المتآمرين لتنفيذ الانقلاب المزعوم، وضد أعضاء من حركة غولن. هناك العديد من المحاكمات التي تتضمن العديد من المتهمين، إلا أنه لم يتم إنهاء سوى عدد قليل من المحاكمات، ولا توجد حاليا بيانات رسمية عن أولئك الذين تمت تبرئتهم أو إدانتهم".¹⁶¹

156 السؤال 32.

157 السؤال 32.

158 السؤال 31.

159 بين الأساطير والألغاز: بعد ستة أشهر من الانقلاب المريب في تركيا، موقع المحلل التركي، 26 يناير/كانون الثاني 2017.

160 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 3. ومما يبعث الإرباك، قرأ المحكوم عليه التالي "أقل من النصف (قرابة 40 بالمائة) محتجزون حسب الطلب"، مما يعني أن السفارة تملك مؤشرا على الأقل حول عدد المتهمين الخاضعين للتحقيقات الجنائية.

161 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0042، القسم الأول.

96. تشير اللجنة، وحتى وقت كتابة التقرير، إلى اعتراف بعض المدعى عليهم في قضايا بارزة متعلقة بالانقلاب بالمشاركة في محاولة تنفيذه، إلى جانب إنكارهم الانتماء إلى حركة غولن أو وجود أية دوافع متعلقة بهذه الحركة.¹⁶² في المقابل، لم يعترف الجنود المقبوض عليهم بانتمائهم إلى حركة غولن، لا في المحكمة ولا خارجها. وحول موقف وزارة الخارجية إزاء فرضية امتلاك المملكة المتحدة الأدلة الكافية التي تعينها على اعتبار حركة غولن منظمة إرهابية، كان رد آلان دنكان قاطعا: "لا، لا أعتقد أننا نستطيع القول إننا نملك الأدلة القاطعة التي يمكن على أساسها إدانة حركة غولن بالإرهاب".¹⁶³

97. نظرا إلى وحشية أحداث 15 تموز/يوليو، وقساوة التهم الموجهة ضد الغولنيين، وحجم عمليات التطهير لمن يتصور أنهم غولنيون، والتي تم تبريرها على هذا الأساس، يفتقر الوضع نسبيا لأدلة صلبة ومتاحة للعمامة يمكن من خلالها إدانة حركة غولن بمحاولة الانقلاب في تركيا. وبينما تشير بعض الأدلة إلى تورط بعض الغولنيين، إلا أن أغلبها تستند إلى روايات و ظروف تركز في بعض الأحيان على اعترافات وشهادات مخبرين. وتعتبر لغاية الآن غير حاسمة فيما يتعلق بالمنظمة ككل أو بقياداتها. وأثناء نشرنا لهذا التقرير، أي بعد تسعة أشهر من محاولة الانقلاب، لم تتمكن المملكة المتحدة أو الحكومة التركية من تقديم متهم واحد تمت إدانته بالتورط في محاولة الانقلاب، ناهيك عن إثبات إدانته على أساس دوافع غولنية. كما لاحظنا أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحرك ساكنا، رغم أن تركيا أمدتها بحوالي 80 صندوقا من الأدلة، تسعى تركيا من خلالها إلى تسلم فتح غولن، باعتباره العقل المدبر لمحاولة الانقلاب.

98. لكن، التوضيحات التي قدمها لنا الغولنيون لم تدحر شكوكنا بشأن الطبيعة الأساسية لدوافعهم وتحركاتهم. ويتجلى الاعتقاد الراسخ في تورط حركة غولن بمحاولة الانقلاب عبر الطيف السياسي في تركيا. من جهة أخرى يتبين أيضا على الساحة السياسية الاعتقاد بضلوع الغولنيين في عدة عمليات تلاعب في صلب الدولة؛ من خلال استغلال مناصبهم. كما يشوب الافتقار إلى الشفافية بعض الأنشطة الرئيسية لحركة غولن، مما يجعل التأكد من طبيعة أنشطتهم الخيرية أمرا مستحيلا بالنسبة لنا.

99. يذكر أنه من غير الوارد أن يكون الغولنيون العنصر الوحيد المتورط في محاولة الانقلاب، إذ من المرجح أن تكون العناصر الكمالية في الجيش التركي، المعارضة لحزب العدالة والتنمية، أو أولئك الذين يطمحون ببساطة للحفاظ على مناصبهم، متورطون أيضا في هذا الأمر. وعلى ما يبدو فإن بعضا من هذه العناصر، خاصة الذين يشغلون مناصب دنيا في صفوف الجيش، شاركوا في بداية الأمر دون التفطن إلى تورطهم في محاولة انقلاب.

100. منذ سنة 2013، يتبنى أفراد منتسبون إلى جماعة غولن أجندة سياسية معارضة لحكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا، كما أنهم يملكون الوسائل والدوافع والفرص لدعم محاولة الانقلاب. لكن في المقابل، لم تثبت إدانتهم نهائيا. وصرحت وزارة الخارجية أن المملكة المتحدة لا تملك الأدلة الكافية لاعتبار جماعة غولن منظمة إرهابية، ونحن نتفق معها في هذا الأمر.

¹⁶² انظر، على سبيل المثال، محاكمات الجنود الذين قبض عليهم، ومحاكمتهم بتهمة محاولة اغتيال الرئيس أردوغان في مرمريس، في 15 يوليو/تموز 2016، وصرح بعضهم؛ مثل شوكر وسليمان وغوكهان شاهين سونمزاتش، أنهم شاركوا في محاولة الانقلاب، لكنهم أنكروا أي صلة بجماعة غولن.

ما تعرفه وزارة الخارجية البريطانية حول الدور الذي اضطلع به الغولنيون في محاولة الانقلاب

101. على الرغم من إشارة السير ألان دنكان إلى موقف المملكة المتحدة المتفهم للتهديد الذي تواجهه تركيا، على أنه فريد من نوعه،¹⁶⁴ إلا أن التقرير الذي قدمته لنا وزارة الخارجية البريطانية حول الغولنيين ومشاركتهم المزعومة في محاولة الانقلاب كان يخلو من وضوح الرؤية. في الواقع، لم تتم الإشارة إلى شخص فتح الله غولن أو الغولنيين ضمن الرسالة المكتوبة التي أرسلتها لنا وزارة الخارجية البريطانية في إطار تحقيقنا.¹⁶⁵ وقد فسّر السير ألان دنكان هذا الأمر على أن لذلك علاقة بخصائص التحقيق، إذ لم تتم دعوة وزارة الخارجية بشكل خاص إلى التعليق على مسألة الغولنيين.¹⁶⁶ في المقابل، كان من المستغرب إغفال هذا الجزء بالنظر إلى الأهمية التي توليها الحكومة التركية لمسألة الغولنيين، فضلا عن سعينا إلى فهم سياسة وزارة الخارجية البريطانية تجاه تركيا.

102. تناولت الأدلة الشفوية التي أعدتها وزارة الخارجية البريطانية مسألة الغولنيين، ولكن غلب عليها التناقض في بعض الأحيان. من جهته، بدا السير ألان دنكان في البداية كأنه يعيد عرض موقف الحكومة التركية، حيث أشار إلى "تسلل واضح ومُنظّم داخل جهاز الحكومة برمته من قبل مجموعة من الناس الذين يحاولون قلب الدولة، والذين يشكّلون دولة داخل الدولة".¹⁶⁷ وذلك على الرغم من عدم ذكره لكلمة "الغولنيين" بالتحديد. وحين سُئل السير، على وجه التحديد، عما إذا كانت المنظمة الغولنية مسؤولة عن محاولة الانقلاب قال:

"أعتقد أن الإجابة، في جزء كبير منها، يجب أن تكون "نعم"، وذلك من حيث المشاركة الواضحة".¹⁶⁸

103. خلافا لذلك، اتسمت إجابات السير ألان اللاحقة بغموض أكثر، وحين تم الضغط عليه للتصريح بمدى مشاركة الغولنيين في محاولة الانقلاب، أجاب:

"هذه الظاهرة معقدة للغاية داخل الحكومة والمجتمع التركي؛ كما من المحتمل أن يستغرق تحليل هذا الأمر والوصول إلى أعماقه عدّة سنوات".¹⁶⁹

وردا على السؤال حول ما إذا كان يعتقد أن الغولنيين يمثلون فعلا "دولة داخل الدولة"، قال السير ألان:

"أعتقد، من منظوري الشخصي، وفي حال طلب مني أن أجيب بنعم أو لا، فسأختار نعم. ولكن هل أن هذا الأمر واضح بشكل تام؟ أظن أنه يستحيل الإجابة على ذلك. من جهة أخرى، أعتقد أن سير المحاكمة التي تجري حاليا سيتمخض عنه قرارات حول طلبات تسليم المتورطين، علاوة على أمور أخرى. وباعتبار أنني وزير للخارجية، ولست خبيرا مطلعاً على كل ما يتعلق بفتح الله غولن، فقد كان هذا هو الحكم الذي عرضته على اللجنة".¹⁷⁰

104. وعندما سُؤال ليندسي أبلبي، المدير المسؤول عن أوروبا في وزارة الخارجية، عن الأدلة التي استندت عليها وزارة الخارجية البريطانية خلال استنتاجاتها بشأن الغولنيين ومحاولة الانقلاب، قدّم المدير رداً أولياً يشير إلى أن مدى مشاركة الغولنيين يبدو غير مؤكد:

164 السؤال 132.

165 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010.

166 السؤال 174.

167 السؤال 156.

168 السؤال 175.

169 السؤال 173.

170 السؤال 177.

"كان العديد من الأفراد الأساسيين ينتمون إلى الجيش، وذلك بالنظر إلى طبيعة المحاولة الانقلابية. في الواقع، ليس من السهل أن ينتمي أحد أفراد الجيش إلى منظمة بديلة. بالتالي، ليس من الواضح كم من الأفراد العسكريين ينتمون إلى الحركة الغولنية، كما أنه ليس من الواضح إلى أي مدى كان التنظيم أو المنظمات المتعددة التي تشكل الغولنيين يوجهون أو يقودون هذا النشاط".¹⁷¹

خلافًا لذلك، أورد السيد أبلبي فيما بعد أن هناك أدلة على تورط غولنيين بصفة فردية، وذلك على الرغم من أنه قال في مناسبة أخرى إن درجة مشاركة الغولنيين المنظمة كانت غير واضحة. كما أشار إلى أن الحكومة التركية تمثل مصدر المعلومات بالنسبة لوزارة الخارجية البريطانية:

"على أساس المعلومات التي لدي، وعلى أساس ما نظرنا إليه في وزارة الخارجية، فمن الواضح جدًا أن هناك الكثير من الناس الذين تم تحديدهم على أنهم غولنيين من الذين شاركوا في الانقلاب. ولكن ليس لدينا معلومات واضحة، أو قاعدة تحليلية، للتأكيد نهائيًا بطريقة أو بأخرى ما إذا كانت المنظمة ككل وجهت محاولة الانقلاب. هذا هو بالضبط نوع الأدلة التي نطلبها من الحكومة التركية، عندما تجلب لنا مزاعم فردية".¹⁷²

105. يبدو أن وزارة الخارجية البريطانية مستعدة لقبول التقرير الذي قدمته الحكومة التركية حول محاولة الانقلاب والغولنيين بشكل عام. على الرغم من أن بعض الأفراد الذين شاركوا في الانقلاب قد يكونون من الغولنيين، بالنظر إلى العدد الكبير من أنصار ومنظمات الغولنيين في تركيا، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك الفئة كانت المسؤولة المباشرة عن محاولة الانقلاب أو أن قيادتها هي من قامت بتوجيهها. في المقابل، يبدو أن وزارة الخارجية البريطانية لا تبدو قادرة على الاستشهاد بكثير من الأدلة لإثبات صحة ذلك الأمر. وعلى الرغم من ادعائها بأن لديها تفهيمًا فريداً من نوعه حيال التهديد الذي تواجهه تركيا، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية تفاجئنا بكم المعلومات القليل للغاية الذي تمتلكه حول الغولنيين ودورهم في محاولة الانقلاب على حد سواء. في الحقيقة، كان من الممكن أن يبدو دعم الحكومة البريطانية لتظيرتها التركية، في أعقاب محاولة الانقلاب، أكثر إقناعاً لو أنها تمكنت من تقديم تحليل مستقل يدعم موقفها. وفي هذا الصدد، نوصي مجدداً بأن تتأكد الحكومة البريطانية من توفير التمويل الكافي لوزارة خارجيتها، لإصلاح الحالة المتردية لقدرات الوزارة التحليلية والبحثية.

4. رد الحكومة التركية على تهديدات محاولة الانقلاب حالة الطوارئ

106. يعدّ العنف القاتل الذي رافق محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو سنة 2016 بمثابة إنكار لأبسط حقوق الإنسان وحرياته، فضلاً عن قيم الديمقراطية. علاوة على ذلك، كرّرت وزارة الخارجية البريطانية لنا أن المملكة المتحدة تدعم حق تركيا والتزامها بالدفاع عن نفسها ضد هذه التهديدات ومعاقبة مرتكبيها.¹⁷³ من جهتها، تقبل تركيا، كجزء أساسي من قيمها، القيود القانونية على طريقة استجابة الدولة لهذا النوع من التهديدات، وذلك لحماية القيم والحقوق والحريات التي يهددها الإرهاب، والانقلابات، والجرائم الأخرى.¹⁷⁴

171 السؤال 178.

172 السؤال 180، (ليندسي أبلبي).

173 انظر، على سبيل المثال، عرض وزارة الخارجية لدعم تركيا رداً على محاولة الانقلاب، وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرات 8 و9.

174 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 7؛ السفارة التركية، TUR0043، السؤال 1.

107. في 21 تموز/يوليو سنة 2016، أعلنت تركيا، بعد محاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو، حالة الطوارئ. وقالت تركيا ضمن الإخطار الرسمي الذي قدمته إلى مجلس أوروبا، بموجب أحكام الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إن إعلان الطوارئ ليس مرتبطاً فقط بمحاولة الانقلاب، بل أيضاً بالتهديد الذي يمثله الإرهاب:

"مثلت محاولة الانقلاب وما أعقبها، فضلاً عن أعمال إرهابية أخرى، أخطاراً جسيمة على الأمن والنظام

العامين، مما يشكل تهديداً لحياة الأمة وفقاً للمادة 15 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية".¹⁷⁵

وقد مدد البرلمان التركي حالة الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر أخرى في تشرين الأول/أكتوبر 2016، ثم للمرة الثانية لمدة ثلاثة أشهر أخرى في كانون الثاني/يناير 2017.

108. بموجب أحكام الدستور التركي،¹⁷⁶ تعزز حالة الطوارئ سلطة الدولة التركية بهدف التصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والاستقرار. ومن أبرز سمات حالة الطوارئ أنها تمنح الرئيس، بدعم من مجلس الوزراء، سلطة إصدار مراسيم تشريعية تتمتع بمرتبة القانون دون الحاجة لمصادقة البرلمان. بالإضافة إلى ذلك، تسمح حالة الطوارئ بتعليق أو الحد من بعض الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور للمواطن التركي، بما في ذلك بعض الحقوق المتعلقة بالفصل من العمل، والاحتجاز، وحرية التعبير، وحرية التجمع.¹⁷⁷

ويأخذ القانون الدولي بعين الاعتبار وجود حالة الطوارئ، التي يؤدي إعلانها إلى تغيير بعض من التزامات تركيا الدولية. وتسمح الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بإعلان حالة الطوارئ بموجب أحكام المادة 15 في "وقت الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ العامة التي تهدد حياة الأمة"، وهذا هو البند الذي طبقته تركيا على محاولة الانقلاب وما أعقبها، وعلى مسألة الإرهاب.

109. غير أن المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تنطبق بقيود محددة؛ حيث أن بعض أحكام الاتفاقية تبقى قائمة حتى في حالة الطوارئ، بما في ذلك الحق في الحياة، فيما عدا الوفيات الناجمة عن أعمال الحرب المشروعة (المادة 2)، وحظر التعذيب (المادة 3)، ومبدأ "لا عقاب من دون قانون" (المادة 7).¹⁷⁸ ويجب على الحكومات أن تظل ملتزمة بتعهداتها الأخرى بمقتضى القانون الدولي.

كما أن أي إجراءات تتخذها الحكومة في إطار حالة الطوارئ يجب أن "تتقيد بصرامة بمقتضيات الموقف". بالتالي، ينبغي أن يقع تصحيح حالة الطوارئ بمرور الزمن، ذلك أن التدابير المتخذة بموجبها ينبغي أن تزيل الظروف التي تبرر وجودها. ومن هذا المنطلق، أعرب الشهود عن قلقهم إزاء أساس حالة الطوارئ في تركيا. وقد تم تلخيص هذه المخاوف لنا من قبل الدكتور والمحاضر في القانون في جامعة "دورهام"، ألان غرين:

• إن تطبيق تركيا لحالة الطوارئ على المحاولة الانقلابية، وما أعقبها، ومسألة الإرهاب، يغطي نطاقاً واسعاً، كما أن تعريف تركيا للإرهاب، وليس فقط التعريف الذي ينطبق على الغولنيين مثلما نوقش في الفصل الثالث، يشوبه الغموض. وفي إطار توسيع نطاق أحكام حالة الطوارئ، أعلن مجلس أوروبا أن الصلاحيات التي ترافق هذه الحالة يمكن أن تستهدف ليس فقط الأعضاء المنتمين إلى منظمة إرهابية، بل الداعمين لها أيضاً.¹⁷⁹ ومن شأن تطبيق هذه

175 مجلس أوروبا، الإعلان الوارد في رسالة من الممثل الدائم لتركيا، بتاريخ 21 تموز/يوليو 2016، تم الاطلاع عليها في 13 آذار/مارس 2017.

176 دستور الجمهورية التركية.

177 للاطلاع على ملخص، انظر ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 3.

178 الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، المادة 15.

179 مجلس أوروبا، "التدابير المتخذة في ظل حالة الطوارئ في تركيا"، 26 تموز/يوليو 2016.

الصلاحيات على نطاق واسع أن يجعل من الصعب إيجاد حلول "لمقتضيات الوضع"، وبالتالي إطالة الوقت اللازم للقيام بذلك، فضلا عن تمديد الفترة التي تنطبق عليها صلاحيات حالة الطوارئ.¹⁸⁰

• لا تتضمن المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مهلة زمنية محددة بخصوص مدة تطبيق حالة الطوارئ. ومن الناحية التقنية، لا يُعتبر الإبقاء على حالة الطوارئ بشكل دائم أمرا مخالفا للمادة 15. في المقابل، لم يسبق للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الضغط على دولة ما لإنهاء حالة الطوارئ التي تقرضها، وهو ما أكده الدكتور غرين للجنة، حيث أشار إلى أن "المحكمة لم تجد أبدا، حتى هذه اللحظة، أن حالة طوارئ لم تُطبّق في دولة أعلنت عنها".¹⁸¹

• تتميز تركيا بتاريخ حافل من حالات الطوارئ التي تم تمديدتها لفترات طويلة. في هذا الصدد، كتب الدكتور غرين أنه "في سنة 1987، على سبيل المثال، أعلنت تركيا حالة الطوارئ في مواجهة الهجمات الإرهابية المتصاعدة. وقد ظلت هذه الحالة سارية المفعول إلى أن تم رفعها في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2002، أي بعد 15 سنة من إعلانها".¹⁸² وتجدر الإشارة إلى أن حزب العدالة والتنمية قام بإلغاء حالة الطوارئ بعد انتخابه لأول مرة سنة 2002 على رأس الحكومة.

110. بموجب التزامات تركيا القانونية التي تخضع لها في إطار حالة الطوارئ، جاء في الرسالة الخطية التي بعثت بها السفارة التركية للجنة أن:

"إعلان حالة الطوارئ كان أمرا لا مفر منه من أجل التصدي للهجمات القاسية والعنيفة التي يتعرّض لها الأمن القومي وتسلسل أعضاء منظمة فتح الله غولن الإرهابية داخل جميع المؤسسات التركية. من جهة أخرى، تتقيد الجمهورية التركية بالتزاماتها المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية، التي تمثل طرفا فيها، كما تلتزم بقوة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومبدأ سيادة القانون. وفي الأثناء، سيظل الاحترام سيد الموقف لحماية الحقوق والحريات الأساسية، فضلا عن أن مبدأ سيادة القانون ستتم مراعاته بدقة، كما هو الحال دائما. وفي السياق ذاته، تتوفر الإصلاحات القانونية ضد الأفعال والتدابير التي يتعين اتخاذها في إطار حالة الطوارئ، على غرار تقديم طلب فردي إلى المحكمة الدستورية. علاوة على ذلك، لا يزال إشراف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ساري المفعول".¹⁸³

مستندة إلى المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، بيّنت السفارة أن رد تركيا كان ضروريا ومناسبا في الآن ذاته.¹⁸⁴ من جهتها، قالت وزارة الشؤون الخارجية البريطانية إن المملكة المتحدة أكدت لتركيا أهمية الامتثال لهذه الالتزامات القانونية:

180 الدكتور ألان غرين، TUR0006، ص 8.

181 الدكتور ألان غرين، TUR0006، ص 4 و 6.

182 الدكتور ألان غرين، TUR0006، ص 6.

183 السفارة التركية، TUR0012، ص 7.

184 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 1.

"أوضح الوزراء أيضا أهمية ضمان قياس وملاءمة التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ، ودعم مبادئ الديمقراطية والتزامات تركيا الدولية حول حقوق الإنسان".¹⁸⁵

111. إن المحاولات الإرهابية والانقلابية تعدّ بمثابة إنكار لأبسط حقوق الإنسان والحريات، فضلا عن قيم الديمقراطية. كما سيكون من السذاجة افتراض خوض أي بلد انقلابا شبيها بذلك الذي عرفته تركيا دون أن ينجر عن ذلك تغييرات هامة يتم اتخاذها بهدف حماية ديمقراطيتها وسيادة القانون. في الواقع، لم تخطئ المملكة المتحدة في دعمها لدفاع تركيا عن نفسها ضد التهديدات المستقبلية التي تمثلها الانقلابات والإرهاب. في المقابل، يجب على تركيا أن تظهر تقديدها بالتمسك بالتزاماتها القانونية الدولية خلال ردها على هذه التهديدات، كما أن المملكة المتحدة تلعب دورا مهما بهدف ضمان امتثال تركيا لالتزاماتها.

112. تساهم حالة الطوارئ في تركيا في توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية بشكل كبير، فيما تحد أيضا من بعض حقوق وحريات المواطن. وعلى الرغم من أن تطبيق حالة الطوارئ كان مفهوما، بالنظر إلى أحداث محاولة الانقلاب التي وقعت في تموز/يوليو، إلا أن الحكومة التركية تحتاج إلى تقديم دليل واضح للمجتمع الدولي حول بحثها عن سبل تسمح بتسوية الحالة الأمنية. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تتميز حالات الطوارئ بتصحيح ذاتي لمسارها، إذ لا بد للنفوذ الذي رافقها أن يعالج التهديد الذي فرض تطبيقها في المقام الأول. كما ينبغي تحديد التهديد الذي طبقت حالة الطوارئ بموجبه. وعلى الرغم من امتثالها لأحكام المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلا أن تطبيق حالة الطوارئ بشكل واسع وغامض في تركيا، على نحو يتجاوز بكثير أسباب الانقلاب ومحاولته، يعتبر مجازفة بإطالة فترة حكم الطوارئ، مما يزيد من خطر انتهاك حقوق المواطنين.

113. يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تمارس ضغوطا على تركيا لضمان أن:

أ- تتناسب أحكام حالة الطوارئ في تركيا والإجراءات المتخذة بموجبها مع مقتضيات الظروف التي أدت إلى إعلان الطوارئ، وأن تُعطى هذه المقتضيات تعريفا ضيقا على قدر الإمكان.

ب- تكون حالة الطوارئ مؤقتة ولا يتم تمديدتها، كما يجب أن يتم رفعها في أقرب وقت ممكن.

ت- تمثل تركيا امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

موجة الاعتقالات والإقالات بعد محاولة الانقلاب

114. بعد محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو، شهدت تركيا موجة اعتقالات وإقالات واسعة النطاق. وفيما يتعلق بالإقالة من المناصب، عرض وزير العمل التركي، محمد مزين أوغلو،¹⁸⁶ خلال لقاء تلفازي في كانون الثاني/يناير سنة 2017 بيانات رسمية، أكدتها لنا فيما بعد وزارة الخارجية البريطانية. أشارت هذه البيانات إلى فصل 97.679 موظفا عموميا نهائيا من وظائفهم، علاوة على إيقاف 37.677 آخرين عن عملهم بصورة مؤقتة.¹⁸⁷ أما فيما يتعلق بعدد المعتقلين، فقد اطلعت اللجنة على بيانات رسمية، تعود أيضا إلى يناير/كانون الثاني 2017، نشرتها وكالة الأناضول التركية، ونُسبت إلى مصادر تابعة لوزارة العدل التركية. وقد كانت هذه هي الإجراءات القانونية التي اتخذت ضد ما يقارب عن 103.000 شخص من

185 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 8.

186 Mehmet Müezzinoğlu; KHK 186 lerlekamudan 97 bin 679 kişihraçedildi Öğretmenler İçin 10 أكتوبر/تشرين الأول.

187 أفادت وزارة الخارجية في وقت لاحق بإرقام أقل بقليل، 94.867 موظفا عمومي تم فصلهم من وظائفهم بشكل دائم منذ انقلاب 15 يوليو/تموز 2016 و30.618 موظفا تم وقفهم عن العمل.

بينهم 41.000 لا يزالون رهن الاعتقال.¹⁸⁸ وقد أخبرنا السير ألان دنكان أن "حجم الاعتقالات والإقالات مهول جدا، ويجب على الأطراف المعنية تفسير وتبرير ذلك".¹⁸⁹ وأضاف أنه "يعتقد أن أي شخص سيشاركه القلق فيما يتعلق بهذه الظاهرة".¹⁹⁰

115. ونرجح أن تكون هذه الأرقام قد ارتفعت منذ ذلك الحين، إلا أنه يصعب الحصول على آخر البيانات. وقد طلبنا من السفارة التركية في لندن في ختام تحقيقنا تزويدنا بأخر الأرقام، غير أن السفارة لم تستجب لنا رغم تقديمنا طلبا مباشرا.¹⁹¹ بدلا من ذلك، أخبرتنا السفارة التركية أن "التحقيقات لا زالت جارية، ولم يتم تحديد أعداد الأشخاص الذين تم اعتقالهم أو إقالتهم إلى الآن".¹⁹² ويشوب شيء من الإبهام الحقائق الأساسية مثل عدد الأشخاص الذين سيخضعون للمحاكمة، وعدد الأشخاص الذين تمت إدانتهم أو تبرئتهم. وقد راسلت اللجنة وزارة الخارجية طلبا للتوضيح، وأفادتها بما يلي:

"فيما يتعلق بالمحاكمات الجنائية، قال وزير العدل التركي، في الأول من فبراير/شباط 2017، إنه تم إجراء 1.094 محاكمة خضع لها المتآمرون المزعومون للانقلاب وأعضاء جماعة غولن. حاليا، لم ينجز سوى عدد قليل من القضايا ولا تتوفر بيانات رسمية حول عدد الأشخاص الذين تمت إدانتهم أو تبرئتهم".¹⁹³

الإقالة بموجب المرسوم

116. وفق الأرقام المذكورة أعلاه، يبدو أن نسبة قليلة فقط من الذين فصلوا من وظائفهم، إبان محاولة الانقلاب، قد وجهت ضدهم تهم جنائية. وقد أشارت السفارة التركية في بيان لها أنه يجب التمييز بين أولئك الذين خضعوا للتحقيقات الجنائية بناء على طلب القضاء، وبين أولئك الذين فصلوا من وظائفهم في إطار "إجراءات إدارية" أو "تحقيق إداري" يستند إلى الصلاحيات التي تمنح للسلطة التنفيذية بموجب حالة الطوارئ. وأورد البيان:

"يمكن إجراء عملية الفصل عن طريق القوائم المرفقة بالمراسيم، أو من خلال قرارات المجالس التي تعمل داخل المؤسسات وفقا للقوانين والمراسيم".¹⁹⁴

117. رغم إبلاغ اللجنة للسفارة التركية بعدم ضرورة اعتبار الفصل ضمن الإجراءات التأديبية الجنائية،¹⁹⁵ فإنه لم تتضح الصورة بعد حول كيفية تأويلها. ويرجع الأمر في ذلك إلى أن هذه الإقالات حدثت بعد محاولة الانقلاب واستندت بشكل كبير على الصلاحيات التي يمنحها مرسوم حالة الطوارئ، والتي من شأنها حماية الدولة من خطر التهديدات. إضافة إلى ذلك، تبدو الإجراءات التي اتخذت في شأن أولئك الذين فصلوا، بمثابة عقوبات من شأنها أن تؤثر سلبا على حياتهم. كما أنها تبدو بمثابة

188 بقي أكثر من 40.000 رهن الاعتقال منذ محاولة الانقلاب، وكالة الأناضول، 2 يناير/كانون الثاني 2017.

189 السؤال 156.

190 السؤال 190.

191 السفارة التركية TUR0043 السؤال 1، الأقسام أ-د.

192 السفارة التركية TUR0043 السؤال 1.

193 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0042، القسم 1.

194 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 2.

195 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 2.

عقاب يجرمهم من الاطلاع على الأدلة أو المثل أمام المحكمة. في مذكرة نشرت في أكتوبر/تشرين الأول 2016، أورد مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا حول الإقالات أن:

- "لا تحدد المراسيم أي معايير إثبات أو متطلبات يجب أن تركز عليها هذه "التقييمات". [...] وتم إبلاغ المفوض أنه في إطار التطبيق العملي لهذه الإجراءات، لم يتم تزويد الأشخاص المعنيين بالأدلة الموجهة ضدهم، ولم يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم في كثير من الحالات".¹⁹⁶
- "يساور المفوض القلق بشكل خاص حول عدد من العقوبات الإضافية التي تطبق بصفة تلقائية على الأشخاص الذين تم فصلهم بموجب مرسوم أو من خلال الإجراءات المنصوص عليها في المراسيم. وتشمل هذه الإجراءات حظرا مدى الحياة من العمل في القطاع العام (الذي يشمل ممارسة القانون) وشركات التأمين الخاصة، وإلغاء جوازات السفر، والإخلاء من سكن الموظفين، وإبطال عقود الإيجار بين هؤلاء الأشخاص والهيئات العامة أو شبه العامة".¹⁹⁷
- "كما يساور المفوض قلق بالغ حول طريقة نشر قائمة الأسماء مرفقة بالمراسيم، التي تعتبر قوانين في جوهرها. ومما لا يدعو للشك أن هؤلاء الأشخاص سيعانون من وصمة العار التي ستلاحقهم جراء ربطهم بمنظمة إرهابية من قبل الحكومة التركية. وهذا الأمر سيضعف احتمال عثورهم على وظيفة في أماكن أخرى".¹⁹⁸
- "تشغل مجموعة من الإجراءات بال المفوض بشكل خاص. وتستهدف هذه الإجراءات بشكل مباشر أو أنها عرضة إلى أن تؤثر بشكل تلقائي على أفراد عائلة المشتبه، بما في ذلك عمليات الإخلاء وإنهاء عقود الإيجار وتجميد أموال المشتبه به، وإمكانية إلغاء جوازات سفر أزواج المشتبه بهم، الذين لم يخضعوا للتحقيق. يساور المفوض القلق حول مثل هذه الإجراءات التي ستساهم حتما في إثارة الانطباع حول "متهم بالصلة".¹⁹⁹

118. بلغنا حجم العواقب المترتبة على الذين اعتبروا سابقا مرتبطين بحركة غولن في إطار محادثات أجريناها مع كبار ممثلي القطاع الخاص. وقد دعم قلقهم من عدم توظيف أي شخص موصوم بمثل هذا الارتباط الانطباع حول العواقب التي تشمل حتى مجرد الارتباط البريء أو غير المتعمد بجماعة غولن. ويرجح أن تشمل هذه العواقب طويلة المدى الأفراد والعائلات، مما يوفر مجالا لظلم واسع النطاق ومستدام.

مجال القطاعات المتأثرة بالانقلاب

119. علاوة على حجم الاعتقالات والإقالات التي شهدتها تركيا عقب محاولة الانقلاب، يعتبر عدد مختلف القطاعات التي تضررت جراء ذلك ملفتا للنظر. كما يتوقع، عقب محاولة الانقلاب، أن يتم التحقيق مع القوات المسلحة على نطاق واسع، وأن يتم إقالة بعض عناصرها أو إخضاعهم للعقاب. بالنسبة إلى تركيا، فالحال يختلف هنا؛ فقبل نهاية تموز/يوليو 2016،

196 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان، مذكرة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة بموجب حالة الطوارئ في تركيا في مجال حقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، الفقرات 23-24.

197 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان، مذكرة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة بموجب حالة الطوارئ في تركيا في مجال حقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، الفقرة 33.

198 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان، مذكرة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة بموجب حالة الطوارئ في تركيا في مجال حقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، الفقرة 33.

199 مجلس أوروبا، مفوض حقوق الإنسان، مذكرة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة بموجب حالة الطوارئ في تركيا في تشرين الأول/أكتوبر 2016، الفقرة 41.

فقدت الفروع الثلاثة للقوات المسلحة التركية قرابة النصف من كبار الضباط في إطار حملة الإقالات. وحسب معلومات تم نشرها من قبل وكالة الأناضول التركية للأخبار بتاريخ 28 تموز/يوليو 2016:

"تمت إقالة 149 ضابطاً من بين 325 من كبار ضباط القوات المسلحة... أما بالنسبة للجيش، فتم تسريح 87 عنصرًا من بين 202 من الجنرالات [...]; وتم كذلك فصل 32 عنصرًا من بين 56 أميرالاً في القوات البحرية [...]; في حين فقد 30 عنصرًا من بين 67 جنرالاً [...] مناصبهم في القوات الجوية".²⁰⁰

120. يثير حجم عمليات التطهير هذه بين صفوف القوات المسلحة تساؤلات عن تأثير ذلك على فاعلية الجيش التركي.²⁰¹ غير أن هناك طائفة واسعة من القطاعات المدنية تضررت أيضاً. حتى قبل نهاية تموز/يوليو 2016، شملت موجة الإقالات في تركيا 42.767 موظفاً من وزارة التربية الوطنية (قرابة النصف منهم مدرسون والنصف الآخر منهم من موظفي الدعم) و2.239 أكاديمياً من الجامعات الحكومية، وآخرين غيرهم من وزارة الصحة (5.581 فرداً)، ومن وزارة الغذاء والزراعة والثروة الحيوانية (1.397 فرداً)، وفي وزارة شؤون الغابات والمياه (221 فرداً). وذكرت وكالة الأناضول في منشور لها هذه الإقالات بشكل مفصل، إلى جانب عشرات الإقالات الأخرى في قطاعات مختلفة.²⁰² وقد ارتفع عدد أولئك الذين تمت إقالتهم بموجب المرسوم في وقت لاحق.

121. عقب محاولة الانقلاب في تركيا، تم فصل حوالي 100.000 شخص من وظائفهم بصفة دائمة، في حين تم إيقاف ما بين 30-40 ألفاً بصفة مؤقتة. ويبدو أن الحكومة التركية بحد ذاتها غير واثقة من آخر الأرقام الصادرة حول ذلك. لكن ذلك العدد من المرجح أن يرتفع، نظراً إلى أن هذه الأرقام تعود إلى شهر تموز/يوليو 2017. ويبدو كذلك أن معظمهم فقدوا وظائفهم، وخضعوا لألوان متعددة من العقوبات على أساس المراسيم التنفيذية التي يسمح بها في حالة الطوارئ في تركيا. كما أنهم لا يواجهون تهماً جنائية، ولم يتم تقديمهم للمحاكمة قبل تسليط العقوبات عليهم.

122. بالنظر إلى الطابع القوي والظرفي للأدلة المستخدمة لربط الغولنيين بمحاولة الانقلاب، يطرح تساؤل هنا حول أساس الإثبات الذي اعتمد لإدانة الأشخاص -يشغل غالبيتهم مناصب في قطاع التعليم والخدمة المدنية وليس الفرع العسكري للدولة- بتهمة الإرهاب أو بعلاقتهم بمحاولة الانقلاب، وذلك في إطار حالة الطوارئ. كما تم استغلال محاولة الانقلاب لإقالة عدد كبير من الموظفين الحكوميين -من غير العسكر- الذين عارضوا أو انتقدوا الحكومة والرئيس، إلى جانب أولئك الذين يشتبه في علاقتهم بحركة غولن.

وسائل الاستئناف والجبر

123. أخبرتنا السفارة التركية أن "إجراءات الاستئناف المحلية متوفرة بالنسبة للذين يعتقدون أنه "تم الاشتباه بهم عن طريق الخطأ" خلال تحقيقات مكافحة الإرهاب".²⁰³ وأوضحت السفارة التركية في رسالة خطية لها ما يلي:

200 التحقيق حول محاولة الانقلاب يفضي إلى إقالة 149 فرداً من كبار الضباط، وكالة الأناضول للأخبار، 28 تموز/يوليو 2016.

201 قالت السفارة التركية إن القدرة العسكرية للبلاد لم تتضرر من محاولة الانقلاب الفاشلة، السفارة التركية، TUR0012، الفقرة 4.

202 وكالة الأناضول التركية، محاولة انقلاب حركة غولن: جدول زمني (تموز/يوليو 2016)، الفقرة 40.

203 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 1.

"بالنسبة للإقالات، تم إنشاء هيئات ضمن مكتب رئيس الوزراء والمؤسسات العمومية والبلديات في جميع أنحاء تركيا. وبناء على الطلبات الفردية المقدمة لهذه الهيئات، أعيد ما يزيد عن 31 ألف شخص إلى وظائفهم حتى الآن.

علاوة على ذلك، وبموجب المرسوم 685 المؤرخ في 2 كانون الثاني/يناير، أنشئت لجنة خاصة (هي لجنة التحقيق المعنية بحالة الطوارئ) لتعتبر ملجأ قانونيا ملزما بمعالجة التدابير التي استُخرجت مباشرة من المراسيم.

وفي هذا الصدد، ستقوم اللجنة بتقييم المطالب المتعلقة بالقوانين والإجراءات التي تم اتخاذها مباشرة بموجب المراسيم. ويشمل هذا الأمر إقالات الموظفين العموميين وإغلاق الجمعيات والمؤسسات فضلا عن وسائل الإعلام. إضافة إلى أن إنشاء لجنة التحقيقات يعتبر وسيلة إنصاف قانونية محلية فعالة تُعنى بمثل هذه القضايا"²⁰⁴.

124. أخبرتنا السفارة التركية أنه قد تم إعادة 31.000 موظف عمومي إلى العمل، بعد أن تم التحقيق في قضاياهم. وشهد هذا العدد ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالأرقام السابقة التي قدمتها لنا اللجنة. وعندما التقت اللجنة بالرئيس التركي أردوغان في 17 يناير/كانون الثاني 2017، أخبرنا أنه تمت إعادة قرابة 19.500 موظف مدني إلى وظائفهم. وعلى نحو مماثل، عندما قدم السير ألان دنكان أدلة إلى اللجنة في 31 كانون الثاني/يناير، صرح أن 20.000 موظف مدني أعيدوا إلى وظائفهم.²⁰⁵

125. لا يبشر تقييمنا للحوارات التي أجريناها خلال زيارتنا إلى تركيا، في شهر كانون الثاني/يناير، بخير. إذ أشار إلى أنه بحلول ذلك الوقت لم يتم إعادة سوى عدد قليل من الأشخاص لوظائفهم. ويمثل حزب الشعوب الديمقراطي المعارض في تركيا أحد المصادر التي علقت قائلة إن عدد المؤسسات القضائية التي يمكنها سماع الطعون لا يزال محدودا. كما أضاف أن قدرتهم على سماع أكثر من 100.000 من القضايا بشكل كاف تعتبر محدودة أيضا.²⁰⁶ ويذكر أن حزب الشعوب الديمقراطي المعارض يمثل نسبة 25 في المائة من نواب البرلمان التركي. وإلى جانب تضيق طاقة الاستيعاب، شكك الحزب في حياد لجنة التحقيق على وجه الخصوص، وأفاد بما يلي:

سيعين رئيس الوزراء التركي ثلاثة من بين سبعة أعضاء يشكلون لجنة التحقيق. وسيتم تعيين عضو واحد من قبل وزير العدل، وعضو آخر من قبل وزير الداخلية. أما بقية الأعضاء فيعينهم المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين [...].

من شأن تعيين أعضاء اللجنة مباشرة من قبل الحكومة (رئيس الوزراء والوزراء) و المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين أن يثير المخاوف حول استقلالية وحياد اللجنة. ويعود السبب في ذلك إلى أن هياكلهم و

204 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 4.

205 السؤال 200.

206 حزب الشعوب الديمقراطي، آخر المراسيم تعتبر ضعيفة جدا ورمزية لتغيير المسار المتدهور في البلاد، 31 يناير/كانون الثاني 2017.

قراراتهم معروفة بالتحيز وإثارة الجدل. وستعكف اللجنة على تقييم نتائج مراسيم حالة الطوارئ الصادرة عن مجلس الوزراء الذي سيقوم بتعيين هذه اللجنة، وهو ما يعتبر أمراً فاضحاً.²⁰⁷

126. أخبرتنا الحكومة التركية أن سبل (الطعن والتعويض) متاحة لأولئك الذين تمت إقالتهم. كما أفادتنا أنه تم إعادة توظيف 31.000 موظف مدني مع بداية شهر مارس/آذار 2017. وشهد هذا الرقم ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بالأرقام السابقة التي تشير إلى 20.000، والتي حصلت عليها اللجنة من وزارة الخارجية البريطانية قبل شهر من ذلك. ونأمل أن يكون هذا الرقم دقيقاً. لكننا قلقون إن لم يكن الأمر كذلك، نظراً إلى القصص التي سمعناها من المتضررين في تركيا، والعدد القليل للهيئات المأذون لها بالنظر في الطعون، والعدد الضخم للطعون التي كلفت بسماعها هذه الهيئات. وفي حالة إذا ما كان هذا الرقم دقيقاً، فإننا نأسف أن 31.000 من الأشخاص الذين عوقبوا من دون سبب وجيه يذكر، لا يزالون يمثلون أمام المحاكم، مما سيحملهم نتائج العقوبات التي تعرضوا إليها.

127. على الرغم من التهديدات الأمنية التي تمثلها محاولة الانقلاب والإرهاب في تركيا، نستنتج أن حجم عمليات التطهير الجارية، فضلاً عن عدد القطاعات المتضررة من ذلك، لم تكن استجابة ضرورية ومتناسبة مع الوضع. ويجب على وزارة الخارجية البريطانية أن توضح ما إذا كانت تدعم نطاق عمليات التطهير التي يبررها حجم التهديد الذي تواجهه تركيا.

128. ستعود عملية التطهير هذه بالوبال على تركيا، وليس على الأشخاص المتضررين وعائلاتهم فقط. فهذا الأمر يهدد بتقويض سمعة تركيا واقتصادها وقدرة المملكة المتحدة على تأسيس تعاون تجاري هناك، علاوة على قدرات الجيش التركي على مواجهة خطر تنظيم الدولة. ولقد شعرنا بالارتياح عند سماع خطاب جديد حول ضبط النفس والمصالحة من طرف أعلى مستوى سياسي في البلاد عند زيارتنا لتركيا. ويجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تعمل على رؤية التطبيق الفعلي لهذا المسار، من خلال ممارسة الضغوط على الحكومة التركية لضمان:

- أ- تمكن جميع المعتقلين والمفصولين من وظائفهم من النفاذ إلى وسيلة طعن موضوعية تكون عادلة وسريعة. لكننا قلقون بشأن الوسائل الحالية، إذ إنها ليست متاحة دائماً، وبطبيعة جدا فيما يتعلق بسماع العدد الكبير للطعون المقدمة.
- ب- حصول هؤلاء الأشخاص على الأدلة الموجهة ضدهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمحامي الدفاع عنهم.
- ج- استقلال وحياد الهيئات المكلفة بإثبات براءتهم أو إدانتهم بشكل كاف. مع الإشارة إلى أنه لا يزال هناك خطر يتمثل في تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل المؤسسات المراد التحقيق في صلاحياتها.
- د- معرفة أولئك الذين لم يتم إعادة توظيفهم بوسائل الطعن والتعويض.

5. رد الحكومة التركية على تهديد حزب العمال الكردستاني التهديد من حزب العمال الكردستاني وانهيـار وقف إطلاق النار

207 حزب الشعوب الديمقراطي، آخر المراسيم تعتبر ضعيفة جداً ورمزية لتغيير المسار المتدهور في البلاد، 31 يناير/كانون الثاني 2017.

129. يجسد الإرهاب، سواء كان من طرف حزب العمال الكردستاني أو تنظيم الدولة أو أي جماعة أخرى، إنكاراً لأبسط حقوق الإنسان وللحريات ولقيم الديمقراطية. وقد ذكرنا نفس المعطى بالنسبة لمحاولة الانقلاب في الفصل الثالث. ومثلما هو الحال بالنسبة للرد على محاولة الانقلاب، وافقت تركيا على قيود محددة للإجراءات التي يمكن أن تتخذ بشكل قانوني في سياق مكافحة الإرهاب. وقالت وزارة الخارجية البريطانية إن المملكة المتحدة، إلى جانب دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، أعلنت أن حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. كما أضافت أن المملكة المتحدة تساند تركيا في حربها ضد هذا التنظيم.²⁰⁸

130. يهدف حزب العمال الكردستاني، حسب وصفه، إلى تحقيق الحكم الذاتي المستقل وليس الاستقلال في حد ذاته، في المناطق ذات الأغلبية الكردية في جنوب شرق تركيا. ويذكر أن هذه الجماعة تستلهم نشاطها من أيديولوجية زعيمها البارز ومؤسس التنظيم، عبد الله أوجلان، المسجون في تركيا منذ سنة 1999. وتعتبر الحكومة التركية حزب العمال الكردستاني منظمة انفصالية.²⁰⁹ كما أعلنتها جماعة إرهابية، وهي تخوض صراعاً ضدها منذ سنة 1984، تخلله وقف إطلاق النار عدة مرات، لكنه لم يكمل بالنجاح. وتسبب هذا الصراع في مقتل الآلاف من الأشخاص،²¹⁰ ونزوح مليون شخص على الأقل، أو أكثر بقليل.²¹¹ كما تسبب أيضاً في تدمير وتعطيل حياة الكثيرين من الأغلبية الكردية، في المقام الأول، في جنوب شرق تركيا.

131. تشكل الأقلية الكردية حوالي 20 في المائة من السكان في تركيا.²¹² غير أنه تم إنكار عناصر مميزة من الهوية الكردية، مثل استخدام اللغة الكردية، من طرف الدولة. وتم هذا الإنكار بموجب ترتيبات قانونية ودستورية مستوحاة من القومية التركية، تعود أصولها إلى الجمهورية التركية. من جهته، أقدم حزب العدالة والتنمية، بعد وصوله إلى الحكم سنة 2002، على خطوات مهمة وغير مسبوقة تاريخياً للإبقاء على هذه القيود.²¹³ كما وثقت حكومة حزب العدالة والتنمية صلاتها بعناصر كردية على الصعيد المحلي والدولي. فعلى الصعيد المحلي، حصل حزب العدالة والتنمية على الدعم الانتخابي من بعض الأكراد.²¹⁴ أما على الصعيد الدولي، فقد تمتعت تركيا بعلاقات وطيدة مع حكومة إقليم كردستان العراق.²¹⁵ وتؤكد الحكومة التركية دائماً على أن صراعها مع حزب العمال الكردستاني، وليس مع المواطنين الأكراد، الذين وصفتهم بأنهم جزء لا يتجزأ من تركيا.²¹⁶

132. على الرغم من النزاع، اتخذت حكومة حزب العدالة والتنمية خطوات جريئة من خلال إجراء مفاوضات مع حزب العمال الكردستاني والدخول في وقف لإطلاق النار.²¹⁷ إلا أن الاتفاق انهار في أواخر تموز/يوليو 2015. وإلى الآن، مازال هناك خلاف حول أسباب انهياره. قبل ذلك بشهر واحد، تحديداً في انتخابات حزيران/يونيو 2015، فقد حزب العدالة والتنمية

208 انظر، على سبيل المثال، موقف وزارة الخارجية البريطانية من تركيا وحزب العمال الكردستاني داخل وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 15-16، والسؤال 21.

209 السفارة التركية، TUR0012، الفقرة 16-17.

210 السفارة التركية، TUR0012، الفقرة 16-17.

211 أعداد الأشخاص الذين نزحوا بسبب الصراع لم يتم الاتفاق عليها؛ الحكومة التركية، وزارة الشؤون الخارجية، الأشخاص النازحون داخلياً و"مشروع العودة إلى القرى وإعادة التأهيل"، تم الوصول إليه في 13 آذار/مارس 2017. وقد قدمت بعض المنظمات غير الحكومية تقديرات عالية، حيث رصد مركز النزوح الداخلي 2 أو 3 مليون نازح؛ تركيا: ملخص حول النزوح الداخلي، 31 كانون الأول/ديسمبر 2013.

212 اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبيين، TUR0014، الفقرة 21.

213 السلام في كردستان، TUR0013، الفقرة 4. اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبيين، TUR0014، الفقرة 22؛ السؤال 40.

214 السؤال 36 (البروفيسور ويليام هيل).

215 وبشكل محدد، تجمع الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية بالقيادة الحالية لحكومة إقليم كردستان، التي يرأسها مسعود بارزاني، وحزبه الديمقراطي الكردستاني على وجه الخصوص، علاقة وطيدة. ولكن هذا الرأي لا يقتصر على حزب العدالة والتنمية فقط، حيث يعتبر حزب الشعوب الديمقراطي أيضاً بارزاني وحزبه حلفاء تركيا في حزب الشعب الجمهوري، TUR0038، القسم الخامس.

216 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 16.

217 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 16 و17.

الأغلبية في البرلمان للمرة الأولى منذ توليه السلطة، وقد حدث ذلك جزئياً بسبب المكاسب التي حققها حزب الشعوب الديمقراطي، وهو الحزب الموالي للأكراد على وجه التحديد.

لذلك، فإن بعض الشهود قد أفادوا أن الرئيس أردوغان تخلى عن عملية السلام، أو قرر على الأقل منعه من الانهيار، على أمل أن تعود الأزمة الأمنية بالنفع على حزبه.²¹⁸ بعد استئناف المعارك، عادت لحزب العدالة والتنمية الأغلبية في الانتخابات الجديدة، التي تمت بعد أربعة أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر. وحمل مراقبون آخرون الحكومة التركية مسؤولية الانهيار، لما وصفوه بأنه فشل في الاعتراف بأساس عملية السلام المعروفة باسم اتفاق "دولمة باهجة".²¹⁹

133. لكننا نتفق الآن مع معظم شهودنا الذين أفادوا بوجود ارتفاع معقد ومتبادل في التوترات بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، وأن تلك التوترات مرتبطة أساساً بالتطورات التي طرأت على الساحة السياسية في سوريا.²²⁰ وفي ظل هذا التفسير، فإن التوسع الأول لتنظيم الدولة في سوريا، أدى لتوسع الجماعات الكردية المسلحة في شمال سوريا، مما أفضى لتزايد عدم الثقة بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية، واشتعال فتيل التوتر في نهاية المطاف، عندما قصف تنظيم الدولة مظاهرة كردية في مدينة سروج السورية في يوليو/تموز 2015.

وكانت الهجمات التي شنتها المجموعة الإرهابية "صقور حرية كردستان" حافزاً إضافياً لإبطال وقف إطلاق النار.²²¹ وحتى في الوقت الذي أعلن فيه الائتلاف الكردستاني المنتسب إلى حزب العمال الكردستاني إنهاء وقف إطلاق النار في 11 تموز/يوليو،²²² تبني حزب العمال الكردستاني مقتل اثنين من ضباط الشرطة التركية في 22 تموز/يوليو، لذلك عادت العمليات العسكرية التركية بشكل جدي.²²³ وعلى ما يبدو فإن الجانبين يظنان أنه لا طائل من المفاوضات.

134. في حين أن هناك اختلافاً حول أسباب انهيار وقف إطلاق النار، فإن نتائجها لا جدال فيها؛ كاستئناف الصراع وما يرتبط به من موت ودمار واضطراب. وأفاد تقرير صادر عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في آذار/مارس 2017، أنه خلال المرحلة الأخيرة من هذا النزاع، أي في الفترة الممتدة بين تموز/يوليو سنة 2015 وكانون الأول/ديسمبر سنة 2016، نزح ما بين 355-500 ألف شخص، وقتل 2000 آخرون.²²⁴

135. خلال شهر تموز/يوليو 2015، انهار وقف إطلاق النار بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني في المقام الأول بسبب ارتفاع حدة التوترات بين الطرفين، المرتبطة أساساً وإلى حد كبير بالتطورات التي تحدثت في سوريا. ويمثل هذا الاستنتاج تصحيحاً لتقريرنا الثالث للدورة 2015-2016، الذي حملنا فيه الحكومة التركية مسؤولية انهيار وقف إطلاق النار.

136. يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تدعم تركيا في كفاحها ضد التهديد الإرهابي من جانب حزب العمال الكردستاني، وتشجع كلا الجانبين على إعادة الانخراط في عملية السلام. وقد سمح وقف إطلاق النار بين حزب العمال

218 انظر، على سبيل المثال، الدكتور ناتالي مارتن، TUR0016، الفقرة 4.

219 السلام في كردستان، TUR0013، الفقرة 9؛ حزب الشعوب الديمقراطي الفقرة 1.

220 انظر، على سبيل المثال، الدكتورة كاترينا دالوكورا، TUR0021، الملخص والفقرة 8؛ سؤال 39 [ضياء ميرال، بيل بارك].

221 سؤال 39 [بروفيسور ويليام هيل].

222 سؤال 215 [لينديس أيلبي]؛ السلام في كردستان، TUR0013، الفقرة 9.

223 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0042، السؤال 2.

224 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا.

الكرديستاني والدولة التركية بين عامي 2013 و2015 بتحسين فعلي، لم يسبق له مثيل، في الحقوق الكردية، لكن يجب على وزارة الخارجية البريطانية الضغط على الحكومة التركية لتحويلها إلى قانون.

137. في الحقيقة، نتج عن استئناف الصراع سنة 2015 العديد من الآثار المدمرة للغاية في تركيا. وفي نهاية المطاف، لم يتم التوصل إلى أي حل عسكري لهذا الصراع. لذلك يجب على وزارة الخارجية أن توضح كيف يجب عليها أن تعمل مع الحكومة التركية للوصول إلى قرار وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني، وإجراء مصالحة معه تساعد على معالجة أسباب الصراع. وتكون تركيا قادرة على الاستفادة من وزارة الخارجية من خلال النظر في تجربة المملكة المتحدة مع إيرلندا الشمالية.

حقوق الإنسان في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني

138. في سياق الحرب ضد حزب العمال الكردستاني، التي تركزت بصورة رئيسية على البلدات والمدن ذات الأغلبية الكردية الواقعة في الجنوب الشرقي من تركيا، أثرت مخاوف بشأن ما إذا كانت بعض جوانب عملية مكافحة الإرهاب في تركيا ضرورية، ومتناسبة، وشرعية.

حظر التجول

139. لاحظ بعض المراقبين أن فرض حظر التجول على مدار الساعة، الذي كان أحيانا مفتوحا في بعض المناطق، تسبب في معاناة المدنيين داخل المناطق المدنية. وفي مذكرة نُشرت في كانون الأول/ديسمبر 2016، أفاد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان بأن فرض الحكومة لحظر التجول في المناطق المتضررة من الحرب بدأ منذ شهر آب/أغسطس 2015. وجاء في نص هذه المذكرة إنه "في حين أعلن حظر التجول في البداية، لفترات قصيرة في مناطق معينة، إلا أن فترته ونطاقه وشدته امتدت بسرعة وبشكل كبير".²²⁵

"ويلاحظ المفوض أن حظر التجول تراوح بين فترات تقل عن 24 ساعة في بعض المناطق، فيما دام لمدة 79 يوما في مدينة يوكسكوكا وبلدة سيزري، و81 يوما في مدينة شرناق، و134 يوما في مدينة نصيبين. وعلى الرغم من انتهاء عمليات مكافحة الإرهاب، استمر حظر التجول على مدار الساعة في أحد أحياء بلدة سور، منذ 11 كانون الأول/ديسمبر 2015، لأكثر من 10 أشهر".²²⁶

وقد خلص مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان إلى أن:

"استخدام حظر التجول يثير مسائل خطيرة للغاية في مجال حقوق الإنسان، وأهمها تلك التي تتعلق بشريعته وتناسبه، وهما المعياران الرئيسيان اللذان يحددان مدى توافق تركيا مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وبما أن تركيا لم تنتهك بشكل رسمي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان حتى 15 تموز/يوليو 2016، فإنه لا يمكن الاعتراف بوجود أي انتهاك عن أي التزامات سلبية أو إيجابية (سواء كانت جوهرية أو إجرائية)،

225 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 13.

226 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 17.

بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للفترة التي تم خلالها فرض أطول حظر تجول وإجراء أخطر العمليات العسكرية".²²⁷

140. قدر المفوض أن حظر التجول كان من المحتمل أن يؤثر على أكثر من 1.6 مليون شخص جنوب شرق تركيا،²²⁸ وأن مدة حظر التجول لم تترك للمدنيين خيارا سوى كسر القانون وتحدي حظر التجول من أجل البقاء على قيد الحياة.²²⁹ وتوصلت المذكرة إلى استنتاج مفاده أنه "في ظل هذه الظروف، لا يمكن للمفوض أن يعتبر أن حظر التجول وعمليات مكافحة الإرهاب المصاحبة له تتناسب مع الأهداف المراد تحقيقها".²³⁰

وفيات المدنيين، والأضرار التي لحقت بالممتلكات المدنية

141. توجد اتهامات بأن قوات الأمن التركية لم تتخذ تدابير كافية لمنع وفاة المدنيين، ومنع تدمير الممتلكات المدنية. وفي الواقع، إن أرقام الضحايا المدنيين أثناء العمليات العسكرية التي دارت في جنوب شرق تركيا كانت مثيرة للجدل للغاية، لكن مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان أشار إلى تقارير قوات الأمن التي أطلقت النار على أولئك الذين يحاولون استرداد جثث الموتى، فضلا عن حوادث أخرى تتحدث عن النيران العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان في ظل حظر التجول الدائم.²³¹

142. كان الدمار ذو النطاق الواسع للهياكل الأساسية المدنية جانبا آخر من جوانب الحرب في الجنوب الشرقي من تركيا الذي انتقد كثيرا. وقد استنتج المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، زيد رعد الحسين، في أيار/مايو 2016 أنه قد حدث "تدمير واسع النطاق وغير مناسب، للممتلكات والبنية الأساسية"، مشيرا بذلك إلى بلدة سيزري الواقعة جنوب تركيا.²³² وفي آذار/مارس 2017، أصدر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تقريرا، خلص إلى أنه:

"في حين لا تتوفر إحصاءات شاملة عن المساكن المدمرة، فإن تحليل صور الأقمار الصناعية التي تقدمها "أونوسات" تظهر أضرارا جسيمة في جنوب شرق تركيا. [...] فعلى سبيل المثال؛ في مدينة نصيبين (مقاطعة ماردين)، حدد تقييم للأضرار أجرته "الأونوسات" من خلال صور الأقمار الصناعية، أن هناك قرابة 1786 مبنى متضررا، منها 398 مبنى دُمر بالكامل، و383 مبنى آخر أصيبت بأضرار بالغة، و1005 مبانٍ أصيبت بأضرار متوسطة [...] واستنادا إلى تحليل الصور الأقمار الصناعية، تعزو "الأونوسات" هذه الأضرار إلى استخدام الأسلحة الثقيلة، وربما الذخائر المسقطة جواً".²³³

143. تلقي الحكومة التركية باللوم على إستراتيجية حزب العمال الكردستاني، المتمثلة باعتماد التركيز في المناطق الحضرية، ولكنها التزمت بإعادة بناء المناطق المتضررة. فقد أعلن رئيس الوزراء بين علي يلدريم، في 27 كانون الثاني/يناير 2017،

227 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 18

228 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 27

229 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 36

230 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 3

231 مجلس أوروبا، المذكرة المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرات 38 و57 و60

232 تقارير "مثمرة للجزع" عن انتهاكات كبيرة في جنوب شرق تركيا -رئيس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مركز أنباء الأمم المتحدة، 10 أيار/مايو 2016.

233 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا (شباط/فبراير 2017)، الفقرة 4.

على سبيل المثال، أن الدولة ستبني 35 ألف منزل جديد في جنوب شرق تركيا.²³⁴ وقد أفادت المذكرة المقدمة من السفارة التركية للجنة بأن:

"إستراتيجية حزب العمال الكردستاني المتمحورة حول القيام بثورة في المدن، هي التي تسببت بكل هذه النتائج العكسية، فضلا عن أنها تسببت في معاناة إنسانية كبيرة وخسائر مادية مهولة. ووفقا للتقديرات الأولية، فإنه يلزم تخصيص مليار ليرة تركية لإصلاح الأضرار التي سببها حزب العمال الكردستاني، فضلا عن أنه لا بد من إعادة بناء 4 آلاف منزل في ديار بكر. كما تجدر الإشارة إلى أن الحكومة التركية تواصل توفير المساكن والمساعدات الغذائية للسكان المنكوبين بسبب الأعمال الإرهابية في المنطقة، وتعويض الشعب المتضرر من الإرهاب. كما يجري العمل على إعادة إعمار كامل المناطق المتضررة من هذه الحرب في تركيا".²³⁵

ادعاءات التعذيب

144. إن استخدام التعذيب هو ادعاء آخر جاء في سياق الحرب في الجنوب الشرقي من تركيا. وقد قدمت مجموعة "التحرر من التعذيب" دليلا مفصلا على التعذيب الذي يمارس في تركيا في رسالتها المكتوبة،²³⁶ وقالت: "لقد كانت تركيا على مدى السنوات الخمس الماضية إحدى أكبر عشر دول لأولئك الذين يحيلون إلينا ضحاياها للحصول على الخدمات السريرية [بسبب التعذيب الذي تعرضوا له]. وفي السنة الماضية، انتقلت إلى الخمسة الأوائل".²³⁷

وفي ملاحظاتها الختامية على تقريرها عن تركيا في حزيران/يونيو 2016، قالت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب أن:

"هناك عدد كبير من التقارير الموثوقة التي تفيد بأن الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين يقومون بالتعذيب وإساءة معاملة المحتجزين، عند الاستجابة لنداءات وجود تهديدات أمنية مزعومة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد (مثل سيزري وسيلوي). [...] ويساور اللجنة القلق كذلك إزاء إمكانية الإفلات من العقاب، التي يتمتع بها مرتكبو هذه الأفعال".²³⁸

وأكدت لجنة الأمم المتحدة أنه "لا يجوز التذرع بأي ظروف استثنائية، مهما كانت، سواء كانت حالة حرب أو تهديد حرب، أو عدم استقرار سياسي داخلي، أو أي حالة طوارئ عامة أخرى، لتبرير التعذيب".²³⁹

نقص في المراقبين الخارجيين

145. من الصعب التحقق من أي ادعاءات فيما يتعلق بما حدث بالضبط في جنوب شرق تركيا، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى القيود التي تفرضها الحكومة على وسائل الوصول إلى المنطقة. وفي هذا الصدد، كتبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بتقريرها الصادر في آذار/مارس 2017،²⁴⁰ أنها سعت إلى الوصول إلى الأجزاء المتضررة من جنوب

234 رئيس مجلس الوزراء التركي يحدد خطة إعادة بناء منطقة جنوب شرق الأناضول/وكالة الأناضول (27 كانون الثاني/يناير 2017).

235 السفارة التركية، TUR0012، الصفحة 18.

236 التحرر من التعذيب، TUR0019.

237 التحرر من التعذيب، TUR0019، الفقرة 1.

238 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية الرابعة لتركيا (2 حزيران/يونيو 2016، الفقرة 11.

239 لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية الرابعة لتركيا (2 حزيران/يونيو 2016)، الفقرة 12.

240 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جنوب شرق تركيا (شباط/فبراير 2017).

شرق تركيا منذ "سنة تقريبا"، لكن الحكومة التركية لم تتمكن من ذلك.²⁴¹ علاوة على ذلك، أفاد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان أن:

"الظروف الخاصة بحظر التجول وعمليات مكافحة الإرهاب تجعل من الصعب جدا إدانة هذه المزاعم: فقد كانت المناطق المعنية محاصرة ومعزولة عن العالم الخارجي، مما يجعل وصول وسائل الإعلام إلى هذه المناطق أمرا مستحيلا. إضافة إلى أن الصحفيين الذين يسعون للوصول إلى معلومات حول هذه الادعاءات يواجهون مخاطر كبيرة".²⁴²

فضلا عن ذلك، تؤكد مذكرة المفوض "أن مشكلة التحقيقات الفعالة والإفلات من العقاب لقوات الأمن هي مشكلة طويلة الأمد ودائمة في تركيا".²⁴³

146. في الوقت الذي يستمر فيه النزاع في جنوب شرق تركيا، نوصي بأن تقوم وزارة الخارجية بالضغط على الحكومة التركية لضمان الآتي:

- أ- أن العمليات التي تقوم بها قوات الأمن التركية لمواجهة إرهاب حزب العمال الكردستاني هي عمليات قانونية وضرورية ومتناسبة. على الرغم من أن هناك أدلة هامة تشير إلى أنها ليست كذلك. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تبادر وزارة الخارجية إلى وقف استخدام حظر التجول المفتوح واسع النطاق، ووقف إلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، ومعالجة هذه المسألة السياسية في القريب العاجل.
- ب- التحقيق في الادعاءات المتعلقة بقتل المدنيين، واستخدام التعذيب من قبل قوات الأمن التركية، والادعاءات المتعلقة بثقافة الإفلات من العقاب المنتشرة بين القوات التركية.
- ت- السماح للمراقبين المستقلين بالوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع.

حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب، وسياسة تركيا في شمال سوريا

147. كما أوضحنا في الفصل الثاني، بررت تركيا إلى حد كبير تدخلها العسكري في شمال سوريا وقيامها بعملية درع الفرات بحجة مواجهة تنظيم الدولة. وأبلغت بذلك السفارة التركية في لندن، على وجه التحديد، قائلة إن "هذه عملية مناهضة لتنظيم الدولة".²⁴⁴ كما أخبرتنا السفارة التركية بأنه كان لها هدف آخر من وراء القيام بعملية درع الفرات، هو إنشاء منطقة آمنة، تحت مسمى "منطقة خالية من الإرهاب"، حيث يمكن تسوية أوضاع اللاجئين السوريين في الأراضي السورية.²⁴⁵ نجحت عملية درع الفرات في طرد تنظيم الدولة من المناطق الخاضعة لسيطرته والمجاورة للحدود التركية، في غضون شهر من إطلاقها،²⁴⁶ وبحلول 23 شباط/فبراير 2017، استولت القوات التركية على مدينة الباب، التي تعتبر معقلا إستراتيجيا لتنظيم

241 مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير الأمم المتحدة؛ تفاصيل الدمار الشامل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ تموز/يوليو 2015 إلى 10 آذار/مارس 2017، المتعلقة بجنوب شرق تركيا.

242 مجلس أوروبا، مذكرة حول الآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 67.

243 مجلس أوروبا، مذكرة حول الآثار المترتبة على عمليات مكافحة الإرهاب في جنوب شرق تركيا (كانون الأول/ديسمبر 2016)، الفقرة 75.

244 للاطلاع على وصف السفارة التركية لعملية درع الفرات، انظر، السفارة التركية، TUR0012، صفحة 14-15.

245 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 7.

246 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 2.

الدولة. بعد ذلك، قال مسؤولون أترك رفيعو المستوى، من بينهم الرئيس أردوغان، إن قوات درع الفرات²⁴⁷ سوف تتقدم شرقاً، باتجاه بلدة منبج.

148. شكّل القتال حول مدينة منبج السورية تغييراً في مسار عملية درع الفرات وفي أهدافها، حيث أن القوات التركية لم تعد تقاتل من أجل القضاء على تنظيم الدولة؛ نظراً لأن مدينة منبج والمنطقة المحيطة بها، ومناطق واسعة من شمال وشرق سوريا، في ذلك الوقت، كانت تحت سيطرة الوحدات الكردية في الغالب، وأقوى هذه الوحدات هي وحدات حماية الشعب، وهي ميليشيات كردية قريبة من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري. فضلاً عن ذلك، دخلت وحدات حماية الشعب في تحالف مع ميليشيات أخرى أصغر حجماً، بما في ذلك المكونات العربية السورية، تحت رعاية تحالف القوى الديمقراطية السورية، التي كانت وحدات حماية الشعب هي العنصر المهيمن عليها. وقد نجحت القوى الديمقراطية السورية في الاستيلاء على مناطق واسعة من شمال سوريا من أيدي تنظيم الدولة، بعد أن تلقت الأسلحة والدعم العسكري من الولايات المتحدة على وجه الخصوص، كجزء من إستراتيجية الولايات المتحدة لمكافحة تنظيم الدولة.

149. تعتبر تركيا أن وحدات حماية الشعب هي الجناح المسلح لحزب الاتحاد الديمقراطي، فضلاً عن أنها تعتبر كلا المجموعتين بمثابة فرعين لحزب العمال الكردستاني.²⁴⁸ لذلك، وعلى الرغم من أن تقدم القوات الكردية قد يساهم نوعاً ما في تراجع تنظيم الدولة، فقد اعتبرت تركيا توسع القوات التي تقودها وحدات حماية الشعب في شمال سوريا، وتوطيدها السياسي في منطقة ذاتية الحكم يقودها الأكراد يطلق عليها اسم "روج آفا"، سيكون له آثار مباشرة وسلبية على الحرب ضد الإرهاب التي تقودها تركيا ضد حزب العمال الكردستاني.²⁴⁹ وفي هذا السياق، قال لنا العديد من شهودنا إنه على الرغم من تبرير تركيا لعملية درع الفرات بمكافحة تنظيم الدولة، إلا أن الهدف الرئيسي من العملية كان إعاقة وحدات حماية الشعب. وتشير الأدلة إلى أن قوات درع الفرات كانت تعتزم أولاً منع "روج آفا" من ضم الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا، ثم إعادة ودفع القوات التي تقودها وحدات حماية الشعب من المناطق الواقعة غرب نهر الفرات، على وجه الخصوص.²⁵⁰

150. اتفق معظم الشهود في تحقيقنا ممن علقوا على هذه المسألة على أن وحدات حماية الشعب تملك علاقة وثيقة مع حزب العمال الكردستاني،²⁵¹ وأنهما كانا يقومان بالتنسيق سياسياً مع بعضهما ويتبادلان الخبرات والمقاتلين. فضلاً عن الإشارة إلى وجود روابط أخرى بين وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني. على سبيل المثال، أخبرنا بيل بارك، من كلية "كينغ" في جامعة "لندن"، أن هناك بيانات تشير إلى أن قرابة ثلث مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تركيا كانوا في الماضي أكراداً من أصل سوري يعبرون الحدود. أما من الناحية الفنية، فهم يعملون تحت مسميات مختلفة، لكنهم تحت مظلة واحدة من الناحية الأيديولوجية والتنظيمية.²⁵²

151. تقول الحكومة التركية إن المبادلات بين حزب العمال الكردستاني وحزب الشعب الديمقراطي تشمل أيضاً تبادل الأسلحة. وفي هذا الإطار، جاء في تقرير صادر عن السفارة التركية، أن الروابط الأساسية بين حزب العمال الكردستاني

247 الجيش التركي يحث السوريين على السعي للحصول على السلام عندما تسيطر المعارضة على مدينة الباب، رويترز (12 كانون الأول/ديسمبر 2016).

248 انظر، السفارة التركية، TUR0012، صفحة 15.

249 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 18.

250 انظر، على سبيل المثال، وليام هيل، TUR0007، الفقرة 12. بيل بارك، TUR0032، فقرة 20. الدكتورة كاترينا دالوكرا، TUR0021، الفقرة 9. الدكتورة ناتالي مارتن، TUR0016.

ضياء ميرال، السوالان 10 و6.

251 تقارير هابل، ولكن لا يرتكب إلا أن الدكتور ناتالي مارتن، TUR0016، القسم 4. الدكتورة كاترينا دالوكرا، TUR0021، الفقرة 8.

252 السوال 9 [بيل بارك].

وحزب الاتحاد الديمقراطي/حزب الشعوب الديمقراطي واضحة؛ حيث يتم تدريب انتحاريين من حزب العمال الكردستاني في مخيمات وحدات حماية الشعب في سوريا (روج آفا). كما أن استخدام حزب العمال الكردستاني للأسلحة المضادة للدبابات والمضادة للطائرات يزداد أيضا، وهذا دليل واضح على أنهم يقومون بشراء هذه المعدات من خلال وحدات حماية الشعب، الموجودة في كل من سوريا والعراق.²⁵³

من جانب آخر، تدعي تركيا على وجه التحديد أن الأسلحة التي تزود بها دول الناتو -لا سيما الولايات المتحدة- هذه القوات لمحاربة تنظيم الدولة، يتم نقلها إلى حزب العمال الكردستاني لاستخدامها في تركيا. وقد قدمت لنا السفارة التركية أدلة مكتوبة، وصوراً مصاحبة لها، لتأكيد هذا الادعاء.²⁵⁴

152. قالت السفارة التركية إن تركيا قدمت هذه الأدلة، وتناولتها مع الولايات المتحدة. وكانت تأمل أن يساهم ذلك في إحداث تغيير في السياسة الأمريكية، وإنهاء ما تعتبره تركيا بمثابة الدعم الأمريكي لوحدة حماية الشعب ضد تنظيم الدولة.²⁵⁵ بيد أن اللجنة تلقت بياناً من وزارة الدفاع الأمريكية مفاده أنه لا يوجد أي دليل على أن الأسلحة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى سوريا تُنقل إلى تركيا، وأن الولايات المتحدة قامت فقط بتسليح العناصر العربية من قوات سوريا الديمقراطية.

في الحقيقة، وقرّ الائتلاف معدات للائتلاف العربي السوري، وهي العناصر العربية التي تعتبر عناصر عربية من القوات الديمقراطية السورية. ولم تقدم الولايات المتحدة حتى الآن دعماً عسكرياً إلى العناصر الكردية في قوات سوريا الديمقراطية. [...] "نحن بالتأكيد لم نقدم أي دعم على الإطلاق لحزب العمال الكردستاني، وليس لدينا أي مؤشرات على أن معدات وزارة الدفاع قد نُقلت إلى حزب العمال الكردستاني".²⁵⁶

153. عند شرح سياستها تجاه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب، أشارت وزارة الخارجية إلى أن حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي ووحدات حماية الشعب قد قدمت إسهاماً هاماً في جهود مكافحة تنظيم الدولة. مع ذلك، نحن نشعر بالقلق أيضاً من حفاظ الولايات المتحدة على صلات مع حزب العمال الكردستاني، المصنف كإحدى المنظمات الإرهابية المحظورة في المملكة المتحدة. وفي حين أن مجموعة من الجماعات الكردية سوف تلعب دوراً هاماً في حصول تسوية سياسية في سوريا، إلا أننا لا نعترف بإعلان حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي عن فيدرالية في شمال سوريا.²⁵⁷

154. أبلغتنا وزارة الخارجية البريطانية بأن لدى المملكة المتحدة اتصالاً وحواراً مع حزب الاتحاد الديمقراطي، ولكن ليندسي أبلبي، مدير دائرة أوروبا في وزارة الخارجية، أخبرنا بأن "المحادثات التي أجريناها مع حزب الاتحاد الديمقراطي كانت حول السياسة، وضرورة فصل أنفسهم عن حزب العمال الكردستاني ومستقبل سوريا".²⁵⁸

155- علاوة على ذلك، قالت وزارة الخارجية أيضاً إنها تفهم أن عملية درع الفرات كانت تهدف بالأساس إلى مواجهة تنظيم الدولة.²⁵⁹ وقبل وقوع اشتباكات بين القوات التركية والكردية، تساءلت اللجنة عن الآثار المترتبة على احتمال وجود اقتتال

253 السفارة التركية، TUR0012، صفحة 18.

254 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 6 والمرفات.

255 السفارة التركية، TUR0043، السؤال 6-ب.

256 بيان من وزارة الدفاع الأمريكية، إلى لجنة الشؤون الخارجية، ورد في 3 شباط/فبراير.

257 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 21.

258 السؤال 233.

259 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0010، الفقرة 20.

بين وحدات حماية الشعب وقوات درع الفرات، بدلا من محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، إلا أن السير ألان دنكان بدا غير متأكد من عدم حصول ذلك: "أنا أفهم الصراع المحتمل وقوعه مع السياسة الأمريكية مع مثل هذه الصراعات الجانبية، وأنا لست متأكدا من أنه من المفيد التكهن بحصول مثل هذا السيناريو. أنا لست متأكدا من أنني أستطيع أن أقول أكثر في هذا الموضوع، وفي هذه المرحلة، ولكنني أفهم ما تودون الوصول إليه.²⁶⁰ [...] لكنني متأكد من أن تركيزنا الرئيسي يجب أن يكون حول حث تركيا على مواصلة التركيز على محاربة تنظيم الدولة.²⁶¹

وعند سؤاله عن تفاصيل سياسة المملكة المتحدة من خلال أدلة مكتوبة، أجابت وزارة الخارجية البريطانية بأن تركيا لا تزال تسهم إسهاما قيما في الحملة الدولية ضد تنظيم الدولة. وفي هذا الصدد، ترحب المملكة المتحدة بالدعم الذي تقدمه تركيا للجيش السوري الحر، لطرد تنظيم الدولة من المنطقة الحدودية. كما تواصل القوات الديمقراطية السورية تقديم مساهمة هامة في مواجهة تنظيم الدولة. وندعو جميع الأطراف إلى العمل بشكل متناسق مع التحالف العالمي لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في هزيمة تنظيم الدولة.²⁶²

156. قامت القوات التركية بإنشاء مقاطعة في شمال تركيا وحيازتها، وذلك من خلال المشاركة المباشرة لقواتها المسلحة في القتال من جانب، ودعم الميليشيات السورية المعارضة للنظام من جانب آخر. وقد قامت القوات التركية بذلك لإنشاء ما تسميه "منطقة خالية من الإرهاب" تكون ملاذا للاجئين، كما كان ذلك أيضا جزءا من مواجهة تنظيم الدولة. إضافة لذلك، مثلت محاربة ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية، التابعة لحزب العمال الكردستاني، حسب قول الحكومة التركية، إحدى الدوافع وراء هذا الأمر. تطرح المملكة المتحدة عدة تساؤلات مهمة حول سياسة تركيا في شمال سوريا، و يجب على وزارة الخارجية أن:

- أ) تبدي موقفها حول إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا من قبل القوات التركية وحلفائها، وتقدم تقييما للآثار المترتبة على ذلك فيما يخص سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية وأي عملية سلام، إلى جانب الآثار المترتبة على سلامة وأمن أولئك القاطنين بتلك المنطقة.
- ب) توضح ما إذا كانت المملكة المتحدة تدعم توظيف اللاجئين داخل الأراضي التي تسيطر عليها جماعات المعارضة السورية المدعومة من طرف تركيا داخل سوريا
- ج) توضح ما إذا كانت تشاركنا تقييما حول اعتبار وحدات حماية الشعب الهدف الرئيسي لعملية درع الفرات التركية بدلا من تنظيم الدولة.
- د) توضح ما إذا كانت توافق تركيا في تأكيدها على ارتباط وحدات حماية الشعب بحزب العمال الكردستاني، إلى حد يجعلها تشارك تركيا في إدانتها هذه المجموعة بالإرهاب. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية، نظرا لأن وحدات حماية الشعب الكردية تمثل الغالبية الكردية في شمال سوريا، ولسعة نطاق أراضيها في المنطقة. كما أن هذه الجماعة تعتبر المكون الرئيسي لتحالف قوات الدفاع الذاتي، المدعومة من طرف المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة.

260 سؤال 241.

261 سؤال 242.

262 وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث، TUR0042، القسم 3.

157. لا يصب الصراع بين وحدات حماية الشعب وتركيا في مصلحة المملكة المتحدة أو المجتمع الدولي. ويجب على وزارة الخارجية أن توضح كيف السبيل لإنهاء الصراع بين الطرفين، اللذين كانا ضمن الجيوش الرئيسية التي تحارب تنظيم الدولة على الأراضي السورية.

158. نوصي بأن تبذل وزارة الخارجية مجهودا حاسما لإقناع تركيا باستئناف عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني. وينبغي أن تشمل هذه العملية اعتراف تركيا بالهوية الثقافية الكردية وتدعيمها، بالإضافة إلى مناقشة الاستقلال المحلي المستدام لإقليم كردستان، بصفته الأساس للمصالحة واسعة النطاق بين المصالح التركية والكردية والدولية.

6. حالة الديمقراطية في تركيا دور تركيا كنموذج ديمقراطي

159. لقد تناهى إلى مسامعنا خلال تحقيقاتنا أن تركيا كانت تعتبر في الماضي مثالا للديمقراطية في المنطقة، وهو ما تم إدراجه أيضا في تقريرنا سنة 2012. وقد كان السياسيون في الغرب بشكل خاص يأملون أن تسير منطقة الشرق الأوسط على خُطى تركيا في تفعيلها للديمقراطية وتنميتها للاقتصاد، بالإضافة إلى اعتمادها العلمانية السياسية في بلد ذي غالبية مسلمة. أخبرتنا البروفيسورة روزماري هوليس، من جامعة "سيئي يونيفرسيتي" بلندن، أن "العصر الذهبي" للواجهة الدولية لتركيا قد ولى:

"اعتبارا من سنة 2011، أو بالأحرى من عشية الانتفاضات العربية، كانت تركيا في موقف تغبط عليه. كان كل شيء يسير على ما يرام بالنسبة لها، كما كان الاقتصاد في أوج الازدهار. وكانت دول مثل المملكة المتحدة تعتبر تركيا نموذجا للجمع بين الديمقراطية والإسلام. وجمعت بين تركيا ودول العالم العربي علاقات إيجابية بشكل متزايد، وعلاقة مودة أيضا بينها وبين نظام الأسد. بالإضافة إلى ذلك، كانت القضايا المتعلقة بالأكراد في طور المباحثات، واعتمدت تركيا صيغة للعلاقات الإقليمية، تتمثل في خلو علاقاتها مع جيرانها من الصراعات. واعتبرت هذه المرحلة حقبة ذهبية في تاريخ تركيا في وقت لاحق".²⁶³

160. لقد استهلّت وزارة الخارجية البريطانية التقرير المندرج في تحقيقاتنا بالإشارة إلى أن وضع تركيا يمثل "الديمقراطية ذات الغالبية المسلمة". كما أخبرتنا الخارجية البريطانية أن هذا الوضع مثل إحدى العوامل التي جعلت من تركيا "شريكا إستراتيجيا حيويا"، جمعت بينه وبين المملكة المتحدة "علاقات ثنائية قوية مبنية على الاحترام".²⁶⁴ لكن من الجدير بالذكر أنه بينما استهلّت السفارة التركية تقريرها المقدم لتحقيقاتنا بالإشارة إلى "القيم المشتركة"²⁶⁵ بين المملكة المتحدة وتركيا، فإن وزارة الخارجية البريطانية لم تشر إلى ذلك قط. وعوضا عن ذلك، وكما تم توضيحه في الفصلين الأول والثاني، يؤكد خطاب الخارجية البريطانية على العلاقة "الإستراتيجية" مع تركيا، وأهمية إدراك الخطر المحدق بها، بالإضافة إلى وضع التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في تركيا في ذلك السياق. وأخبرنا السير ألان دنكان أن:

" [تركيا] تواجه عدة تهديدات خطيرة ومحددة. وبطبيعة الحال، فقد اتخذوا إجراءات جادة ردا على ذلك. [...] يحتاج هذا السؤال دائما إلى تحديد طبيعة التهديدات التي يواجهونها. وبذلك يمكننا تقاسم

263 السؤال 3 (بروفيسور روزماري هوليس).

264 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 1.

265 السفارة التركية، TUR0012، الفقرة 1.

القيم، ولكنهم يتشاركون ظروفًا مختلفة جدًا. ونحن لا نقدر في المملكة المتحدة على التفكير في سياستنا الخاصة بشأن أمر يحدث لنا على النحو نفسه الذي يحدث لهم".²⁶⁶

كما أخبرنا السير ألان دنكان أن الوضع البديل لمحاولة الانقلاب في تركيا في المملكة المتحدة سيتجسد في "فوج من الدبابات التي تقودها القوات العسكرية في ويتها، تطلق النار على الناس في وستمنستر وتحاول قتل الملكة ورئيس الوزراء، وتقصف البرلمان بينما تستولي على محطة البي بي سي. وهذا ما حدث في تركيا".²⁶⁷

161. لقد حذرنا الشهود المشاركون في تحقيقاتنا من أن رد الحكومة التركية على محاولة الانقلاب قد عجل من انهيار الديمقراطية في تركيا، وأن ذلك كان واضحًا قبل حدوث محاولة الانقلاب.

المخاطر والقيود المسببة على الديمقراطية في تركيا

الانتخابات

162. تتطلب الديمقراطية، في أبسط أشكالها، إجراء عملية اقتراع حرة ونزيهة. ولا تزال آليات الديمقراطية قيد التفعيل في تركيا. وقد أخبرنا بيل بارك، من كلية "كينغ" في جامعة "لندن"، أن:

"حزب العدالة والتنمية تولى الحكم في تركيا سنة 2002 بنسبة 34 في المائة من الأصوات. ومنذ ذلك الحين، اتسعت قاعدته الشعبية لتبلغ نسبة 50 في المائة في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر 2015. وفي آب/أغسطس 2014، تم انتخاب رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان رئيسًا لتركيا بنسبة 58 في المائة من الأصوات".²⁶⁸

163. مع ذلك، حذر بعض الشهود المشاركون في تحقيقاتنا من أنه رغم اعتبار الانتخابات حرة من الجانب الإجرائي، فإن البيئة الانتخابية على النطاق الأوسع تثير القلق نوعًا ما. وقد أخبرنا ضياء ميرال، من مركز التحليل التاريخي وبحوث النزاعات، خلال تحليله للديمقراطية في تركيا أنه:

"لم تظهر أي من هذه الحسابات مخالفة خطيرة تستدعي التشكيك في النتائج النهائية للانتخابات. [...] وفي المقابل، استغلت الحكومة التركية موقعها المتميز من حيث البث وشبكات الدولة وتوفير الحافلات المجانية... إلى غير ذلك من الامتيازات. إذن، لا يمكن بالضرورة اعتبار هذا الأمر منصفًا تمامًا".²⁶⁹

الدكتورة ناتالي مارتين، الأستاذة المحاضرة حول العلاقات السياسية والدولية في جامعة "نوتنجهام ترنت"، عبرت بدورها عن قلقها قائلة إن:

"تركيا تعتبر دولة ديمقراطية من حيث إتاحة حرية التصويت لمواطنيها. لكنها لا تعتبر حتمًا ديمقراطية ليبرالية وفقًا لقواعد وقيم الاتحاد الأوروبي أو المملكة المتحدة. يمكن الآن وصف تركيا بأنها ديمقراطية استبدادية، نظرا لهيمنة حزب العدالة والتنمية والرئيس أردوغان على مؤسسات الدولة والإعلام. [...] وقد

266 السؤال 155.

267 السؤال 186.

268 بيل بارك، TUR0032، الفقرة 1؛ أردوغان هو أول رئيس منتخب بالاقتراع العام المباشر في الجمهورية التركية.

269 السؤال 38، (ضياء ميرال).

اختفت طبقات كثيرة من التدقيق في المجتمع التركي على مدى العقد الماضي، وذلك نتيجة السياسة التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية.²⁷⁰

حرية التعبير

164. عند تقييم وضع الصحافة في تركيا، أخبرتنا وزارة الخارجية البريطانية أن "احتلال تركيا للمرتبة 151 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة في العالم، لا يزال يمثل مصدر قلق لنا".²⁷¹ وقد قدر الاتحاد الوطني للصحفيين أن الحكومة التركية اتخذت تدابير واسعة النطاق لتقييد الإعلام، منوها إلى أن بعض هذه التدابير تهدف إلى تكميم الأفواه:

"وتستمر الانتهاكات في حق حرية التعبير في تركيا، حيث شهدت مقتل صحفي وسلسلة عمليات احتجاز واعتقال وسجن واسعة النطاق. وقد تم استهداف الصحفيين وتهديدهم، وحظر منظمات إخبارية وإعلامية، بالإضافة إلى تعليق التراخيص الإعلامية، وإغلاق المؤسسات الإعلامية. علاوة على ذلك، أصبح عدد كبير من العاملين في المجال الإعلامي عاطلين عن العمل، وتم تعليق العمل بمئات بطاقات العمل الصحفي. [...] شهدت تركيا عمليا قمع جميع وسائل الإعلام المستقلة والمعارضة في البلاد. وتعتبر الأجهزة الأمنية أي صحفي له الجرأة على انتقاد الحكومة بأي شكل من الأشكال أو إصدار تقارير تشوه صورتها هدفا محتملا".²⁷²

قدم لنا شهود بيانات مختلفة حول عدد الصحفيين القابعين في السجن حاليا في تركيا، والتي تتراوح بين 273-56-90 صحفيا.²⁷⁴ وقد وصفت منظمة "مراسلون بلا حدود" تركيا بأنها "الرائدة في سجن الصحفيين على مستوى العالم"،²⁷⁵ كما أفادت أنه تم سجن أكثر من 100 صحفي، ينتظرون بدء محاكمتهم. وتم أيضا إغلاق ما لا يقل عن 149 وسيلة إعلامية و29 دار نشر بطريقة تعسفية. كما ألغيت 775 بطاقة صحفي، وتم سحب مئات جوازات السفر العائدة لصحفيين، دون أي إجراء قضائي.²⁷⁶

165. وقد أبلغنا بعض الشهود أن اتساع المفهوم القانوني للإرهاب في تركيا المقترن بقوة صلاحيات الدولة في مكافحة الإرهاب، خول للحكومة تقييد الإعلام.²⁷⁷ كما أخبرنا الاتحاد الوطني للصحفيين أن معضلة توسع مفهوم الإرهاب هذه جاءت عقب محاولة الانقلاب. واستشهد الاتحاد ببحوث أظهرت أن "ثلث عمليات الإدانة المتعلقة بالإرهاب بين 2001 و2011 على مستوى العالم، أي ما يعادل 12.897 إدانة"، قد صدرت عن محاكم تركية.²⁷⁸ إلا أنه عقب محاولة الانقلاب، شهدت صلاحيات الدولة في إطار مكافحة الإرهاب توسعا كبيرا في ظل حالة الطوارئ. وقد أخبرنا شهود أنه تم تفعيل هذه الصلاحيات ضد الإعلام. وقد قال لنا السير ألان دنكان إنه تم إغلاق 178 وسيلة إعلام بعد المحاولة الانقلابية في تركيا بموجب مرسوم.²⁷⁹ وفي هذا السياق، قدمت منظمة العفو الدولية مثالا لمرسوم، صدر في 27 تموز/يوليو 2016، نص على

270 دنتالي مارتن، TUR0016، الفقرة 2.

271 وزارة الخارجية البريطانية، TUR0010، الفقرة 8.

272 الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037، ملخص تنفيذي.

273 الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037، الفقرة 5، نقلا عن جمعية الصحفيين التقدميين.

274 مؤتمر نقابات العمال، TUR0015، الفقرة 2؛ أخبرتنا منظمة العفو الدولية أن "أكثر من 100 صحفي قد أعيدوا إلى الحجز قبل المحاكمة منذ محاولة الانقلاب"، منظمة العفو الدولية، TUR0017، الفقرة 27.

275 تحتل تركيا الصدارة في سجن الصحفيين على مستوى العالم، مراسلون بلا حدود (10 آب/أغسطس 2016).

276 منظمة مراسلون بلا حدود تحت الاتحاد الأوروبي على الدفاع عن حرية الصحافة في تركيا، مراسلون بلا حدود (2 شباط/فبراير 2017).

277 انظر، على سبيل المثال، الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037 ملخص تنفيذي. مؤتمر نقابات العمال، TUR0015. ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 4. والسؤال 128.

278 الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037، الفقرة 12.

279 السؤال 200.

"إغلاق 131 وسيلة إعلام، بما في ذلك 16 قناة تلفزيونية، و23 محطة إذاعية، و45 صحيفة. وقد تم حظر الوصول إلى مواقع إلكترونية مهمة وحسابات على "تويتر"، وسحب رخص وسائل إعلام".²⁸⁰

166. كثيرا ما بلغ مسامعنا أن القيود التي فرضتها الحكومة التركية على ميدان الإعلام تحركها دوافع سياسية. وقد ذكر الاتحاد الوطني للصحفيين أن التدابير التي تدرج ضمن هذه القيود من شأنها غرس ثقافة "الرقابة الذاتية"²⁸¹ داخل وسائل الإعلام. وكانت صحيفة "الجمهورية"، أعرق الصحف التركية المعارضة وأكثرها قراءة، من بين وسائل الإعلام التي تم إيقاف موظفيها بداعي مكافحة الإرهاب. وقال الاتحاد الوطني للصحفيين إنه:

"تم اعتقال 13 صحفيا ومحاميا وأعضاء مجلس إدارة بمن فيهم الرئيس التنفيذي للعاملين بصحيفة "الجمهورية" المعارضة، في تشرين الثاني/نوفمبر [2016]، وذلك في إطار تحقيق حول الموظفين الذين ارتكبوا جرائم باسم حزب العمال الكردستاني و حركة غولن.

وجاء ذلك عقب اقتياد رئيس التحرير السابق، كان دوندار، إلى المنفى بعد محاكمته بتهمة إصدار تقارير، في أيار/مايو 2015، يتهم فيها القوات الأمنية التركية بنقل الأسلحة إلى الجماعات المسلحة في سوريا. وخلال المحاكمة، تعرض كان دوندار إلى محاولة اغتيال خارج قاعة المحكمة. إن الخط التحريري لصحيفة "الجمهورية" واضح، واتهام هذه الصحيفة القومية العلمانية الرائدة في البلاد بتورطها مع حزب العمال الكردستاني أو حركة غولن الإسلامية أمر سخيف بشكل كبير".²⁸²

167. شددت الحكومة التركية القيود على وسائل الإعلام الكردية، وذلك مجددا بدافع مكافحة الإرهاب، وبتهمة أن هذه الإجراءات تحركها دوافع سياسية. ووصف الحزب الديمقراطي الحر، وهو من أحزاب المعارضة التركية المؤيدة للأكراد والمنتقدة لحزب العدالة والتنمية، نطاق التدابير المتخذة ضد الصحافة الكردية بموجب صلاحيات مرسوم حالة الطوارئ قائلا:

"أغلقت الحكومة التركية بموجب مرسوم 16 قناة تلفزيونية تنتقد أردوغان، تشمل القنوات المؤيدة للديمقراطية والعدالة، مثل قناة "أي أم سي" و"هياتن سيسي"، وتلك التي تبث باللغة الكردية، مثل قناة (جيان) و قناة "زاروك". ومن بين هذه القنوات، تعتبر قناة "زاروك" أول قناة موجهة للأطفال ناطقة باللغة الكردية. علاوة على ذلك، تم إغلاق 24 محطة راديو و19 مجلة و5 وكالات أنباء، بالإضافة إلى 29 دار نشر".²⁸³

من جهته، صرح أرتوغرول كوركوشو، النائب في البرلمان عن حزب الشعوب الديمقراطي والرئيس الشرفي للحزب:

"لدينا إعلام واحد يضم أسطولا من مئات القنوات التلفزيونية، ومئات الصحف ودور النشر، حيث يلعب رجب طيب أردوغان هنا دور (رئيس التحرير، والمخرج، وكاتب العمود الرئيسي). ويتلخص الوضع في أن الإعلام التركي يقع تحت سيطرة محكمة من طرف الحكومة التركية. كما يخضع الإعلام إلى اتفاقية أساسية تتمثل

280 منظمة العفو الدولية، TUR0017، الفقرة 27.

281 الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037، الفقرة 9.

282 الاتحاد الوطني للصحفيين، TUR0037، الفقرة 17-18.

283 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، الفقرة 25.

في تجاهل حزب الشعوب الديمقراطي تماما. وفي حالة ذكره في الصحف أو القنوات التلفازية، فذلك سيكون إما للتقليل من شأنه أو التشهير به".²⁸⁴

المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وحرية التجمع

168. في حين شجعت الحكومة التركية الأتراك على النزول إلى الشوارع ومقاومة محاولة الانقلاب في 15 تموز/يوليو 2016، أعرب شهود عن قلقهم حيال موقف الحكومة المعادي للمظاهرات العامة الأخرى. ويكشف هذا الأمر عن تطبيق غير متناسق لحرية التجمع، حيث تم تأييد المتظاهرين حين وافقت مطالبهم أهواء الحكومة. وفي المقابل، أصبحت حرية التجمع مهددة حين انتقد المتظاهرون الحكومة. وفي تناقض صارخ للمظاهرات المؤيدة للحكومة خلال محاولة الانقلاب وبعدها، قامت منظمة العفو الدولية بتقديم مظاهرات أيار/مايو 2013، ضد مخطط تطوير منطقة حديقة "جيزي" في إسطنبول، كمثال على المظاهرات المناهضة للحكومة، حيث أفادت أنه:

"في فترة ما بين 28 أيار/مايو ومنتصف تموز/يوليو 2013، اندلعت المظاهرات التي تعرف باحتجاجات حديقة "جيزي"، في جميع مقاطعات تركيا ما عدا اثنتين. وتراوحت أعداد الحشود ما بين بضع مئات إلى عشرات الآلاف. وقد استخدمت القوات الأمنية مرارا وتكرارا القوة المفرطة ضد الاحتجاجات السلمية، والتي أدت في بعض الأحيان إلى عواقب وخيمة. وقد أسفرت هذه الاحتجاجات عن مقتل أربعة متظاهرين".²⁸⁵

169. من جهة أخرى، تم فرض قيود أيضا على منظمات المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية ونقابات العمال. ومجددا، بدأت حملة التضييق هذه قبل محاولة الانقلاب، وزادت وتيرتها بعدها، في إطار حالة الطوارئ. وقد أفاد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان أنه "تم حل وتصفية أكثر من ألف منظمة غير حكومية ونقابة عمالية دون أي إجراءات قضائية".²⁸⁶ وقد أخبرنا حزب الشعوب الديمقراطي أن من بين هذه المنظمات ما لا يقل عن 199 منظمة مجتمع مدني كردية.²⁸⁷ في حين اعتبر مؤتمر نقابات العمال "اضطهاد الدولة" لنقابات العمال أمرا متجذرا في الصعوبات المحددة التي فرضها قانون العمل التركي على منظومة العمل. إلا أن هذا الأمر متأصل أيضا في ردود الفعل الوحشية من طرف الدولة ضد التعبير العام عن المعارضة".²⁸⁸

170. أوضح الفصلان؛ الثالث والرابع على حد سواء، تركيز الحركة الغولنية على إنشاء المدارس في تركيا، وهو ما قابلته الحكومة التركية بحملة تطهير لقطاع التعليم، في محاولة لهزيمة ما رأته إستراتيجية غولنية للتغلغل في الدولة، وجمع الأموال من خلال المؤسسات التعليمية. وقد أخبرتنا لجنة الحرية الأكاديمية لرابطة دراسات الشرق الأوسط أن:

"نطاق التحقيقات والمحاكمات والإقالات والاحتجاجات وحملات المضايقات الخاصة الموجهة ضد الأكاديميين يعتبر مروعا جدا. كما أن هذه التدابير سبقت محاولة الانقلاب، إلا أن نطاقها توسع وازدادت وتيرتها حاليا تحت غطاء قوانين حالة الطوارئ".²⁸⁹

284 السؤال 111.

285 منظمة العفو الدولية، TUR0017، الفقرة 23.

286 مجلس أوروبا، مذكرة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتخذة في إطار حالة الطوارئ في تركيا على حقوق الإنسان (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، الفقرة 2.

287 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، الفقرة 28.

288 مؤتمر نقابات العمال، TUR0015، الفقرة 1.

289 لجنة الحرية الأكاديمية لرابطة دراسات الشرق الأوسط، TUR0005، الفقرة 3.

171. تضمن الفصل الرابع من هذا التقرير بعض البيانات حول عدد الأكاديميين الذين تمت إقالتهم عقب محاولة الانقلاب. غير أن بعض الشهود أخبرنا أن فصل الأكاديميين لم يقتصر على إبعاد المتورطين في حركة غولن فقط، بل تم التصييق كذلك على البعض منهم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وذلك على خلفية ادعاءات حول دعمهم لحزب العمال الكردستاني. وفي هذا السياق، قدمت لنا منظمة العفو الدولية مثالا من حملة "أكاديميون من أجل السلام":

"انطلقت التحقيقات في تركيا، في كانون الثاني/يناير 2016، في قضية 1.000 أكاديمي بموجب قوانين تحظر "الدعاية لمنظمة إرهابية" (حزب العمال الكردستاني) بالإضافة إلى قوانين "ضد تشويه الشعب التركي". وقد وقع الأكاديميون عريضة، ضمن ما يعرف بحملة "أكاديميون من أجل السلام"، تحت عنوان "لن نكون شريكا في هذه الجريمة". حيث طالب الأكاديميون في هذه الحملة بإحلال السلام، منتقدين العمليات العسكرية التركية في الجنوب الشرقي للبلاد. وفي 15 كانون الثاني/يناير، وصف الرئيس التركي أردوغان، في خطاب له، الأكاديميين بأنهم "أحلك من الظلام"، مضيفا أنهم يرتكبون جريمة مساوية لتلك التي يرتكبها السفاحون. أثناء ذلك، يتواصل التحقيق مع آخرين ضمن إجراءات جنائية أو إدارية".²⁹⁰

المعارضة السياسية، وقضية حزب الشعوب الديمقراطي

172. في الواقع، لا بد للأحزاب السياسية التركية من الفوز بحوالي 10 في المائة على الأقل من الأصوات في الانتخابات العامة، حتى تتمكن من ربح مقاعد تمثيلية في البرلمان التركي، وهو ما نجحت أربعة أحزاب في القيام به خلال الانتخابات الأخيرة. وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من حيازة الأغلبية في البرلمان، فيما يمثل "حزب الحركة القومية" الأقلية، وقد ضم صوته مؤخرا إلى حزب العدالة والتنمية بشأن التصويتات التشريعية الرئيسية، على غرار إجراء تعديلات دستورية تفتح المجال لسلطة رئاسية تنفيذية.²⁹¹ وقد جاء في الرسائل الخطية التي بعث بها كل من "حزب الشعب الجمهوري"²⁹² و"حزب الشعوب الديمقراطي"²⁹³ أن هذين الحزبين قد تمسكا بموقفهما المعارض لحزب العدالة والتنمية. في المقابل، يشير حزب الشعوب الديمقراطي خاصة إلى أن قدرته على معارضة الحزب الحاكم تواجه تقلصا.

173. اتهمت الحكومة التركية عناصر من حزب الشعوب الديمقراطي، الذي يُعتبر حزبا مواليا للأكراد إضافة لأمر أخرى، بوجود علاقات تربطهم بحزب العمال الكردستاني. من جهته، وجه حزب الشعوب الديمقراطي أصابع الاتهام نحو الحكومة التركية باستهدافه تحت غطاء تشريع مكافحة الإرهاب، وذلك لأنه يمثل صوتا ناقدا. فعلى سبيل المثال، صوت البرلمان التركي في 26 أيار/مايو سنة 2016 لرفع الحصانة عن 138 برلمانيا، ينتمون للأحزاب الأربعة المكونة للبرلمان،²⁹⁴ وقد أكد لنا حزب الشعوب الديمقراطي أن أعضاءه استهدفوا بشكل خاص:

"ونتيجة لتلك العملية، تم رفع الحصانة عن 55 من أعضائنا البرلمانيين من أصل 59. وحين تم توزيع تقارير الاتهامات على الأحزاب السياسية، فضلا عن أخذ تصريحات الرئيس أردوغان بعين الاعتبار، بات من

290 نابجل ميريديث جونز، TUR0027، الفقرة 26.

291 نابجل ميريديث جونز، TUR0007، الفقرة 7.

292 حزب الشعب الجمهوري، TUR0038.

293 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036.

294 العالم، 7 حقائق لمعرفة حول التصويت على الحصانة في تركيا، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (21 أيار/مايو 2016).

الواضح أن الطرف السياسي المُستهدف من خلال وثيقة الحصانة كان حزب الشعوب الديمقراطي وأعضاءه في البرلمان. كما يوجد 510 ملفات حصانة ضد 55 عضوا برلمانيا من حزب الشعوب الديمقراطي، وهو ما يمثل عددا أكبر من مجموع الملفات التي تستهدف أعضاء الأحزاب الثلاثة الأخرى مجتمعة.

والجدير بالذكر أن عدد الملفات التي قُدمت ضد أعضائنا البرلمانيين شهدت ارتفاعا سريعا، وذلك في أعقاب تصريح أردوغان بضرورة رفع الحصانة عن أعضائنا في البرلمان، فضلا عن فرض عقوبات عليهم. [...] في غضون الأشهر الأربعة التالية، تم إعداد 468 ملفا جديدا، من بينها 368 ملفا ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان. وخلال الفترة الممتدة بين تموز/يوليو سنة 2007، وكانون الأول/ديسمبر سنة 2015، بلغ عدد الملفات الخاصة بنواب حزب الشعوب الديمقراطي 182 ملفا، إلا أن العدد سرعان ما ارتفع بحلول أيار/مايو سنة 2016، ليصل إلى حدود 510 ملفات".²⁹⁵

خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2013، تم اعتقال 13 نائبا برلمانيا عن حزب الشعوب الديمقراطي، بانتظار محاكمتهم، حيث أن 10 منهم ما زالوا رهن الاعتقال أثناء كتابة هذا التقرير. وفي الحقيقة، هناك مخاوف من أن هذه الاعتقالات، وغيرها من الإجراءات التي اتخذتها الدولة ضد حزب الشعوب الديمقراطي، قد تعد بمثابة تقييد مدروس للمعارضة السياسية. في هذا الصدد، أعربت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها العميق²⁹⁶ تجاه الاعتقالات التي شملت أعضاء البرلمان التابعين لحزب الشعوب الديمقراطي، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016. وخلال الشهر ذاته، أبدت المملكة المتحدة البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي، الذي أعرب فيه عن بالغ قلقه، إلا أنها لم تصدر بيانا مستقلا.²⁹⁷

174. نحن نشارك كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قلقهما حول الاعتقالات والاحتجاز المستمر للأعضاء المنتخبين عن حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان.

السلطة القضائية

خلال التحقيق الذي أجريناه، استمعنا إلى المخاوف المتعلقة بحياد السلطة القضائية في تركيا يشهد تقويضا، حيث يعود ذلك جزئيا إلى الإقالات التي أعقبت محاولة الانقلاب سنة 2016. وعلى سبيل المثال، أخبرنا الدكتور ألان غرين، من جامعة "دورهام"، أن حوالي 2700 قاض تم عزلهم، في إطار عملية التطهير التي تلت المحاولة الانقلابية.²⁹⁸ كما أشار السير ألان دنكان إلى أن 293 قاضيا قد تمت إعادتهم إلى مناصبهم في وقت لاحق.²⁹⁹ وفي السياق ذاته، قال البروفيسور ويليام هيل، من مدرسة "الدراسات الشرقية والإفريقية" بجامعة "لندن" إن:

"عمليات إقالة القضاة والمدعين العامين، التي تمت على نطاق واسع، قد عززت الاعتقاد القاضي بأن الحكومة كانت تسعى إلى وضع حد لاستقلالية القضاء".³⁰⁰

295 حزب الشعوب الديمقراطي، TUR0036، الفقرات 13 و14.

296 وزارة الخارجية الأمريكية، بيان موجز للدليلي بريس (4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016).

297 سؤال 225.

298 الدكتور ألان غرين، TUR0006، الصفحة 8.

299 سؤال 200.

300 ويليام هيل، TUR0007، الفقرة 4.

علاوة على ذلك، ساد تصور بأن ثقافة الاستقلالية القضائية كانت تتعرض للتقويض. وفي هذا الإطار، كتب عصمان أرتورك، الذي قال بأنه مثل مجموعة من المحامين الأتراك الذي يعيشون في المنفى بعد أن شملتهم حملة الإقالات إثر المحاولة الانقلابية، أن:

"كان يتم تصنيف القضاة على أنهم غولنيون في حال قاموا بتطبيق القانون في تركيا. وبغية الاحتفاظ بمناصبهم، كان عليهم أن يظلوا على وفاق مع النخبة السياسية الحاكمة، بالتالي، كان القضاة يتبنون مطالبات النخبة الحاكمة باعتبارها قراراتهم النهائية"³⁰¹.

176. خلال السنوات الأخيرة، تم إضعاف المؤسسات والثقافة الديمقراطية في تركيا بشكل ملحوظ. كما تمثل حرية التعبير إحدى الجوانب التي تدهورت بشكل كبير. أما الروايات البديلة في تركيا فتُقابل بتعصب أساسي، حيث تقوم الحكومة، على نطاق واسع، بقمع أو معاقبة أو تشويه سمعة الأشخاص الذين يعارضون تقاريرها المرخصة لها والمتعلقة بالأحداث الحساسة. وقد سمح النفوذ الذي توفره حالة الطوارئ -جنباً إلى جنب مع تعريف غامض للإرهاب، وإعلام خاضع، وسلطة قضائية مُسيّسة- للحكومة بإسكات فئة واسعة من النقاد من خلال وصفهم "بالغولنيين" أو "الإرهابيين"، اعتماداً على أدلة بسيطة أو تفسيرات شاسعة. من هذا المنطلق، يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تضغط على تركيا من أجل اعتماد تعريف ضيق ومركّز "للإرهاب"، وضمان عدم تطبيق الحكومة التركية أساليب إجرائية في توجيهاتها ذات الدوافع السياسية بهدف إسكات منتقديها.

177. تعود جذور تدهور حقوق الإنسان في تركيا إلى ما قبل محاولة الانقلاب. خلافاً لذلك، تزيد الإجراءات المُبررة باسم المحاولة الانقلابية أو مكافحة الإرهاب -التي تم تأطيرها على أنها مؤقتة، وقصيرة الأمد، وضرورية- من تقويض أسس الثقافة الديمقراطية، التي من المفترض أن تحميها هذه الإجراءات. في الواقع، تحمل هذه الإجراءات في طياتها تبعات قد تتجاوز أسباب المحاولة الانقلابية في حد ذاتها، والتهديد الحالي الذي تواجهه تركيا من الإرهاب.

178. عند دفاعها عن حقوق الإنسان، يجب أن تفرض المملكة المتحدة وجودها وأن تُسمع كلمتها. وفي بعض الأحيان، يمكن للتعلّق أن يحدث تأثيراً، كما أن الاجتماعات الخاصة التي تُعقد وراء الكواليس ستلعب دوراً هاماً في تأثير المملكة المتحدة على مسألة حقوق الإنسان في تركيا. في المقابل، لا بد أن تكون وزارة الخارجية مستعدة للرفع من مخاوفها حول تركيا مع الأتراك بشكل علني. في الوقت الراهن، ومن خلال إعلانها حقوق الإنسان أهمية غير كافية في إطار حوارها مع تركيا، تُخاطر المملكة المتحدة بأن يُنظر إليها على أنها لا تُعطي الأولوية اللازمة لقيمتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي حال استمر هذا الانطباع، فقد يضر ذلك بالسمعة الدولية للمملكة المتحدة، كما لن يخدم حماية حقوق الإنسان في تركيا.

179. نوصي بأن تصنّف وزارة الخارجية البريطانية تركيا على أنها دولة ذات أولوية في مجال حقوق الإنسان، ضمن تقريرها القادم حول حقوق الإنسان والديمقراطية.

الاستنتاجات والتوصيات

علاقة "تفهم"، خلال فترة حاسمة بالنسبة لتركيا والمملكة المتحدة

- 1- نحن نرحب بإدانة المملكة المتحدة الشديدة لمحاولة الانقلاب التي وقعت في 15 تموز/يوليو سنة 2016. حيث كان ذلك بمثابة تهجم على الديمقراطية التركية. لقد قمنا بإدانة هذا الهجوم، كما قدمنا تعازينا عن الخسائر في الأرواح. ومن خلال إبدائها السريع لتضامنها، أكدت وزارة الخارجية البريطانية أن القيادة التركية كانت تعتبر المملكة المتحدة صديقا وحليفا للشعب التركي. خلافا لذلك، لا يزال الخطاب الشعبي في تركيا، الذي تطغى عليه مناهضة الغرب، فضلا عن الشكوك التاريخية حول السياسة البريطانية، يؤثران على التصورات التي تتبناها المملكة المتحدة في تركيا. (الفقرة 13)
- 2- إن تركيا بلد منقسم بشدة، كما أن درجة التفاعل السياسي بين تفسيراتها الاجتماعية والثقافية والدينية المتنافسة تبدو محدودة، فضلا عن أن خوفها من بعضها البعض عظيم. وفي هذا السياق، يثير كل من السيطرة على الدولة والقوة المطامع؛ ذلك أن كل جانب يسعى لحماية أنصاره من خلال تقوية ذاته، بالتزامن مع استبعاد خصومه. إن العلاقة التي تقيمها وزارة الخارجية البريطانية مع تركيا يجب ألا تكون حصرية مع الرئيس رجب طيب أردوغان، أو مع حزب العدالة والتنمية وحده. بالإضافة إلى ذلك، يجب ألا تكون مع جهاز الدولة فقط، أو مع أي طرف أو شخص يسيطر عليه حاليا. بل يجب على المملكة المتحدة أن تبحث عن صلة أعمق، وبالتالي أكثر ديمومة. فضلا عن ذلك، لا بد من أن تدعم المملكة المتحدة البرامج التي تعزز الالتزام مع الشعب التركي، أيا كانت الخلفية التي يحملونها، علاوة على العمل على التمسك بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية التي تعود بالنفع على الجميع. (الفقرة 19)
- 3- جعل رجب طيب أردوغان نفسه مركز تركيا في القرن الحادي والعشرين، مثلما فعل مصطفى كمال أتاتورك سابقا في القرن العشرين. والجدير بالذكر أن الخيارات التي يتخذها أردوغان حاليا، ستحدد ما إذا سيكون إرثه العام إيجابيا إلى حد كبير بالنسبة لتركيا وغيرها. حيث تملك الخيارات الخاطئة القدرة على إحداث كارثة واسعة النطاق تتجاوز

- حدود تركيا. أما القرارات الصائبة فمن شأنها أن تعزز مكانة تركيا بصفتها دولة ليبرالية وديمقراطية، وهو ما يؤسس لرباط فلسفي وأيديولوجي بين الغرب والشرق. (الفقرة 22)
- 4- من المقرر أن يدلي الأتراك، في السادس عشر من نيسان/أبريل سنة 2017، بأصواتهم في استفتاء حول إمكانية تعديل الدستور التركي، الذي من شأنه أن يوسع نطاق سلطة الرئيس. وباعتبار أن هذا الأمر مرتبط باختيار الشعب التركي، فيجب على حكومة المملكة المتحدة ألا تدعم جانبا أو جهة ما. (الفقرة 27)
- 5- من شأن التغييرات المقترحة أن ترسخ بشكل دستوري مركزية السلطة في المنصب الرئاسي، متجاوزة بذلك وظائف الرئيس الحالية. وخلافا لذلك، فقد تعتبر المملكة المتحدة من وجهة نظرها أن الموافقة على التغييرات المقترحة لن تحدث أي فارق فعلي في نطاق الحكم في تركيا أو في السياسة التركية على المدى القصير، نظرا إلى أن الوضع الحالي لن يخرج عن نطاق القانون. في المقابل، تحوم المخاوف حول توقيت الاستفتاء، ذلك أنه يأتي في مرحلة تشهد تراجعاً في حريات التعبير والتجمع في تركيا. بالتالي، يبدو من الصعب التنبؤ باستفتاء عادل، وحر، وذو مصداقية، في الوقت الذي تشهد فيه الانتقادات الموجهة ضد الحكومة من طرف وسائل الإعلام، ونواب المعارضة، والمنظمات المدنية، إما الإسكات أو الإقصاء. من ناحية أخرى، أدى فرض حالة الطوارئ إلى تعزيز نفوذ السلطة التنفيذية بشكل ملحوظ، وذلك بالتزامن مع تقييد بعض الحقوق والحريات. نتيجة لذلك، فمن المرجح أن تزيد حملة الاستفتاء الأوضاع سوءاً، بغض النظر عن نتائجها، وتلقي بظلالها سلباً على كل من الانقسامات العميقة التي لاحظناها داخل المجتمع التركي، وحادّة المنافسة للسيطرة على الدولة. (الفقرة 28)
- 6- إن تسوية هذه المسألة الدستورية يجب أن تمنح الرئيس أردوغان خيارات إستراتيجية، حيث تكون مصلحة المملكة المتحدة واضحة عند دعمها السياسات البناءة، التي تشمل القضية الكردية، وتعافي السياسة التركية من المحاولة الانقلابية في الخامس عشر من تموز/يوليو سنة 2016. فضلا عن النهوض باستقلال القضاء وسيادة القانون، إلى جانب الحقوق الإنسانية والسياسية الأخرى، والحرص على ديمومة المسار الاقتصادي الناجح، علاوة على التحديات الرئيسية الأخرى التي تواجهها تركيا، والتي سنتناولها لاحقا في هذا التقرير. إن تشكيل إرث إيجابي لرمز قيادة السياسة التركية خلال القرن الحادي والعشرين، يصب في مصلحة اقتصاد المملكة المتحدة، وأمنها، وقيمها، وذلك مهما كانت نتيجة الاستفتاء. بالتالي، تقف تركيا في الوقت الحاضر على أعتاب مفترق طرق لاخيار مستقبلها، فإما أن تكون بلدا قمعياً، أو دولة متعافية من ماضيها. (الفقرة 29)
- 7- سوف تواجه تركيا تحدياً رئيسياً، متمثلاً في حاجتها إلى تقوية مؤسساتها الحكومية ومؤسسات الدولة، التي تم إضعافها نتيجة الحدة التي غلبت على سياسات البلاد خلال العقد الماضي، وأيضاً بسبب المحاولة الانقلابية ورد فعل الحكومة في أعقابها. وعند مواجهتها للتحديات المستقبلية، ستكون تركيا في أمس الحاجة إلى مؤسسات عسكرية، ومؤسسات اقتصادية وقضائية مستقلة وفعالة، فضلا عن وسائل إعلام حرة ومؤثرة، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى. من جهتها، يجب على المملكة المتحدة أن تساعد تركيا على تطوير قدرات واستقلالية هذه المؤسسات. (الفقرة 30)

العلاقة "الإستراتيجية"، وتأثيراتها على تركيا والمملكة المتحدة

- 8- نحن نشعر بالقلق من أن فقدان حلفاء المملكة المتحدة الدوليين تأثيرهم داخل تركيا قد يكون له وقع ضار على نفوذ المملكة المتحدة المحتمل في تركيا أيضا. بالتالي، ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن تستغل علاقاتها الوثيقة مع المؤسسة التركية، للعب دور الوسيط بين تركيا والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على النحو المطلوب. (الفقرة 32)
- 9- قد يكون من غير الممكن التوصل إلى اتفاق للتجارة الحرة مع تركيا، وذلك بسبب العلاقة الحالية بين تركيا وكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي. مع أخذ العلاقة التي تجمع تركيا بالاتحاد الأوروبي من خلال الاتحاد الجمركي بعين الاعتبار، ينبغي على وزارة الخارجية البريطانية أن توضح أي الاتفاقيات التجارية التي بإمكانها التفاوض بشأنها حاليا مع تركيا، ومتى وكيف يمكن لذلك أن يتغير، ومتى سيتم تنفيذه. كما يجب على وزارة الخارجية أن تعمل بالتعاون مع وزارة التجارة الدولية على استكشاف وتوفير فرص تجارية واستثمارية جديدة مع تركيا، في الوقت الراهن وبعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما أن عليها التفاوض على ترتيبات تجارية منفتحة مع تركيا بمجرد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي. (الفقرة 38)
- 10- تواجه تركيا، التي تُعدّ بمثابة شريك أساسي، فترة متقلبة. بالتالي، فهي تحتاج وتستحق دعما لها. ومن هذا المنطلق، نحن نؤيد بناء علاقة "إستراتيجية" بين المملكة المتحدة و تركيا. كما تؤكد لنا الحكومتان؛ البريطانية والتركية، على أن هدفهما يتمثل في تعزيز علاقاتهما التجارية والتعاون الدفاعي والأمني بينهما. نتيجة لذلك، من شأن الالتزام الناجح بينهما أن يخدم ازدهار وأمن البلدين، مع العلم أن تركيا ستكون بلدا ناجحا طالما أنها تحترم المعايير الديمقراطية. (الفقرة 40)
- 11- بالنظر إلى التعقيد الذي تتسم به تركيا الحديثة، فضلا عن طبيعة انقساماتها الداخلية، فذلك يعني أن على وزارة الخارجية البريطانية أن تدير عملية بناء هذه العلاقة بالقدرة والدقة المناسبين. في الواقع، أثارت إعجابنا القيادة والفعالية التي أظهرها سفير جلالة الملكة في تركيا، ريتشارد مور، بالإضافة إلى حسن دراية موظفيه. وفي الأثناء، تقوم وزارة الخارجية البريطانية بإدارة عملية كبرى في تركيا، ومن المهم أن يتم تزويدها بالموارد اللازمة للحفاظ على هذه العملية، وإدارة العلاقة المعقدة والمهمة مع تركيا في المستقبل. (الفقرة 41)
- 12- نرحب بما تم التوصل إليه من اتفاقيات حول برنامج تطوير الطائرات المقاتلة "تي أف-إكس"، باعتبارها عنصرا رئيسيا ورمزا للتعاون الإستراتيجي بين المملكة المتحدة و تركيا. وينبغي استمرار هذا البرنامج لعقود، إذ من الضروري أن يعكس البرنامج المصالح المشتركة طويلة المدى لكلا البلدين، ويمكنهما من تخطي العقبات المتواترة في العلاقات الثنائية بينهما. ويجب تعزيز الشراكة الإستراتيجية التي تنطوي عليها هذه الصفقة، من خلال إيضاح القيود المفروضة على استخدام أو نقل كل من تركيا والمملكة المتحدة التكنولوجيا الحساسة والملكية الفكرية الواردة في البرنامج، سواء أثناء تصنيع الطائرة أو بعد تجميعها. (الفقرة 47)
- 13- يجب أن توضح الحكومة البريطانية أيضا الضمانات المعمول بها لضمان استخدام الطائرة في إطار القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، تخضع المملكة المتحدة لهذه الضمانات، ومن المنتظر أن تفسر وزارة الخارجية كيفية تطبيق هذه الضمانات على برنامج "تي أف-إكس". (الفقرة 48)
- 14- يُعتبر تنظيم الدولة بمثابة عدو مشترك لكل من المملكة المتحدة و تركيا، وقد عانت تركيا كثيرا من الإرهاب بسبب هؤلاء المتطرفين. واليوم، تعد تركيا شريكا عسكريا حيويا في الحرب ضد تنظيم الدولة، ويعزز ذلك عضويتها في

حلف الناتو. لذلك، يجب على المملكة المتحدة، بصفتها شريكا إستراتيجيا لتركيا، وفي إطار منظمة حلف شمال الأطلسي والتحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، أن تواصل إشراك تركيا في مكافحة تنظيم الدولة، نظرا لأن هذه القضية تعتبر من أولوياتها، وتضمن عدم تشتيت تركيا عن التركيز على هذا الهدف العسكري، على ضوء الشواغل المبينة في الفصل الخامس. (الفقرة 50)

15- تستضيف تركيا أكبر عدد من اللاجئين، أكثر من أي دولة أخرى. ولا ينبغي التقليل من شأن هذه المساهمة. كما أنها تستحق الامتنان من المجتمع الدولي بأسره، نظرا لأنها تلعب دورا حيويا في الحد من تدفق المهاجرين واللاجئين إلى الاتحاد الأوروبي، ومنعهم من المرور، وذلك في إطار اتفاق توصلت إليه مع الكتلة الأوروبية. ويريد الاتحاد الأوروبي أن تستمر تركيا في استضافة اللاجئين ومنعهم من المرور، لكن المبلغ الذي تم تسليمه إلى تركيا لهذا الغرض كان ضئيلا جدا، ولم يحرز أي تقدم ملحوظ. ولدعم تركيا من أجل مواجهة أزمة اللاجئين التي تهدد أمنها، وتخفيف التكاليف التي تتحملها، يجب على المملكة المتحدة أن تضغط على الاتحاد الأوروبي بسرعة لإعطاء تركيا الأموال المخصصة لهذا الهدف، التي وعد بها الاتحاد ولم يتم تسليمها بعد. وفي حين لم يتم الوفاء بشروط الاتفاق بين تركيا والاتحاد الأوروبي من قبل أي من الجانبين، إضافة لعدم تسليم الاتحاد الأوروبي الموارد التي وعد بها لتخفيف المعاناة الفعلية للاجئين، يعزز معاداة الحكومة التركية للاتحاد الأوروبي. (الفقرة 57)

16- تعتبر المملكة المتحدة نفسها دولة صديقة من منظور الحكومة التركية. ويسعى كلا الطرفين إلى تدعيم علاقة إستراتيجية بينهما. لكن ذلك لا يعني أن المملكة المتحدة تغاضت أو حتى بررت الادعاءات حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتداعي الديمقراطية في تركيا. ومن الجدير بالذكر أنه من المهم جدا ألا تتوانى المملكة المتحدة عن توجيه الانتقادات إلى تركيا، بشكل علني أو سري، عندما يستدعي الأمر ذلك. (الفقرة 64)

17- في مجال حقوق الإنسان، يجب على وزارة الخارجية البريطانية أيضا أن تعزز نفوذ المملكة وترابطها مع تركيا، لتأمين استجابة أنقرة لها. وبما أن تدعيم الروابط الدولية أصبح يمثل أولوية للسياسة الخارجية التركية، فمن المرجح أن تضمن العلاقات الوطيدة بين البلدين للمملكة المتحدة زيادة النفوذ في عدة مجالات أخرى، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان. مع ذلك، نعتقد أن تصريح السيد ألان دنكان حين قال "من المرجح أن امتلاك تجارة قوية هو السبيل الوحيد للحد من حزم عن حقوق الإنسان"، يجب أن يرقى إلى مستوى أن تبادر بريطانيا إلى إثارة مسألة حقوق الإنسان كلما استوجب الأمر ذلك. في السياق نفسه، يجب ألا يستند تدعيم المملكة لقيم حقوق الإنسان على "التجارة الجيدة" أو غيره من الشروط. إضافة لذلك، أصبح تعزيز الروابط التجارية الدولية أولوية للسياسة الخارجية التركية. فعلى سبيل المثال، تشير العلاقات التركية الروسية إلى أن التجارة القوية تمثل حافزا لتركيا للتوصل إلى حل مع الدول التي تخالفها في مجالات السياسة الأخرى. (الفقرة 69)

18- نحن نؤيد توسيع نطاق العلاقات في مجالي التجارة والدفاع بين المملكة المتحدة وتركيا، ليس بسبب تأثيرها على أمنهما وازدهارهما فحسب، بل أيضا بسبب المكانة القوية التي من المفترض أن تستمدتها المملكة المتحدة من تلك الروابط في أنقرة. كما نتوقع أن تستخدم المملكة المتحدة هذه المكانة، على الأقل، من أجل إيصال صوت مخاوفها المتعلقة بحقوق الإنسان. (الفقرة 70)

19- ينبغي أن تسعى المملكة المتحدة إلى الدفاع عن حقوق الإنسان وضمان التجارة على حد سواء، حيث أن المسألتين تحملان مصالح متكاملة، وليست متناقضة. في الواقع، تحتاج حماية حقوق الإنسان والنجاح التجاري للمملكة المتحدة في تركيا إلى سيادة القانون وسلطة قضائية محايدة، فضلا عن وضع حدّ لعمليات التطهير التي أعقبت محاولة

الانقلاب، وإنهاء الصراع الداخلي، والقضاء على الإرهاب، وأن يكون للحكومة البريطانية صوت مسموع في أنقرة. (الفقرة 71)

محاولة الانقلاب، "والغولنيون"

20- كان حزب العدالة والتنمية وحركة غولن حليفين، كما يُعتبران من الحركات ذات التأثير الإسلامي، التي سعت إلى تحدي المؤسسة الكمالية والقيادة العسكرية. في الحقيقة، يرفض مسؤولون من حزب العدالة والتنمية الإشارة إلى حقيقة هذا التحالف الماضي، مما يعزز قلقنا من أن تطهير المتعاطفين مع حركة غولن يزيد من توتر هذا الصراع وتفاقمه. (الفقرة 84)

21- نظرا إلى وحشية أحداث 15 تموز/يوليو، وقساوة التهم الموجهة ضد الغولنيين، وحجم عمليات التطهير لمن يتصور أنهم غولنيون، والتي تم تبريرها على هذا الأساس، يفتقر الوضع نسبيا لأدلة صلبة ومتاحة للعامة يمكن من خلالها إدانة حركة غولن بمحاولة الانقلاب في تركيا. وبينما تشير بعض الأدلة إلى تورط بعض الغولنيين، إلا أن أغلبها تستند إلى روايات وظروف تركز في بعض الأحيان على اعترافات وشهادات مخبرين. وتعتبر إلى الآن غير حاسمة فيما يتعلق بالمنظمة ككل أو بقياداتها. وأثناء نشرنا لهذا التقرير؛ أي بعد تسعة أشهر من محاولة الانقلاب، لم تتمكن المملكة المتحدة أو الحكومة التركية من تقديم متهم واحد تمت إدانته بتورطه في محاولة الانقلاب، ناهيك عن إثبات إدانته على أساس دوافع غولنية. كما لاحظنا أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحرك ساكنا رغم أن تركيا أمدتها بحوالي 80 صندوقا من الأدلة. وتسعى تركيا من وراء ذلك إلى تسلم فتح غولن باعتباره العقل المدبر لمحاولة الانقلاب. (الفقرة 97)

22- التوضيحات التي قدمها لنا الغولنيون لم تدحر شكوكنا بشأن الطبيعة الأساسية لدوافعهم وتحركاتهم. وينجلى الاعتقاد الراسخ في تورط حركة غولن في محاولة الانقلاب عبر الطيف السياسي في تركيا. من جهة أخرى نتبين أيضا على الساحة السياسية الاعتقاد في ضلوع الغولنيين في عدة عمليات تلاعب في صلب الدولة، من خلال استغلال مناصبهم. ويشوب الافتقار إلى الشفافية بعض الأنشطة الرئيسية لحركة غولن، مما يجعل التأكد من طبيعة أنشطتهم الخيرية أمرا مستحيلا بالنسبة لنا. (الفقرة 98)

23- من غير الوارد أن يكون الغولنيون هم العنصر الوحيد المتورط في محاولة الانقلاب. إذ من المرجح أن تكون العناصر الكمالية في الجيش التركي، المعارضة لحزب العدالة والتنمية، أو أولئك الذين يطمحون ببساطة للحفاظ على مناصبهم، متورطين أيضا في هذا الأمر. ويبدو أن بعضا من هذه العناصر، خاصة الذين يشغلون مناصب أدنى في صفوف الجيش، شاركوا في بداية الأمر دون التفتن إلى تورطهم في محاولة انقلاب. (الفقرة 99)

24- منذ سنة 2013، يتبنى أفراد ينتسبون إلى جماعة غولن أجندة سياسية معارضة لحكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا كما أنهم يملكون الوسائل والدوافع والفرص لدعم محاولة الانقلاب. لكن في المقابل، لم تثبت إدانتهم نهائيا. وصرحت وزارة الخارجية أن المملكة المتحدة لا تملك الأدلة الكافية لاعتبار جماعة غولن منظمة إرهابية، ونحن نتفق معها في هذا الأمر. (الفقرة 100)

25- يبدو أن وزارة الخارجية البريطانية مستعدة لقبول التقرير الذي قدمته الحكومة التركية حول محاولة الانقلاب والغولنيين بشكل عام. وعلى الرغم من أن بعض الأفراد الذين شاركوا في الانقلاب قد يكونون من الغولنيين، وذلك بالنظر إلى العدد الكبير من أنصار ومنظمات الغولنيين في تركيا، بيد أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك الفئة كانت المسؤول المباشر عن محاولة الانقلاب، أو أن قيادتها هي من قامت بتوجيهها. في المقابل، يبدو أن وزارة الخارجية

البريطانية لا تبدو قادرة على الاستشهاد بكثير من الأدلة لإثبات صحة ذلك الأمر. وعلى الرغم من ادعائها بأن لديها تفهماً فريداً من نوعه حيال التهديد الذي تواجهه تركيا، إلا أن وزارة الخارجية البريطانية تفاجئنا بكم المعلومات القليل للغاية الذي تمتلكه حول الغولنيين ودورهم في محاولة الانقلاب على حد سواء. في الحقيقة، كان من الممكن أن يبدو دعم الحكومة البريطانية لنظيرتها التركية، في أعقاب محاولة الانقلاب، أكثر إقناعاً لو أنها تمكنت من تقديم تحليل مستقل يدعم موقفها. وفي هذا الصدد، نوصي مجدداً بأن تتأكد الحكومة البريطانية من توفير التمويل الكافي لوزارة خارجيتها، لإصلاح الحالة المتردية لقدرات الوزارة التحليلية والبحثية. (الفقرة 105)

رد الحكومة التركية على تهديدات محاولة الانقلاب

26- إن المحاولات الإرهابية والانقلابية تعدّ بمثابة إنكار لأبسط حقوق الإنسان والحريات، فضلاً عن قيم الديمقراطية. كما سيكون من السذاجة افتراض خوض أي بلد انقلاباً شبيهاً بذلك الذي عرفته تركيا دون أن ينتج عن ذلك تغييرات هامة، يتم اتخاذها بهدف حماية ديمقراطيتها وسيادة القانون. في الواقع، لم تخطئ المملكة المتحدة في دعمها لدفاع تركيا عن نفسها ضد التهديدات المستقبلية التي تمثلها الانقلابات والإرهاب. من جهة أخرى، يجب على تركيا أن تظهر تقديدها بالتمسك بالتزاماتها القانونية الدولية خلال ردها على هذه التهديدات، كما أن المملكة المتحدة تلعب دوراً مهماً بهدف ضمان امتثال تركيا لالتزاماتها. (الفقرة 111)

27- تساهم حالة الطوارئ في تركيا في توسيع نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية بشكل كبير، فيما تحد أيضاً من بعض حقوق وحريات المواطن. وعلى الرغم من أن تطبيق حالة الطوارئ كان مفهوماً، بالنظر إلى أحداث محاولة الانقلاب التي وقعت في تموز/يوليو سنة 2016، إلا أن الحكومة التركية تحتاج إلى تقديم دليل واضح للمجتمع الدولي حول بحثها عن سبل تسمح بتسوية الحالة الأمنية. من هذا المنطلق، ينبغي أن تتميز حالات الطوارئ بتصحيح ذاتي لمسارها، إذ لا بد للنفوذ الذي رافقها أن يعالج التهديد الذي فرض تطبيقها في المقام الأول. كما ينبغي تحديد التهديد الذي طبقت حالة الطوارئ بموجبه. وعلى الرغم من امتثالها لأحكام المادة 15 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، إلا أن تطبيق حالة الطوارئ بشكل واسع وغامض في تركيا، على نحو يتجاوز بكثير أسباب الانقلاب ومحاولته، يعتبر مجازفة بإطالة فترة حكم الطوارئ، وبالتالي، يزيد من خطر انتهاك حقوق المواطنين. (الفقرة 112)

28- يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تمارس ضغوطاً على تركيا لضمان أن:

- أ- تتناسب أحكام حالة الطوارئ في تركيا والإجراءات المتخذة بموجبها مع مقتضيات الظروف التي أدت إلى إعلان الطوارئ، وأن تُعطى هذه المقتضيات تعريفاً ضيقاً على قدر الإمكان.
- ب- تكون حالة الطوارئ مؤقتة ولا يتم تمديدها، كما يجب أن يتم رفعها في أقرب وقت ممكن.
- ج- تمثل تركيا امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. (الفقرة 113)

29- عقب محاولة الانقلاب في تركيا، تم فصل حوالي 100 ألف شخص من وظائفهم بصفة دائمة، في حين تم إيقاف ما بين 30-40 ألفاً بصفة مؤقتة. ويبدو أن الحكومة التركية بحد ذاتها غير واثقة من آخر الأرقام الصادرة حول ذلك، ولكن من المرجح أن يرتفع العدد، نظراً إلى أن هذه الأرقام تعود إلى شهر تموز/يوليو 2016. ويبدو كذلك أن معظمهم فقدوا وظائفهم وخضعوا لألوان متعددة من العقوبات على أساس المراسيم التنفيذية التي يسمح بها في حالة الطوارئ في تركيا. كما أنهم لا يواجهون تهماً جنائية، ولم يتم تقديمهم للمحاكمة قبل إيقاف العقوبات عليهم. (الفقرة 121)

30- بالنظر إلى الطابع القولي والظرفي للأدلة المستخدمة لربط الغولنيين بمحاولة الانقلاب، يطرح تساؤل هنا حول أساس الإثبات الذي اعتمد لإدانة الأشخاص -غالبيتهم من أصحاب المناصب في قطاع التعليم والخدمة المدنية، وليس الفرع العسكري للدولة- بتهمة الإرهاب أو علاقتهم بمحاولة الانقلاب، وذلك في إطار حالة الطوارئ. إذ تم استغلال محاولة الانقلاب لإقالة عدد كبير من الموظفين الحكوميين من غير العسكريين، ممن عارضوا أو انتقدوا الحكومة والرئيس، إلى جانب أولئك الذين يشتبه في علاقتهم مع حركة غولن. (الفقرة 122)

31- أخبرتنا الحكومة التركية أن سبل الاستئناف وتعويض الضرر متاحة لأولئك الذين تمت إقالتهم. كما أفادتنا أنه تم إعادة توظيف 31 ألف موظف مدني مع بداية شهر آذار/مارس 2017. وشهد هذا الرقم ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالأرقام السابقة التي تشير إلى 20 ألفا، والتي حصلت عليها اللجنة من طرف وزارة الخارجية البريطانية قبل شهر من ذلك. ونأمل أن يكون هذه الرقم دقيقا. لكننا قلقون إن لم يكن الأمر كذلك، نظرا إلى القصص التي سمعناها من المتضررين في تركيا، والعدد القليل للهيئات المأذون لها بالنظر في الطعون، وكذلك العدد الضخم للطعون التي كلفت بسماعها هذه الهيئات. وفي حالة ما إذا كان هذا الرقم دقيقا، فإننا نأسف أنه لا يزال 31 ألفا من الأشخاص الذين عوقبوا من دون سبب وجيه يذكر، يمثلون أمام المحاكم، وهو ما سيحملهم نتائج العقوبات التي تعرضوا إليها. (الفقرة 126)

32- على الرغم من التهديدات الأمنية التي تمثلها محاولة الانقلاب والإرهاب في تركيا، إلا أن حجم عمليات التطهير الجارية، فضلا عن عدد القطاعات المتضررة من ذلك، يجعلنا غير قادرين على استنتاج أنها استجابة ضرورية ومتناسبة مع الوضع. ويجب على وزارة الخارجية البريطانية أن توضح ما إذا كانت تدعم نطاق عمليات التطهير التي يبررها حجم التهديد الذي تواجهه تركيا. (الفقرة 127)

33- ستعود عملية التطهير هذه بالوبال على تركيا، وليس على الأشخاص المتضررين وعائلاتهم فقط. فهذا الأمر يهدد بتقويض سمعة تركيا واقتصادها، وقدرة المملكة المتحدة على تأسيس تعاون تجاري هناك، علاوة على قدرات الجيش التركي على مواجهة خطر تنظيم الدولة. ولقد شعرنا بالارتياح عند سماع خطاب جديد حول ضبط النفس والمصالحة من طرف أعلى مستوى سياسي في البلاد عند زيارتنا لتركيا. ويجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تعمل على رؤية التطبيق الفعلي لهذا المسار، من خلال ممارسة الضغوط على الحكومة التركية لضمان: أ- تمكين جميع المعتقلين والمفصولين من وظائفهم من النفاذ إلى وسيلة طعن موضوعية، وأن تكون هذه الوسيلة عادلة وسريعة. لكننا قلقون بشأن الوسائل الحالية، إذ إنها ليست متاحة دائما، وبطيئة جدا فيما يتعلق بسماع العدد الكبير للطعون المقدمة.

ب- حصول هؤلاء الأشخاص على الأدلة الموجهة ضدهم، وكذلك الأمر بالنسبة لمحامي الدفاع عنهم.

ت- استقلال وحياد الهيئات المكلفة بإثبات براءتهم أو إدانتهم بشكل كاف. ولا يزال هناك خطر يتمثل في تعيين أعضاء هذه الهيئات من قبل المؤسسات المراد التحقيق في صلاحياتها.

ث- معرفة أولئك الذين لم يتم إعادة توظيفهم بوسائل الطعن والتعويض. (الفقرة 128)

رد الحكومة التركية على تهديد حزب العمال الكردستاني

34- خلال شهر تموز/يوليو 2015، انهار وقف إطلاق النار بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني في المقام الأول بسبب ارتفاع حدة التوترات بين الطرفين، المتعلقة إلى حد كبير بالتطورات التي تحدث في سوريا. ويمثل هذا الاستنتاج تصحيحاً لتقريرنا الثالث للدورة 2015-2016، الذي حملنا فيه الحكومة التركية مسؤولية انهيار وقف إطلاق النار. (الفقرة 135)

35- يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تدعم تركيا في كفاحها ضد التهديد الإرهابي من جانب حزب العمال الكردستاني، وتشجع كلا الجانبين على إعادة الانخراط في عملية السلام. وقد سمح وقف إطلاق النار بين حزب العمال الكردستاني والدولة بين عامي 2013 و2015 بتحسين فعلي لم يسبق له مثيل في الحقوق الكردية، لكن يجب على وزارة الخارجية البريطانية الضغط على الحكومة التركية بتحويلها إلى قانون. (الفقرة 136)

36- في الحقيقة، نتج عن استئناف الصراع سنة 2015 عدة آثار مدمرة للغاية في تركيا. وفي نهاية المطاف، لم يتم التوصل إلى أي حل عسكري لهذا الصراع. لذلك يجب على وزارة الخارجية أن توضح ماذا يجب عليها أن تعمل مع الحكومة التركية للوصول إلى قرار وقف إطلاق النار مع حزب العمال الكردستاني، وإجراء مصالحة معه تساعد على معالجة أسباب الصراع. وتكون تركيا قادرة على الاستفادة من وزارة الخارجية، من خلال النظر في تجربة المملكة المتحدة مع إيرلندا الشمالية. (الفقرة 137)

37- في الوقت الذي يستمر فيه النزاع في جنوب شرق تركيا، نوصي بأن تقوم وزارة الخارجية بالضغط على الحكومة التركية لضمان الآتي:

أ- أن العمليات التي تقوم بها قوات الأمن التركية لمواجهة إرهاب حزب العمال الكردستاني هي عمليات قانونية وضرورية ومتناسبة. على الرغم من أن هناك أدلة هامة تشير إلى أنها ليست كذلك. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تبادر وزارة الخارجية إلى وقف استخدام حظر التجول المفتوح واسع النطاق، وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية، ومعالجة هذه المسألة السياسية في القريب العاجل.

ب- التحقيق في الادعاءات المتعلقة بقتل المدنيين واستخدام التعذيب من قبل قوات الأمن التركية، والادعاءات المتعلقة بثقافة الإفلات من العقاب التي تنتشر بين القوات التركية.

ت- السماح للمراقبين المستقلين بالوصول إلى المناطق المتضررة من النزاع. (الفقرة 146)

38- قامت القوات التركية بإنشاء مقاطعة في شمال سوريا وحيازتها، وذلك من خلال المشاركة المباشرة لقواتها المسلحة في القتال من جانب، ودعم الميليشيات السورية المعارضة للنظام من جانب آخر. وقامت القوات التركية بفعل ذلك لإنشاء ما يسمونه "منطقة خالية من الإرهاب" تكون ملاذاً لللاجئين من جهة، ولمواجهة تنظيم الدولة من جهة أخرى. كما مثلت محاربة ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية، التابعة لحزب العمال الكردستاني، حسب قول الحكومة التركية، إحدى الدوافع وراء هذا الأمر. تطرح المملكة المتحدة عدة تساؤلات مهمة حول سياسة تركيا في شمال سوريا، ويجب على وزارة الخارجية أن:

أ- تبدي موقفها حول إنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا من قبل القوات التركية وحلفائها وتقديم تقييمها للآثار المترتبة عن هذا الأمر على سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية وأي عملية سلام، إلى جانب الآثار المترتبة على سلامة وأمن أولئك القاطنين بتلك المنطقة.

ب- توضح ما إذا كانت المملكة المتحدة تدعم توطين اللاجئين داخل الأراضي التي تسيطر عليها جماعات المعارضة السورية المدعومة من طرف تركيا في سوريا.

ث- توضح ما إذا كانت تشاركنا تقييمنا حول اعتبار وحدات حماية الشعب الهدف الرئيسي لعملية درع الفرات التركية بدلا من تنظيم الدولة.

ج- توضح ما إذا كانت توافق تركيا في تأكيدها على ارتباط وحدات حماية الشعب بحزب العمال الكردستاني، إلى حد يجعلها تشارك تركيا في إدانتها هذه المجموعة بالإرهاب. ويعتبر هذا الأمر بالغ الأهمية، نظرا لأن وحدات حماية الشعب الكردية تمثل الغالبية الكردية في شمال سوريا، ولسعة نطاق أراضيها في المنطقة. كما أن هذه الجماعة تعتبر المكون الرئيسي لتحالف قوات الدفاع الذاتي المدعومة من طرف المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم الدولة. (الفقرة 156)

39- لا يصب الصراع بين وحدات حماية الشعب وتركيا في مصلحة المملكة المتحدة أو المجتمع الدولي. ويجب على وزارة الخارجية أن توضح كيف السبيل لإنهاء الصراع بين الطرفين اللذين كانا ضمن الجيوش الرئيسية التي تحارب تنظيم الدولة على الأراضي السورية. (الفقرة 157)

40- نوصي بأن تبذل وزارة الخارجية مجهودا حاسما لإقناع تركيا باستئناف عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني. وينبغي أن تشمل هذه العملية اعتراف تركيا بالهوية الثقافية الكردية وتدعيمها، بالإضافة إلى مناقشة الاستقلال المحلي المستدام لإقليم كردستان، بصفته الأساس للمصالحة واسعة النطاق بين المصالح التركية والكردية والدولية. (الفقرة 158)

حالة الديمقراطية في تركيا

41- نحن نشارك كلا من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قلقهما حول الاعتقالات والاحتجاز المستمر للأعضاء المنتخبين عن حزب الشعوب الديمقراطي في البرلمان. (الفقرة 174)

42- خلال السنوات الأخيرة، تم إضعاف المؤسسات والثقافة الديمقراطية في تركيا بشكل ملحوظ. كما تمثل حرية التعبير إحدى الجوانب التي تدهورت بشكل كبير. أما الروايات البديلة في تركيا فتُقابل بتعصب أساسي، حيث أن الحكومة تقوم على نطاق واسع بقمع، أو معاقبة، أو تشويه سمعة الأشخاص الذين يُعارضون تقاريرها المُرخّص لها والمتعلقة بالأحداث الحساسة. وقد سمح النفوذ الذي توفره حالة الطوارئ -جنباً إلى جنب مع تعريف غامض للإرهاب، وإعلام خاضع، وسلطة قضائية مُسيّسة- للحكومة بإسكات فئة واسعة من النقاد من خلال وصفهم "بالغولنيين" أو "الإرهابيين"، بالاعتماد على أدلة بسيطة أو تفسيرات شاسعة. من هذا المنطلق، يجب على وزارة الخارجية البريطانية أن تضغط على تركيا من أجل اعتماد تعريف ضيق ومُرَكِّز "للإرهاب"، وضمان عدم تطبيق الحكومة التركية لأساليب إجرائية في توجهاتها ذات الدوافع السياسية بهدف إسكات منتقديها. (الفقرة 176)

43- تعود جذور تدهور حقوق الإنسان في تركيا إلى ما قبل محاولة الانقلاب. خلافاً لذلك، تزيد الإجراءات المُبرّرة باسم المحاولة الانقلابية أو مكافحة الإرهاب -التي تم تأطيرها على أنها مؤقتة، وقصيرة الأمد، وضرورية- من تقويض أسس الثقافة الديمقراطية، التي من المفترض أن تحميها هذه الإجراءات. في الواقع، تحمل هذه الإجراءات في طياتها تبعات قد تتجاوز أسباب المحاولة الانقلابية في حد ذاتها، والتهديد الحالي الذي تواجهه تركيا من الإرهاب. (الفقرة 177)

44- عند دفاعها عن حقوق الإنسان، يجب أن تفرض المملكة المتحدة وجودها وأن تُسمع كلمتها. وفي بعض الأحيان، يمكن للتعلّل أن يحدث تأثيراً، كما أن الاجتماعات الخاصة التي تُعقد وراء الكواليس ستلعب دوراً هاماً في تأثير المملكة المتحدة على مسألة حقوق الإنسان في تركيا. في المقابل، لا بد أن تكون وزارة الخارجية مستعدة للرفع من مخاوفها حول تركيا مع الأتراك بشكل علني. في الوقت الراهن، ومن خلال إيلانها حقوق الإنسان أهمية غير كافية في إطار حوارها مع تركيا، تُخاطر المملكة المتحدة بأن يُنظر إليها على أنها لا تُعطي الأولوية اللازمة لقيمها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي حال استمر هذا الانطباع، فقد يضر ذلك بالسمعة الدولية للمملكة المتحدة، كما لن يخدم حماية حقوق الإنسان في تركيا. (الفقرة 178)

45- نوصي بأن تصنّف وزارة الخارجية البريطانية تركيا على أنها دولة ذات أولوية في مجال حقوق الإنسان، ضمن تقريرها القادم حول حقوق الإنسان والديمقراطية. (الفقرة 179)

المحضر الرسمي

الثلاثاء 21 آذار/مارس سنة 2017

الأعضاء الحاضرون:

كريسبين بلانت، على رأس الجلسة

آن كلويد

دانيال كوزنسكي

مايك غابيس

إيان موراي

ستيفن جيثينز

أندرو روزينديل

السيد مارك هندريك

ناظم الزهاوي

آدم هولواي

مشروع التقرير (علاقات المملكة المتحدة مع تركيا)، الذي اقترحه الرئيس، تم تقديمه وقراءته.

أصدر الأمر بقراءة مشروع التقرير مرة ثانية، فقرة تلو الفقرة.

تمت قراءة الفقرات من 1 إلى 179 وتمت الموافقة عليها.

تمت الموافقة على الملخص.

تقرر أن يكون التقرير، تقرير اللجنة العاشر إلى مجلس العموم.

أمر الرئيس بتقديم التقرير إلى مجلس العموم.

أصدر الأمر بإتاحة النسخ المحظورة من التقرير، وفقا لأحكام الأمر الدائم رقم 134.

أرجئت حتى الثلاثاء 28 آذار/مارس في الساعة 2.15 مساء

الشهود

قدّم الشهود الآتي ذكرهم الأدلة. كما بالإمكان الاطلاع على النسخ طبق الأصل على [صفحة منشورات التحقيق](#) على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

رقم السؤال

الثلاثاء 1 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016

الأستاذ ويليام هيل؛ مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية.

الأستاذة روزماري هوليس؛ جامعة لندن.

السيد ضياء ميرال؛ مركز التحليل التاريخي وبحوث النزاعات.

والسيد بيل بارك؛ كلية كينغ/لندن.

[السؤال 1-42](#)

الثلاثاء 15 تشرين الثاني/نوفمبر سنة 2016

الدكتور يوكسال آلب أصلان دوغان؛ المدير التنفيذي للتحالف من أجل القيم المشتركة.

السيد أوزكان كيليتش؛ رئيس جمعية الحوار.

[السؤال 43-105](#)

السيد أرتغرول كوركشو؛ عضو البرلمان التركي، والرئيس الفخري لحزب الشعوب الديمقراطي [السؤال 106-130](#)

الثلاثاء 31 كانون الثاني/يناير سنة 2017

السير ألان دنكان؛ عضو البرلمان البريطاني، وزير الدولة المسؤول عن أوروبا والأمريكيتين.

ليندسي أبلبي؛ مدير قسم أوروبا بوزارة الخارجية البريطانية.

[السؤال 131-246](#)

وزارة الخارجية البريطانية

الأدلة الكتابية المنشورة

تم استلام الأدلة الخطية التالية، كما بالإمكان الاطلاع على النسخ طبق الأصل على [صفحة منشورات التحقيق](#) على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

يتم إنشاء أرقام TUR من قبل نظام معالجة الأدلة، وبالتالي قد لا تكون كاملة.

1. برنامج تحالف القيم المشتركة والحوار (TUR0035)
2. برنامج تحالف القيم المشتركة والحوار (TUR0041)
3. منظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة (TUR0017)
4. المجلس الثقافي البريطاني (TUR0034)
5. حملة مناهضة تجارة الأسلحة (TUR0018)
6. الناشط، والفنان، والمخترع بوب غودال (TUR0020)
7. الناشط، والفنان، والمخترع بوب غودال (TUR0025)
8. مركز الدراسات "حزمت" (TUR0009)
9. الدكتور ألان غرين (TUR0006)
10. الدكتور كاترينا دالاكورا (TUR0021)
11. الدكتورة مينا توكسوز (TUR0033)
12. الدكتورة ناتالي مارتين (TUR0016)
13. الدكتور باتريك كزافييه (TUR0001)
14. وزارة الخارجية البريطانية (TUR0010)
15. وزارة الخارجية البريطانية (TUR0042)
16. التحرر من التعذيب (TUR0019)
17. ليديا سيزر (TUR0024)
18. لجنة دراسات الشرق الأوسط، لجنة الحرية الأكاديمية (TUR0005)
19. السيد بيل بارك (TUR0032)
20. الاتحاد الوطني للصحفيين (TUR0037)
21. عصمان أرتورك (TUR0031)
22. معهد التنمية الخارجية (TUR0008)
23. السلام في كردستان (TUR0013)
24. حزب الشعوب الديمقراطي (TUR0036)
25. البروفيسور تيم جاكوبي (TUR0002)
26. حزب الشعب الجمهوري (TUR0038)
27. مؤتمر نقابات العمال (TUR0015)
28. السفارة التركية في لندن (TUR0043)
29. السفارة التركية في لندن (TUR0012)
30. اتحاد الديمقراطيين الأتراك الأوروبيين (TUR0014)
31. يونيسون (TUR0022)
32. ويليام هيل (TUR0007)

قائمة التقارير الصادرة عن اللجنة خلال البرلمان الحالي

جميع منشورات اللجنة متوفرة على [صفحة منشورات التحقيق](#) على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

تمت طباعة الرقم المرجعي لرد الحكومة على كل تقرير بين قوسين بعد رقم الطباعة HC.

الدورة 2016 - 2017

HC 121 (HC680)	دور المملكة المتحدة في الحرب الاقتصادية ضد تنظيم الدولة	التقرير الأول
HC 431 (HC704)	تجهيز الحكومة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي	التقرير الثاني
HC 119 (HC834)	ليبيا: فحص التدخل والانهييار وخيارات المملكة المتحدة السياسية المستقبلية	التقرير الثالث
HC 688	استخدام الأسلحة المصنعة في المملكة المتحدة في اليمن	التقرير الرابع
HC 732 (HC921)	العمليات المستقبلية لهيئة مراقبة الإذاعة البريطانية	التقرير الخامس
HC 118	"الإسلام السياسي" ومراجعة الإخوان المسلمين	التقرير السادس
HC 120	علاقات المملكة المتحدة مع روسيا	التقرير السابع
HC 967	"الإسلام السياسي"، ومراجعة الإخوان المسلمين: رد الحكومة على تقرير اللجنة السادس	التقرير الثامن
HC 1077	مفاوضات المادة 50: الآثار المترتبة عن "اللاصفقة"	التقرير التاسع
HC 209	دور المملكة المتحدة في الحرب ضد تنظيم الدولة في أعقاب وقف الأعمال القتالية في سوريا في شباط/فبراير 2016: رد الحكومة على تقرير اللجنة الثالث للدورة 2015-2016	التقرير الخاص الأول
HC 545	إدارة وزارة الخارجية البريطانية وتمويل أعمالها في مجال حقوق الإنسان في الخارج: رد الحكومة على تقرير اللجنة الرابع للدورة 2015-2016	التقرير الخاص الثاني
HC 935	لجان مراقبة تصدير الأسلحة: الإفصاحات غير المصرح بها عن مشروع تقرير حول استخدام الأسلحة المصنعة في المملكة المتحدة في اليمن	التقرير الخاص السابع

الدورة 2015-2016

HC 467 (HC816)	وزارة الخارجية البريطانية ومراجعة الإنفاق لسنة 2015	التقرير الأول
HC 457	توسيع العمليات العسكرية البريطانية الهجومية في سوريا	التقرير الثاني
HC 683	دور المملكة المتحدة في الحرب ضد تنظيم الدولة في أعقاب وقف الأعمال القتالية في سوريا في شباط/فبراير 2016	التقرير الثالث
HC 860	إدارة وزارة الخارجية البريطانية وتمويل أعمالها في مجال حقوق الإنسان في الخارج	التقرير الرابع
HC 545	آثار الاستفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي على دور المملكة المتحدة في العالم	التقرير الخامس
HC 816	وزارة الخارجية البريطانية ومراجعة الإنفاق لسنة 2015: رد الحكومة على التقرير الأول للجنة للدورة 2015-2016	التقرير الخاص الأول

والاستشارات